الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

مطبوعة الدعم البيداغوجي بعنوان:

محاضرات في مادة :

مدخل إلى الاقتصاد

موجهة لطلبة السنة أولى التخصص : شعبة العلوم الاجتماعية جذع مشترك

إعداد الأستاذ (ة): بوجمعة كوسة
الرتبة العلميـــة : أستاذ محاضر-أ-

السنة الجامعية : 2021/2020

مدخل

يعتبر مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد من المقاييس الهامة المقررة على طلبة سنة أولى علوم اجتماعية جذع مشترك، وهو الجذع الذي يتفرع عنه شعب أخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس والديمغرافيا ...

وتكمن أهمية دراسة هذا المقياس في كون أن الاقتصاد يركز على دراسة الموارد بمختلف أنواعها، فلا يمكن الحديث عن نهضة أو تنمية لأي بلد ما لم يمتلك موارد تملك أساسا لتلك النهضة، ومهما توفر أي بلد على موارد طبيعية أو مالية أو بشرية، فلا يمكنه النهوض أيضا ما لم يكن له القدرة على حوكمة في التسيير وحكم راشد، سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي.

فالهدف من التكوين في علم الاجتماع بمختلف فروعه هو اعداد كفاءات تكون قادرة على تحمل مسؤوليتها كفاعل بشري ضمن ما يسمى بالمورد البشري في الحياة العملية، سواء كمسير؛ وبالتالي معرفة كيفية إدارة هذا المورد البشري وكيفية الاستفادة منه بطرق ترضي جميع الأطراف للمساهمة في زيادة الفعالية الإنتاجية على مستوى المؤسسة (سواء كانت تربوية أو صناعية أو خدماتية أو تجارية...) أو الرفع من الوعي في جعل القوى العاملة على دراية بمسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية اتجاه النفس والأسرة والمجتمع والبلد، بل والبشرية، وهذا من منطلق أن مصير البشرية أصبح مشترك، فالتوجه إلى الطاقات المتجددة والطاقة البديلة والحفاظ على الموارد الطبيعية أصبح حتمية على جميع الدول وجميع البشرية، لما بات يهدد البشرية من نقص للمياه والغذاء وتلوث ...

وبالتالي ومن خلال تجربتي المتواضعة في تدريس مقاييس في علم الاجتماع بمختلف فروعه، أدركت أن فهم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية والموارد الاقتصادية وأنواعها ضروري لفهم الهدف العام من تكوين المورد البشري في مختلف التخصصات التي تستهدف في الأخير الرفع من كفاءة الأفراد على المستوى النظري والمعرفي والمهاراتي، وصناعة اتجاهات إيجابية نحو الوظائف المتوفرة في سوق العمل، وأكثر من ذلك صناعة انسان يكون قادرا على مواجهة التحديات في جميع المجالات، لأن المستقبل لن يكون سهلا، سواء بالنسبة لأبنائنا أو للأجيال القادمة، فالصراع على الموارد بقدر ما هو حتمية للتقدم والتنمية، بقدر ما هو أيضا حتمية للعيش بأمان وكرامة. كل هذه الأمور يحاول هذا المقياس والمقاييس المتفرعة عنه أو التي لها علاقة به توصيلها إلى كل متكون في طور التعليم العالي.

فهرس محتويات المطبوعة

مدخل.....	02
المحور الأول: علم الاقتصاد، مدخل مفاهيمي	
المحاضرة الأولى: تعريف علم الاقتصاد وموضوعه.....	06
المحاضرة الثانية: أهمية علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية.....	14
المحاضرة الثالثة: منهج البحث في علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى.....	19
المحور الثاني: المدارس الاقتصادية القديمة	
المحاضرة الرابعة: المدرسة التجارية.....	28
المحاضرة الخامسة: المدرسة الطبيعية.....	35
المحاضرة السادسة: المدرسة الكلاسيكية.....	39
المحور الثالث: المدارس الاقتصادية الحديثة	
المحاضرة السابعة: المدرسة النيوكلاسيكية.....	50
المحاضرة الثامنة: المدرسة الكينزية.....	55
المحاضرة التاسعة: الاتجاه الاشتراكي.....	61
المحور الرابع: قضايا اقتصادية معاصرة	
المحاضرة العاشرة :البدائل الاقتصادية.....	68
المحاضرة الحادية عشر :اقتصاد السوق.....	75
المحاضرة الثانية عشر :العولمة الاقتصادية.....	82
المحاضرة الثالثة عشر: التنمية المستدامة.....	93
خاتمة المطبوعة:.....	102
-فهرس المراجع.....	103

المحور الأول

مدخل مفاهيمي

- تعريف علم الاقتصاد وموضوع دراسته
- أهمية علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية
- منهج البحث في علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

تمهيـــد:

يعتبر المحور الأول مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد، ما هو الاقتصاد وما هو الفكر الاقتصادي وما هو علم الاقتصاد، إذ أن الانسان بصفة عامة والطالب بصفة خاصة يمارس العملية الاقتصادية يوميا سواء بإسراف شديد أو بعقلانية ورشد، محاولا بذلك المحافظة على الأموال التي بحوزته، وكلما كانت تلك الموارد المالية قليلة كلما زاد حرصه على ترشيد نفقاته، وبذلك فهو يمارس عملية اقتصادية، وكذاك الحال بالنسبة لرب الأسرة المسؤول على النفقة وتوفير موارد وحاجات أسرته، فكلما كانت موارد تحقيق الحاجات نادرة كلما زاد حرصه في ترشيد نفقاته، وكذلك تفعل الدولة من خلال ما نسمعه من سياسة التقشف،. والأصح أنه على الأفراد والأسر والدول ممارسة سياسة التقشف لأن المستقبل وما يحمله مفاجئات كفيل باستهلاك مواردنا المالية أو الطبيعية مهما كانت كثيرة إذا لم نحسن المحافظة عليها.

لذلك سيكتشف الطالب من خلال دراسته لهذا المحور بعض المفاهيم الملازمة لعلم الاقتصاد مثل المشكلة الاقتصادية، التي تختلف عن المشاكل الاقتصادية، ومثل الموارد والإنتاج والثروة والقيمة والاستهلاك وغيرها من المفاهيم التي نعرفها بصورة سطحية فقط وليس بصورة معمقة.

إن اكتساب معارف حول هذه المفاهيم يمكن طالب العلوم الاجتماعية ربط واقعه اليومي بعلم الاقتصاد من جهة، وربط ميدان تخصصه والمقاييس التي يدرسها في تخصصه بعلم الاقتصاد، بل حتى بإمكانه ربط علم الاقتصاد في علاقته تخصصات تقنية أخرى، لأن الهدف الأسمى من هذه المعارف هو تكوين كفاءات واعية بما يحيط بها من سياسة واقتصاد ومال وأعمال، لاعتبار أن هذه الكفاءات ستساهم في بناء نفسها، وفي بناء أسر لها ، وأكثر من ذلك ستساهم في بناء الوطن.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحاضرة الأولى:

تعريف علم الاقتصاد وموضوع دراسته.

1-الاقتصاد كعلم:

من الحكمة أن يزود القارئ في مدخل دراسته للاقتصاد ببعض الحقائق العامة لهذه الدراسة التي تلعب دورا مهما في صياغة تفكيره العلمي. وتكمن أهمية الاقتصاد في كون القضايا التي يعالجها تحتل اهتمام الفرد في حياته اليومية والمجتمع في دأبه المستمر نحو تحقيق رفاهة أكبر. فالاقتصاد علم له خصائصه ومصطلحاته المحددة ومجاله المعين، كما أنه يستخدم الطريقة العلمية في معالجة قضاياه، والطريقة العلمية تقوم في جوهرها على الوصف الدقيق للوقائع مبتعدة في ذلك عن الحكم الشخصي، ومن ثم يمكن التوصل إلى نتائج لا تختلف باختلاف شخصية الباحثين.

فالاقتصاد علم اجتماعي يعالج جانبا من جوانب النشاط الإنساني، وبالمقارنة مع غيره من العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم النفس مثلا، تجد أنه أكثر تحديدا في مجاله وأشد قابلية لأن يكون موضوعا للتجربة العلمية

ومما لا شك فيه أنه يتداخل مع غيره من العلوم الاجتماعية إلا أنه علم متخصص يمكن تحديد المعالم الرئيسة لمجاله، إلا أنه ينبغي القول بأنه بالرغم من أن الظواهر الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه إلا أن الكتابة العلمية المتخصصة في الاقتصاد حديثة نسبيا، فيكاد يجمع الاقتصاديون على أن أسلوب البحث العلمي في الاقتصاد لم يبدأ إلا بظهور أبحاث آدم سميث عام 1776 " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"[1]

ذكرنا في مبدأ كلامنا أن الاقتصاد بصفته علما يتبع بالضرورة الأسلوب العلمي في تحليل قضاياه، والطريقة العلمية نوعان، الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية، والاستقراء هو الوصول إلى أحكام عامة عن طريق تعميم أحكام خاصة، أما الاستنباط فهو استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة.

[1]صبحي تادرس قريصة، مدحت نحمد العقاد: مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة، 1983، ص11.

ومما سبق أن نرى أن الدراسة الاقتصادية العلمية تستلزم المعرفة بقواعد المنطق الكلامي والرياضي والتزود بتاريخ الاقتصاد والإحصاء وكل هذا لا يغني الاقتصاد من الإدراك العام السليم.

والاقتصاد له مصطلحاته الخاصة ذات المفاهيم المحددة مثله في ذلك مثل أي علم آخر، وسوف نلاحظ خلال دراستنا الاقتصادية ورود مصطلحات عديدة مثل التوازن، المرونة، فائض المستهلك، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الدخل الفردي، الوطني، النقدي...إلخ، هذه المصطلحات وغيرها يجب أن توضع في موضعها الصحيح، فاستخدامها في غير مفاهيمها المحددة يترتب عليه نتائج غير منطقية وواقعية خاطئة.

ويعالج الباحث الاقتصادي الظواهر الاقتصادية على أكثر من مستوى، فقد يعالجها على مستوى الوحدة الاقتصادية، ويطلق عليها الاقتصاد الجزئي أو المايكرو أو قد يعالجها على مستوى الاقتصاد الوطني ويطلق عليها لفظ الاقتصاد الكلي أو الماكرو.

والنظرية الاقتصادية على غرار الظاهرة الاجتماعية نسبية بمعنى أنها ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في بلد معين وفي زمن معين. فالنظريات الاقتصادية التي احتواها كتاب آدم سميث على سبيل المثال كانت صدى واستجابة لطبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها والتي تمثلت في بحث كيفية وأسباب نمو الاقتصاد القومي. أما بعد الحرب العالمية الثانية بدأ عصر التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلاد المستقلة حديثا والتي كانت قد تخلفت اقتصاديا في الماضي، ولم تجد هذه البلاد عونا لحل مشاكلها الاقتصادية في كثير من النظريات الاقتصادية السائدة في البلاد المتقدمة والملائمة لظروفها الاق والاج والطبيعية، ولقد كان هذا باعثا على ضرورة صياغة نظريات جديدة وتطوير نظريات قديمة تقوم على أساس واقع البلاد النامية.[1]

وتساعدنا النظرية العلمية بصفة عامة على تفسير الأحداث التنبؤ بها، والتنبؤ العلمي لا يعني التنبؤ بالغيبيات ولكنه تنبؤ مشروط مضمونه أنه إذا حدث شيء معين فإننا نتوقع أن يترتب على ذلك حدوث أشياء أخرى معينة. والنظرية الاقتصادية تساعدنا على تحديد وتفهم العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، فمثلا تتنبأ النظرية الاقتصادية بأنه إذا حدث وارتفع سعر سلعة معينة فإننا نتوقع انخفاض الكمية المباعة منها، ومن ثم تكون العلاقة الاتجاهية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها عكسية ، وإذا ارتفعت الدخول فإننا نتوقع زيادة كل من الانفاق على شراء السلع والخدمات والادخار ، ومن ثم تكون

[1] صبحي وآخرون، مرجع سابق، ص11-14.

العلاقة الاتجاهية بين الدخل وبين كل من الانفاق الاستهلاكي والادخار طردية، كذلك إذا زاد العرض النقدي فإننا نتوقع انخفاض سعر الفائدة.[1]

2-تعريف علم الاقتصاد:

الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" في الكلمات الإغريقية "OIKOS-NOMOS-POLITICOS التي تعني على التوالي "منزل" "قانون" "اجتماعي".

فالاقتصاد يعني بصفة حرفية التنظيم الجيد للبيت حسب الكلمة اللاتينية المكونة" أموإكنمكوس"، اقتصد يعني التوزيع الأحسن بين أفراد فئة أو مجموعة حجم من المواد الاستهلاكية الموجودة بكمية محدودة، لذا فإن عبارة اقتصد لا يمكن تطبيقها على مواد موجودة بصفة غير محدودة كالهواء.

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح، أي كلمتي اقتصاد وسياسي في الاستعمال دفعة واحدة .فمصطلح الاقتصاد يأتينا من أرسطوطاليس الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو" قوانين الذمة المالية المنزلية "ولم يستعمل مصطلح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر 17 وهو ما تحقق في فرنسا على يد "أنطوان دي مونكريتيان"الذي نشر في عام 1615 كتابا بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي"قاصدا بصفة السياسي أن الأمر يتعلق " بقوانين اقتصاد الدولة " وتبع ذلك استعمال الاصطلاح "الاقتصاد السياسي" للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية ،حيث تطرق لدراسة اقتصاد الأمة الفرنسية وأكمل عمله العلمي بمجموعة من النصائح لفائدة الأمراء والمسؤولين عن الملك العمومي ولم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور .هذا الفرع الذي يسمونه حاليا في العالم الأنجلو ساكسوني "الاقتصاد".[2]

أما إضافة صفة السياسي، فلأنه يدرس اقتصاد الأمة، إن الملك له المسؤولية لأنه الممثل الأول والعام للمحافظة على الملكية العمومية. إن مبادئ نشاط الملك تشكل سياسته. لذا كتب "أنطوان دي مونكريتيان"هذه المبادئ كما رتبها من خلال ملاحظاته للوقائع، ومن هنا استخلص عنوان كتابه "مؤلف الاقتصاد السياسي".[3]

أما عن تعريفه من الناحية الابستيمولوجية فهو علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات

---

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، ط2، 2000، ص22.
(2) محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981،
(3) شوام بوشامة: مدخل في الاقتصاد العام، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص33

التي تتعلق بإنتاج توزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية.[1]

وورد في تاريخ الفكر الاقتصادي أكثر من تعريف لعلم الاقتصاد، وكانت لهذه التعاريف التي قال بها كبار الاقتصاديين خلال تطور هذا العلم تتحدد عادة بنظرتهم إلى نطاق المشاكل التي رأوا أن

تتناولها الدراسة الاقتصادية ، ففي وقت ما شاع تعريف لعلم الاقتصاد يحوم حول إنتاج الثروة ، فعرف بأنه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من أن تغتني ، وواضح أن هذا التعريف كان متأثرا بنظرة آدم سميث إلى نطاق المشاكل التي يجب أن يشملها دراسة الاقتصاد حيث عرض سنة 1776 في إنجلترا مؤلف تحت اسم "أبحاث حول الطبيعة وأسباب ثراء الأمم" حينها لقب هذا المفكر ب "أب الاقتصاد السياسي. ، لكن هذا التعريف لا يعجب جون ستيوارث مل كما لم يعجبه تعريف آخر يركز تعريفه على اكتشاف القوانين التي تنظم الثروة وتوزيعها ونظام استهلاكها ، لكنه فضل تعريفا ثالثا بأنه العلم الذي يقتفي أثر ذلك النوع من الجماعة التي تتولد عن عمليات البشر المتشابكة في سبيل انتاج الثروة. [2]

وفي سنة 1803 أعطى الاقتصادي الفرنسي "جون باتست ساي" أول تعريف كلاسيكي للاقتصاد السياسي "هو عرض بسيط للطريقة التي يتشكل من خلالها وتتوزع وتستهلك الثروات"

بعدها تطور علم الاقتصاد وبلور طرق ملاحظة الظواهر الاقتصادية.[3]

إن الاقتصاد السياسي يدرس أساس تطور المجتمع، وهذا الأساس هو إنتاج الخيرات المادية، أسلوب الإنتاج، لكن الاقتصاد السياسي لا يدرس الإنتاج إلا من وجهة نظر العلاقات بين الناس في سياق الإنتاج، وهو يدرس أساس المجتمع.

كما كان موضوع الدراسة في الاقتصاد السياسي هو علاقات الإنتاج (العلاقات الاقتصادية) بين الناس، وهذا ما يشمل أشكال ملكية وسائل الإنتاج، وضع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في الإنتاج والعلاقات المتبادلة بينهما، أشكال توزيع الخيرات المادية.

---

[1] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص33.
[2] سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1983، ص17.
[3] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص33.

وهكذا، فإن الاقتصاد السياسي هو علم تطور علاقات الإنتاج الاجتماعية أي العلاقات الاقتصادية بين الناس، وهو يستوضح القوانين التي تسير إنتاج وتوزيع الخيرات المادية في المجتمع البشري، وفي مختلف مراحل تطوره.[1]

" أما ألفريد مارشال في كتاب " مبادئ الاقتصاد" سنة 1890، فقد عرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية، فهو يبحث كيف يحصل الانسان على دخله وكيف يستعمل ذلك الدخل، فهو من ناحية دراسة للثروة ومن ناحية أخرى جزء من دراسة الإنسان.

وهناك تعاريف أخرى لهذا العلم، فمثلا الاقتصادي " دافنبورت " في كتاب " اقتصاديات المشاريع " سنة 1913 يركز اهتمامه على موضوع التبادل ومشاكله فيعرف الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يدرس الظواهر من ناحية الثمن.

أما بيجو في كتابه " اقتصاديات الرفاهة" سنة 1910فيعرف الاقتصاد بأنه دراسة الرفاهة الاقتصادية.

ولكن هناك تعريف شائع الاستعمال قال به " روبنز" في كتابه " طبيعة علم الاقتصاد ومعناه" سنة 1932 فهو يرى أن علم الاقتصاد يجب أن يدرس السلوك الانساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة. ويتفق ميلتون فردمان الأستاذ بجامعة شيكاغو إلى حد كبير مع تعريف روبنز فيعرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الطرق التي يمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية. فالمشكلة الاقتصادية وفهم طبيعتها وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.

ويعرف "ساموبلسون " علم الاقتصاد بأنه دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلا على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع.[2]

ويتحدد كل علم بموضوعه ومنهجه وأفكاره، وتتحدد معالم الموضوع والمنهج من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم محور الاهتمام، فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه وتصاغ أفكاره،

---

[1] نيكيتين: أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو، 1984، ص17-18.
[2] سعيد النجار، مرجع سابق، ص17.

والاقتصاد محل دراستنا لا يمثل استثناء عن تلك القاعدة، فهو في حالته الراهنة والتي تبلورت خلال مراحل تاريخية طويلة علم من العلوم الاجتماعية له موضوع ونطاق اهتمامات محددة، وله مناهج بحث وتحليل علمية ومتقنة ومتميزة، ولكن أيا كانت موضوعية التحليل الاقتصادي، فإن البحث في المجالات الاقتصادية غير منقطع الصلة تماما بالاعتبارات الشخصية والنفسية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالباحث، وعلى ضوء ما سبق ،نقدم بعض التعريفات لعلم الاقتصاد من زوايا مختلفة وذلك بحسب الاتجاهات الفكرية :

- ✓ **الاقتصاد علم المصلحة الشخصية:** يرى الاقتصاديون التقليديون أن المصلحة الشخصية هي القوة المحركة للإنسان وللنظام الاقتصادي، وهي تنصرف إلى أن الإنسان يبذل جهدا طبيعيا لتحسين وضعه، وهكذا؛ فإن علم الاقتصاد هو علم المصلحة الشخصية أي علم موضوعه التصرف الإنساني.
- ✓ **علم الاقتصاد علم إشباع الحاجات المادية:** اتجه بعض الاقتصاديين إلى النظر في إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية التي يسعى إليها الفرد من نشاطه الاقتصادي، وبالتالي تصبح الحاجات هي المحدد لنطاق علم الاقتصاد، ويصبح علم الاقتصاد هو العلم المتعلق بإشباع الحاجات.
- ✓ **الاقتصاد علم الثروة (الرفاهية المادية:**(يتجه فريق كبير من الاقتصاديين على أن الغاية الأساسية من مزاولة النشاط الاقتصادي هي تكوين الثروات، وبالتالي يقررون أن الثروة (أو الرفاهية المادية) هي المحدد لنطاق علم الاقتصاد. ويمثل هذا الرأي اتجاها فكريا قويا يسلك الطريق الفكري لأدم سميث . فلقد عنون آدم سميث مؤلفه الاقتصادي الشهير بعنوان – **ثروة الأمم**– بل وحدد بدقة أن الموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو زيادة ثروتها وقوتها ويبقى للفرد والمجتمع البحث عن الوسائل التي تمكنهم من تجميع الثروة.

ولقد تبع ساي نفس الاتجاه الفكري لآدم سميث ونظر إلى علم الاقتصاد باعتباره علم المعرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها. ولهذا أضاف إلى عنوان مؤلفه الشهير "**مطول في الاقتصاد السياسي** " تسمية جانبية تدل على هذا المضمون. وسار ألفريد مارشال في مؤلفه "**مبادئ علم الاقتصاد**" في نفس الاتجاه، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه دراسة للبشرية في شؤون حياتها اليومية،

فهو بمثابة دراسة لكيفية حصول البشر على المقومات المادية للرفاهية (الثروة) وطرق استعمال هذه المقومات، وبموجب هذا الاتجاه الفكري شاعت فكرة تقسيم دراسة الاقتصاد بين ثلاثة أقسام الإنتاج التوزيع والاستهلاك.[1]

- ✓ **الاقتصاد علم المبادلة** : تتميز الاتجاهات الفكرية السابقة بتعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه استنادا إلى الغاية المستهدفة من النشاط الاقتصادي ،والتي قد تكون المصلحة الشخصية أو إشباع الحاجات أو تكوين الثروات .ولكن جانبا آخر من الاقتصاديين اتجه إلى تعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه بالاستناد إلى وسائل إشباع الغايات والحاجات، حيث يعرف علم الاقتصاد بأنه علم المبادلة أي العلم الذي يهتم بدراسة عملية التبادل التي بموجبها يتخلى الفرد عما في حوزته ليحصل بالمقابل على ما يحتاجه من الآخرين، وتسمح تلك العملية أي المبادلة بقيام صلة بين الإنتاج (من سلع وخدمات) وإشباع الحاجات ويعتبر الاقتصادي الفرنسي –جيتون بيرو – من أبرز من حدد موضوع علم الاقتصاد على هذا النحو .
- ✓ **الاقتصاد علم طرق الإنتاج:** يتجه فريق من الاقتصاديين إلى تعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه بالاستناد إلى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج. ويعبر هذا الاتجاه عن المنظور الماركسي للاقتصاد السياسي، ووفقا لهذا الاتجاه يصبح الاقتصاد علم دراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بإنتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة الأفراد ودراسة تطور هذه العلاقات. بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية (والخدمات) في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه باختصار علم دراسة طرق الإنتاج.
- ✓ **الاقتصاد علم الندرة والاختيار:** ينصرف ذهن الكثيرين إلى أن كلمة اقتصاد تنحدر من لفظ يقتصد بمعنى يدخر وبالتالي يصبح معنى الاقتصاد مضادا للضياع والإتلاف والتبديد والتبذير والإسراف. ولا تنشأ الحاجة للاقتصاد بهذا المعنى إلا في حالة ندرة الموارد ومحدوديتها مما يتطلب الحاجة إلى ترشيد استخدامها. وفي هذا الإطار المتداول، أصبحت كلمة اقتصاد تعني اتخاذ تدابير

[1] محمد الطنطاوي الباز: مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004، ص9-14.

لمواجهة الندرة النسبية للموارد بالقياس للحاجة إليها، وصار اهتمام علم الاقتصاد بالموارد النادرة والسلع والخدمات التي تنتج بفضلها هو محور الدراسات الاقتصادية.

ويسترشد بفكرة الندرة في صياغة تعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه غالبية الاقتصاديين في الوقت الحالي، حيث تتجه الغالبية الساحقة من المؤلفات الاقتصادية إلى تعريف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يهتم بمشكلة توزيع الموارد الإنتاجية النادرة على الاستخدامات المختلفة. فوجود علم الاقتصاد وقوانينه المختلفة إنما يرجع لدى هذا الاتجاه الفكري إلى أن الموارد المتاحة محدودة في حين أن الحاجات الإنسانية متعددة. [1]

[1] محمد الطنطاوي الباز، مرجع سابق، ص9-14.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحاضرة الثانية:

أهمية علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

1-أهمية الاقتصاد كعلم:

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات، فالمشكلة الاقتصادية التي يهتم بها هذا العلم ويعمل على حلها ومعالجتها أصبحت من أهم المشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع، فهذه المشكلة تحتل في الوقت الراهن مكان الصدارة من اهتمامات الرأي العام سواء بالنسبة لمجموعة الدول النامية أو المتخلفة أو حتى بالنسبة للدول المتقدمة. مما يجعل المعرفة بطبيعة هذه المشكلة وأبعادها المختلفة ضرورة حيوية لجميع المهتمين بالدراسات الاقتصادية.

ويهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الإنساني في محاولته إشباع حاجاته ورغباته الكثيرة والمتنوعة والمتزايدة. وهو يختص أساسا بدراسة العوامل التي تؤثر في محاولة الإنسان القيام بتنظيم وإدارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية في الحياة **على ضوء الأفكار والمعتقدات والتقاليد السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه فضلا عن القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي يعتنقها المجتمع.**

وهكذا ينصب اهتمام علم الاقتصاد على بعض الموضوعات التي تهم أي فرد في إطار سعيه الدائم ومجهوداته المستمرة من أجل الحصول على الدخل، مثل أنواع فرص العمل المتاحة، طبيعة العمل في كل منهما، والدخل الذي يمكن اكتسابه من كل منهما[1].

كما أن هناك أمورا أخرى يهتم بها علم الاقتصاد وتهم المجتمع ككل مثل نوع الساسة المالية والاقتصادية والنقدية التي تتبعها الحكومة من أجل مكافحة البطالة وزيادة الإنتاج أو من أجل الحد من التضخم وارتفاع مستوى الأسعار.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية ،2005، ص07.

وفضلا عما تقدم يهتم علم الاقتصاد بعدد من المشاكل الوطنية الهامة والخطيرة التي يواجهها المجتمع ويسعى للبحث عن حلول حاسمة وسريعة لها، ومنها على سبيل المثال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والتي تتلخص في كيفية رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بصفة مطردة ومستمرة وبطريقة تضمن تضييق الهوة بين مستويات المعيشة في هذه الدول النامية ومستويات المعيشة في الدول المتقدمة.

وتتطلب الدراسة العلمية لموضوعات علم الاقتصاد ضرورة التصدي لكافة المشكلات المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتبادلية التي تقوم بها المجتمعات من أجل الوصول إلى حلول مثلى لهذه المشكلات على ضوء الاستفادة من الخبرات المكتسبة عبر تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

وهكذا تتميز دراسة علم الاقتصاد بأنها متعددة ومتشعبة الجوانب، فهناك الجانب النظري الذي يحاول استخلاص مجموعة من القوانين أو النظريات التي تصلح لتفسير الواقع والتنبؤ به. وفي كل فرع من فروع علم الاقتصاد يتم صياغة عدد من النظريات التي تحدد القوانين التي تحكم هذا الجانب أو ذاك من جوانب الظاهرة الاقتصادية، وتساعد هذه القوانين على فهم وتفسير حركة النظام الاقتصادي في جوانبه المختلفة.[1]

2-المشكلة الاقتصادية:

نشأت المشكلة الاقتصادية أصلا نتيجة لعدم التناسب بين حاجات الإنسان الكثيرة والمتعددة من جهة، وبين وسائل الإشباع النادرة نسبيا من جهة أخرى. فالاقتصاد لا يدرس المشكلة المجردة لعلاقة الوسائل بالأهداف، إنما يدرسها في علاقتها بالإنسان في المجتمع وتكوين الثروة. فالاقتصاد علم اجتماعي يدرس الإنسان في علاقاته الاجتماعية، لذلك يجب علينا أن نرى كيف تظهر هذه المشكلة الاقتصادية في نشاط الإنسان الاجتماعي وهذا ما يجرنا إلى موضوع الحاجات والموارد.

فحاجات الإنسان متعددة ومختلفة منها ما هو بيولوجي ومنها ما هو اجتماعي ونفسي، منها ماهو فردي ومنها ما هو جماعي، هذه الحاجات في تطور مستمر تتميز في مجموعها بتنوعها وقابليتها للزيادة المستمرة. وبقدر ما ينجح مجتمع معين في إشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يوجد حاجات جديدة غير

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص07

مشبعة. فالحاجة هي شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور ومن ثم يمكن اشباع الحاجة

وتتميز الحاجات بقابليتها للإشباع. فاستخدام الموارد المناسبة يؤدي تدريجيا إلى زوال الشعور بالحرمان أي يؤدي إلى إشباع الحاجة، وتعتبر هذه الخاصية للحاجات من الأسس الأولية التي يقوم عليها علم الاقتصاد ويترتب بها ظاهرة هامة جدا ما يعرف بظاهرة تناقص المنفعة الحدية، ومعنى قابلية الحاجة للإشباع هو أن استخدم الموارد المناسبة يؤدي إلى تناقص الشعور بالحرمان وعلى ذلك فإن المنفعة التي يحققها الفرد تتناقص تدريجيا مع زيادة الوحدات المستخدمة من المورد المناسب لإشباع الحاجة. فالحاجات الإنسانية على النحو المتقدم هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فالتفسير النهائي للنشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية .على أن التنظيم الاقتصادي السائد في كل مجتمع بين أنواع الحاجات المؤثرة في النشاط الاقتصادي.

أما الموارد فهي العنصر الثاني في المشكلة الاقتصادية التي تعني وجود وسائل صالحة لإشباع تلك الحاجات ومعرفة وجودها وصلاحيتها ونطلق على هذه الوسائل اسم الموارد فالموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية.

والاقتصاد لا يهتم إلا بالموارد النادرة أما الموارد غير النادرة ونطلق عليها الموارد الحرة فهي تخرج من مجال علم الاقتصاد، فالمقصود بالندرة هو الندرة النسبية بمعنى أن يوجد المورد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها...

والموارد النادرة وحدها تعرف قيمة اقتصادية وتتوقف هده القيمة على مدى ندرتها. ونطلق على الموارد النادرة بالموارد الاقتصادية أو الأموال. وقد تكون هذه الموارد الاقتصادية أشياء مادية أو خدمات غير مادية. والموارد التي يهتم بها الاقتصاد تقتضي دائما تدخل الجهد البشري وهو عنصر نادر وذلك أن الاقتصاد يتعامل مع الجهد الإنساني في سبيل إشباع الحاجات.*

والواقع انه إذا نظرنا إلى دولة من الدول في لحظة معينة لوجدنا أن الموارد المتاحة لها لإشباع الحاجات يمكن تقسيمها إلى 3 أنواع: الموارد الطبيعية، الموارد البشرية ويطلق الاقتصاديون عليها عادة بالعمل، وهناك أخيرا الموارد المصنوعة التي قام فيها العمل الإنساني بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع

حاجاته. ويطلق عليها الاقتصاديون اسم رأس المال (العيني والنقدي) وتعرف هذه الموارد عادة باسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج.

فالموارد من حيث الحاجة، فهناك موارد صالحة مباشرة لإشباع الحاجات نطلق عليها السلع الاستهلاكية، أما الموارد التي تصلح لإشباع الحاجات بصفة غير مباشرة كالمساعدة في إنتاج السلع فنطلق عليها السلع الإنتاجية.

وبالرجوع إلى ما يمتلكه الانسان من موارد مختلفة، نصل إلى أن المورد البشري عال الكفاءة هو الأهم على الطلاق، فاليابان دولة فقيرة من حيث الموارد الطبيعية لكنها تصنف ضمن طليعة الدول المصنعة في العالم، أين استطاع العامل البشري المؤهل صناعة الفارق التميز، ودولا كثيرة هي على شاكلة اليابان، لا تمتلك من الموارد الطبيعية والمادية إلا القليل، لكنها صنعت التحدي بفضل موردها البشري الذي يصنعه التكوين ذات الجودة العالية.

مقابل ذلك تملك الكثير من الدول المتخلفة موارد طبيعية ومالية وبشرية، لكنها لم تحسن استغلالها، بل أكثر من ذلك تقوم الدول المتقدمة باستغلال مواردها. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على أكبر احتياطي ذهب في العالم ثم ألمانيا ثم إيطاليا ثم فرنسا ثم روسيا، فهذه الدول متقدمة ومصنعة بدرجة كبيرة، لكن أن تكون تصنف لبنان في المرتبة التاسعة عالميا وهي دولة منهارة اقتصاديا، فهذا يدعو للتساؤل عن جدوى امتلاك مثل هذه الثروة دون الانتفاع بها.

3-موضوع علم الاقتصاد:

يدرس علم الاقتصاد الكثير من القضايا، منها ما هو تقليدي كالإنتاج والثروة والاستهلاك والأجور ، ومنها ما هو حديث كالنفقات: والندرة والقيمة والبورصة والمضاربة، وعلى العموم فقد تم وضع منصة بمواضيع علم الاقتصاد، وهي خاصة بالتأليف، فحتى يتم ضبط تصنيف الموضوع الذي يتناوله أي باحث عليه أن يصنفه حسب تصنيف JEL ، أين يمكن أن نجد مئات المواضيع الاقتصادية، منها ما يصنف ضمن الاقتصاد الكلي، ومنها ما يصنف ضمن الاقتصاد الجزئي.*

* يتم تصنيف المقالات في مجلات الاقتصاد عادة وفقا لرموز تصنيف JEL ، نشأت على النظام من قبل مجلة الأدب الاقتصادي . و JEL يتم نشرها كل ثلاثة أشهر من قبل الرابطة الاقتصادية لأمريكا AEA وتحتوي على مواد الدراسة ومعلومات عن الكتب والأطروحات التي نشرت مؤخرا. يحافظ على AEA EconLit، وجود قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن استشهاد من المقالات والكتب والتعليقات والرسائل العلمية وأوراق العمل مصنفة حسب رموز JEL للسنوات من عام 1969. وبالإضافة إلى ذلك مؤخرا إلى EconLit هو فهرسة المواد اقتصاديات مجلة 1886-1968 بالتوازي إلى سلسلة الطباعة مؤشر المواد الاقتصادية .
(https://www.ar.w3ki.com/managerial_economics/jel_classification_codes.html

وعلى العموم نورد أهم المواضيع في الآتي:

- "تحديد ماذا ينتج من السلع والخدمات وبأية كمية من كل منهما وهذا ما يطلق عليه اسم موضوع توزيع أو تخصيص الموارد ويتعلق هذا الموضوع باختيار الحاجات الأولى بالإشباع ومن ثم بيان كيفية استخدام الموارد المتاحة وتوزيعها على هذه الاستخدامات.
- بيان الوسائل الفنية التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات التي تحددت مع دراسة الموضوع المتقدم. فلا يكفي تحديد ماذا ينتج وإنما لابد من الإشارة إلى كيف يتم هذا الإنتاج، ويدرس ذلك عادة في نظريات الإنتاج.
- دراسة كيفية توزيع ماذا أنتج من سلع وخدمات على الأفراد، وهذا يثير ما يعرف باسم مشكلة التوزيع، التي احتلت مكانا هاما عند ريكاردو حيث يرى أنها تمثل جوهرة النظرية الاقتصادية وعادة ما تتناول نظرية الأثمان موضوع تخصيص الموارد ونظريات الإنتاج ومشكلة التوزيع.
- تحديد ما إذا كان استخدام الموارد يحقق الكفاءة الاقتصادية. فهل يتمكن الاقتصاد من الاستخدام كافة موارده على النحو الأمثل؟ وهذا الفرع من الاقتصاد يعرف باسم اقتصاديات الرفاهية وينطوي هذا الفرع على دراسة ما ينبغي أن يكون ولا يقتصر على دراسة ما هو قائم بحسب.
- وأخيرا فإن الاقتصاد يهتم بدراسة أسباب النمو الاقتصادي ومحدداته، فلا يكفي أن نعرف ماذا نفعل بمواردنا القائمة لإشباع الحاجات الحالة وإنما ينبغي أن نتعرض أيضا لمدى قدرة الاقتصاد للاستعداد للمستقبل بتوفير إمكانيات التوسع المستمر وهذا ما يعرف بنظريات النمو والتنمية".[1]

[1] حازم الببلاوي: أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، 1996، ص35-43.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحاضرة الثالثة :

منهج البحث في علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا–منهج البحث في علم الاقتصاد

يقصد بمنهج علم الاقتصاد طرق البحث والتحليل والدراسة التي يستخدمها هذا العلم من أجل اكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ والتعميمات. وعلم الاقتصاد هو أحد فروع المعرفة التي تستخدم الطريقة العلمية لتحليل صنف معين من المشكلات التي تثور في المجتمع، ولذلك كان طبيعيا أن يتأثر البحث في علم الاقتصاد بالبحث العلمي بصفة عامة[1].

فإذا كان هدف علم الاقتصاد وبالتحديد النظرية الاقتصادية هو الكشف عن القوانين الاقتصادية التي تؤدي إلى استخدام الموارد المتاحة بحيث تحقق أقصى ما يمكن من إشباع ورفاهية للأفراد أو المجتمع الإنساني، فإن هدف التحليل الاقتصادي هو وضع الأدوات التي تمكننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة، فالتحليل الاقتصادي هو المنهج العلمي للبحث الاقتصادي. والذي يعتمد على أربع أدوات رئيسية يمكن اختصارها على النحو التالي:

1. **الأداة الوصفية اللفظية:** وتعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المنطق اللفظي، وقد شاع استخدام أدوات التحليل اللفظية في النظرية الاقتصادية عندما كانت العلاقات الاقتصادية بسيطة غير معقدة، وفي نفس الوقت أخذ على هذه الأدوات أنها غير دقيقة بالقدر الكافي للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة التي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية.

2. الأداة الرقمية :وتعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على التحليل الإحصائي باستخدام الأرقام ودلالتها، فعلى سبيل المثال يمكن التعبير عن قانون الطلب أي

[1] صفوت عبد السلام عوض الله: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، 2005،ص35.

العلاقة بين السعر والكمية والمطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى من خلال جدول الطلب، وهو جدول يعبر بالأرقام عن وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وهو ما يشير إليه المنطق اللفظي لقانون الطلب.[2]

3. الأداة الهندسة البيانية: وتستخدم تلك الأداة للتعبير بالرسومات البيانية عن العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، كان يعبر عن قانون الطلب المشار إليه سابقا باستخدام ما يسمى بمنحنى الطلب حيث يتم تصوير جدول الطلب في شكل بياني لإيضاح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

4. الأداة الرياضية القياسية: وهنا يستخدم المنطق الرياضي في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وقد شاع استخدام هذه الأداة في التحليلات الاقتصادية الحديثة وأصبحت تمثل فرعين من فروع علم الاقتصاد وهما الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي. والأداة الرياضية يمكن أن تعبر عن قانون الطلب المشار إليه أيضا من خلال معادلة في شكل دالة كأن نقول أن : ك = (د)س حيث (ك) الكمية المطلوبة وتعبر عن المتغير التابع و(س) هي السعر وتعبر عن المتغير المستقل الذي يحدد المتغير التابع ويؤثر فيه .

5-التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي:

ينطوي علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية في الوقت الحالي على نوعين من التحليل هي التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي وبالتالي يوجد قسمين للنظرية الاقتصادية وهما النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، فعندما يهتم العلم الاقتصادي بنشاط الأفراد والمنشأة الفردية ويقوم بتحليل نشاطهم يعرف بالتحليل الجزئي، أما عندما يكون التحليل شاملا ويأخذ النشاط الجماعي أي عندما يحاول معرفة القوانين التي تحكم تنسيق وإدماج مختلف النشاطات الفردية أو الجزئية، فهنا يعرف بالاقتصاد الكلي.[2]

---

[2] أحمد هني: دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل إلى العلوم الاقتصادية، ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003، ص11.
[2] المرجع نفسه، ص11.

مع التأكيد على وجود ترابط وثيق بين كلا النوعين من التحليل في النظرية الاقتصادية إلا أن كلا منهما يختلف عن الآخر اختلافا جوهريا، ويجب أن نتذكر دائما أن ما يمكن اعتباره صحيحا بالنسبة للفرد أو المشروع أو المنتج قد لا يكون صحيحا بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.[1]

ثانيا–علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يلجأ الاقتصادي إلى الاستعانة بالفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية في سبيل حل أي مشكلة من مشكلات الحياة الاقتصادية المعقدة، فإلى جانب اعتماده على فروع العلوم الاجتماعية فهو يستعين بفروع العلوم التطبيقية.

1-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

يتعلق موضوع العلوم الاجتماعية بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للإنسان وهي بوصفها علوما تمثل فروع المعرفة التي تهدف إلى فهم العلاقات بين أفراد المجتمع وتغيرها عبر الزمن.

أ– علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ:

لقد واجهت المشكلة الاقتصادية الإنسان منذ بداية التاريخ، وإذا كانت المشكلة الاقتصادية لم تتغير في جوهرها وطبيعتها، إلا أن عناصر هذه المشكلة قد تغيرت أشكالها.

ونلاحظ أن الدراسة التاريخية في الاقتصاد قد تتناول أمورا مختلفة. فالواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه وما يرتبط به من ظروف الإنتاج من موارد متاحة ودرجة معينة من المعرفة الفنية وشكل علاقات الإنتاج والتوزيع وما يرتبط بها من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات – هذا الواقع لا يظل ثابتا بل هو في تغير مستمر، ولا جدال في أن دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادي ومدى تغيره وشكل هذا التغير يعين على فهم الحقائق الاقتصادية وهذا هو موضوع التاريخ الاقتصادي. كما يقابل التاريخ الاقتصادي، تاريخ علم الاقتصاد وهو بحث في تطور النظريات الاقتصادية سواء من حيث ظهور أفكار جديدة أو تطور أفكار قائمة أو من حيث تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات أو من حيث تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، 2001، ص48-49.

وأخيرا فإن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة ونتيجة للقطيعة الكاملة مع المراحل التاريخية السابقة. فالنظريات نشأت تدريجيا ونتيجة محاولات فكرية متتابعة، ومن ثم فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات الاقتصادية سواء في الواقع أو في الفكر بصفة عامة.

ب– علاقة علم الاقتصاد بالديمغرافيا:

تهتم الديمغرافيا بدراسة السكان، وباعتبار أن الإنسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن العوامل الديمغرافية هي التي تحدد شروطه الأساسية: القوة العاملة كما وكيفا وكذلك حاجات الأفراد التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي. ناهيك عن كيفية توزيع السكان توزيعا جغرافيا بما يتلاءم مع خصوصيات التنمية الاقتصادية المرسومة.

ج– علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

يتناول الباحث السياسي السلوك السياسي وذلك عن طريق دراسة سعي الجماعات والمنظمات والطبقات في الظفر بالسلطة والثروة. كما يهتم بصانعي القانون وبنائي الحكومات وضبط العلاقات داخل المجتمع وخارجه. غير أن عالم الاقتصاد السياسي يهتم بتحليل النظم الاقتصادية. وعليه، يؤثر النظام السياسي على النظم الاقتصادية حيث نجد أن النظم الليبرالية يتجه فيها الاقتصاد إلى إضفاء مزيد من الحرية في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، بالمقابل نرى العمليات الاقتصادية في النظم الشمولية لديها ثقافتها الاقتصادية التي تسمح أو لا تسمح للآلة الإنتاجية أن تتحرك. وهذا يدل على أن النظم السياسية في جوهرها تمارس عمليات الضبط الاجتماعي المتفاوت الدرجات في المركزية ومن هنا جاءت تسمية علم الاقتصاد السياسي كمحاولة لفهم العلاقات المتبادلة بين السلطات الحاكمة والسلوك الاقتصادي للناس.

د– علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

يكشف تراث نشأة علم الاجتماع الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن العشرين عن استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي عند عدد من علماء الاجتماع الكلاسيك، لا سيما ماكس فيبر، إيميل دوركايم، وكارل مانهايم، فبلن، علاوة على كارل ماركس، هذه المرحلة يصفها البعض بعلم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكي، فلقد استخدم على سبيل المثال " فيبر" " علم الاجتماع

الاقتصادي" ليحدد طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وبين الاقتصاد من ناحية، ويشير بضرورة تبني المداخل السوسيولوجية والتحليلية التاريخية المقارنة لدراسة الظواهر الاقتصادية التي توجد في المجتمعات البشرية . كما سعى دوركايم لاستخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي، ولاسيما في قضية تقسيم العمل وعلاقتها بنظريته المعروفة عن التضامن الاجتماعي. ويشارك كل من ماركس وفبلن الرأي حول ضرورة إحلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بنظرية اقتصادية حديثة تكون أكثر اهتماما بالاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة مثل المادية التاريخية والاقتصاد التطوري. وعموما تم تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي في أوروبا خلال القرن 19 وحتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين[1]. فعلم الاجتماع ينظر إلى الاقتصاد على أنه نسق اجتماعي مثل بقية الأنساق المجتمعية الأخرى ويعتبره جزءا من النسق الاجتماعي العام.

وعلاوة على الاهتمامات التقليدية التي كان يعالجها الاقتصاد، يمكن أن نوضح أهم الموضوعات التي يعالجها حاليا وهي:

-تأثير العوامل الاجتماعية والأخلاقية على الاقتصاد والتنظيمات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التأمين، والشركات العالمية والصناعية وغيرها.

-تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنظيمات غير الاقتصادية الأخرى مثل)الدولة، النقابات...)

-دراسة الطبقات الاقتصادية والحياة داخل تنظيمات العمل، والحراك الاجتماعي والمهني.

- معالجة النظريات والايديولوجيات الاقتصادية والاتجاهات نحو الاقتصاد والمهن، والاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

-معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث مثل الفقر والصحة والتعليم وغيرها من القضايا.[2]

كما أن الرقمنة الحاصلة في الاقتصاد من تسويق رقمي، جعل الاقتصاد يتحول الى اقتصاد المعرفة، أين أصبح التحكم في التكنولوجيا والعمل عن بعد سمة بارزة لدى الكثير من اقتصاديات الدول التي تصنع الفارق عن طريق اهتمامها بتوفير حياة وبيئة اجتماعية لائقة لاستمرار تفوقها الاقتصادي.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع الاقتصادي النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، ج1، 2002، ص275.

[2] المرجع نفسه، ص279.

2-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

إذا كانت العلوم بعد عصر النهضة حديثة الظهور بمناهج مستقلة عن بعضها البعض بعض الشيء، إلا أنه لم يعد ذلك مجديا في العصر الحالي، بل أصبح التحليل الاقتصادي عاجزا عن التحليل بالاعتماد على مناهجه المعروفة والتي تم سردها سابقا، لذا كان لذما الاستعانة بالعلوم الأخرى سواء كانت اجتماعية أو إنسانية أو تطبيقية، خاصة بعد الموجة التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، أين دفع أصحاب التيار التكنوقراطي بضرورة الأخذ بالعلوم التجريبية والحذو بها في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وما ساعد في الوقت الحالي على استمرارية قوة هذا التيار هو تيار الرقمنة الذي دخل ميدان العمل والصناعة والتجارة والمبادلات والتوزيع...وهو ما ألزم الاقتصاديين الاخذ بكل المتغيرات بمحمل الجد في التحليل الاقتصادي. ومن هنا كانت العلوم التطبيقية أحد مكونات التحليل الاقتصادي، فالرياضيات والاحصاء والاختراعات في مجال العلوم والتكنولوجيا والأبحاث، كلها من العلوم التي يستعين بها علم الاقتصاد في رسم السياسات الاقتصادية وتحليلها، بل والتخطيط وفقا لمستجدات تلك العلوم التطبيقية.

وفي أحيان كثيرة يرهن الاقتصاد مجال البحث في العلوم التقنية الطبيعية والفلك والبحار...وغيرها من المجالات بسبب قلة الموارد المالية والمادية المخصصة لتلك الأبحاث، والتي تتطلب غالبا أموال باهضه خاصة فيما يخص اقتناء المعدات، قلة الموارد المالية هي من الأسباب الاقتصادية التي تحول دون تجسيد انطلاقة فعلية للنهوض بالبحث العلمي، وقد يتعدى الأمر إلى الطب واقتناء المعدات الطبية، مما يجعل حياة الناس تزداد بؤسا وتؤسس لثقافة الفقر بدلا من ثقافة التنمية.

المحور الثاني

المدارس الاقتصادية التقليدية

- المدرسة التجارية(الماركانتية)
- –المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط)
- – المدرسة الكلاسيكية

تمهيد:

يهدف المحور الثاني من المقياس اطلاع الطالب في العلوم الاجتماعية على أهم النظريات التي تشكل ضمنها النظام الرأسمالي، هذا الأخير الذي قام على أنقاض أنظمة اقتصادية أخرى تقليدية منها الاقتصاد المعاشي والاقتصادي الاقطاعي.

كما يجب التنويه أننا لم نركز على ما يسمى فالفكر الاقتصادي، أين تمتد جذور هذا التفكير إلى عهد ما قبل التاريخ وظهور الانسان، وهذا لاعتبار أن الانسان كان يمارس نشاطات اقتصادية متعددة خاصة الفلاحية منها والتجارية وقليل من الصناعة، إلا أن تلك النشاطات لم تكن مؤطرة بالشكل الكافي لتنال حظها من الاهتمام من قبل الساسة أو من قبل العلماء والمفكرين. كما أن الاهتمام القليل الذي وجد لا يرقى إلى درجة العلوم بمفهومها الحديث في اعتمادها على المنهج العلمي.

لذلك اتفق العلماء أن جل ما جمع وقيل عن الاقتصاد والعمليات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية وتنظيمها يتم تصنيفه ضمن ما يسمى بتاريخ الفكر الاقتصادي. إن تاريخ الفكر الاقتصادي كبير ومتنوع ويختلف من حضارة إلى أخرى، بل من ثقافة إلى أخرى، خاصة وأن الانسان مارس الاقتصاد منذ فجر التاريخ، فنجد الفكر الاقتصادي في الحضارة الفرعونية والحضارة البابلية، أين ظهرت بعض التعليمات الاقتصادية في ألواح حامورابي، والحضارة الرومانية والفارسية وحضارة الإنكا وغيرها من الحضارات التي كان لها من التميز في النشاط الاقتصادي، خاصة الفلاحي والتجاري منه.

كما أن الحضارة الإسلامية لم تخلو من الاسهام في الفكر الاقتصادي، سواء على مستوى الممارسات الفردية، أين يحث الدين الإسلامي على الاقتصاد وعدم التبذير والبذخ، أو على مستوى الأسر، فالكل راعي والكل مسؤول عن رعيته، وهذا ينطلي على الوظائف والمسؤوليات ودع الأجور والحقوق لأصحابها، وأيضا على مستوى الدول من خلال نظام الزكاة والجزية، وبيت المال، وتحريم التعاملات الربوية، والكتابة خلال اجراء البيوع، وهي كلها أمور لاتزال لها أهميتها الاقتصادية لحد الآن، خاصة وأنها كانت تدرس فيما يسمى بفقه المعاملات، ونظرا لقدرتها على إحلال الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول

في الوقت الراهن، لجأت الكثير من الدول إلى إقرار ما يسمى بالمعاملات الاقتصادية الإسلامية، سواء في مجال المؤسسات المالية، أو في مجال البيوع وغيرها من المعاملات، بل وظهرت مفاهيم خاصة بذلك مثل الصيرفة الإسلامية.

من جهة أخرى برز عدة مفكرين من أمثال سقراط وأفلاطون والفرابي وابن خلدون والمقريزي، وهوبز وروسو، ودافيد هيوم، أين كان لهم الكثير من الاسهامات في الفكر الاقتصادي، حتى يعتقد القارئ لأفكارهم أنهم اقتصاديون، في حين لا تعدو أفكارهم مجرد أفكار اقتصادية تم طرحها في السياق الكلي للعلوم، إذ أن ما كان شائعا قديما أنه لا علم إلا بالكليات، فالعالم حتى يكون عالما لابد أن يكون له اسهام فكري اقتصادي وديني ووطني وفي مجال الفلك وعلم النجوم والتراجم...وهو ما جعل مثل هؤلاء يصنفون ضمن رجال الفكر الاقتصادي.

كما أننا تجاوزنا العديد من المدارس التي سبقت المدرسة التجارية مثل مدرسة المدرسيين في القرن الثالث عشر، وذلك لاعتقادنا أن المدرسة التجارية ظهرت مع بداية بروز الفكر الرأسمالي، أين ساهمت اسهاما كبيرا في التأسيس للمذهب الرأسمالي. كما أن هذه المدرسة ن\ات في مرحلة فاصلة بين نظامين اقتصاديين، النظام الاقطاعي الذي هيمن لعدة قرون، والنظام الرأسمالي الذي لايزال مهيمنا لحد الآن.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحاضرة الرابعة:

المدارس الاقتصادية- المدرسة التجارية-

يعتبر النظام الرأسمالي هو سيد الأنظمة الاقتصادية الذي يعتبر امتدادا للفكر الاقتصادي في مراحله السابقة، هذه المراحل التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطى لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل، وإنما نجده في أحضان أشكال أخرى للفكر: في أحضان الفلسفة في الفكر الإغريقي، في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الأوروبية، وفي أحضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر.

ففي العصور القديمة تمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الأزمنة، هي انطباعات إيديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي، وعليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان.[1]

ثم إن العصور الوسطى التي امتدت من القرن التاسع حتى القرن الخامس عشر، فقد كانت السلطة في يد الأمير الإقطاعي حيث كانت الزراعة هي المورد الأساسي للإنتاج فكانت الوحدة الاقتصادية تتمثل في الإقطاعية أو الضيعة وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الإنتاج الزراعي وتهدف إلى الاكتفاء الذاتي أما الصناعة والتجارة فقطاعان ليس لهما أهمية كبيرة، ويعيش المجتمع على أساس المقايضة والاكتفاء الذاتي. ولكن الحروب الصليبية وكذلك اكتشاف أمريكا عام 1492 وطريق رأس الرجاء الصالح عام 1498 أدت إلى تنشيط التجارة وتحويلها من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وكانت جميعها ذات أثر ملموس في إضعاف سلطة أمراء الإقطاع وتشكل طبقة جديدة من التجار الأثرياء المغامرين الذين يعارضونهم. لقد ساعدت آراء والأفكار المتحررة التي صاحبت عصر النهضة على إضعاف سلطة الكنيسة والقيم الموجودة لتحل محلها قيما جديدة من الغنى والثروة على أساس التجارة والصناعة. في هذه المرحلة برز

[1] محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي،ج1، المكتب العربي الحديث، 1994،ص49.

ت مدرسة المدرسيين التي تعتبر من تأسيس الكنيسة حيث ارتكزت أفكار هذه المدرسة حول فكرة إدانة الفائدة على أسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو، وفكرة الثمن العادل فكل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالف لقواعد أخلاق المسيحية على اعتبار أن لكل سلعة ثمن عادل. [1]

المدرسة التجارية :

وسط الظروف الاجتماعية والسياسية التي سادت نهاية المرحلة الإقطاعية نشأ المذهب التجاري كمجموعة من الأفكار الاقتصادية ذات الطابع العلمي ، ظهرت في شكل مقالات وكتيبات ألفها تجار وسياسيون وبعض رجال الاجتماع يهدفون من ورائها أساسا إلى الحصول على امتيازات يكسبونها من حكوماتهم، ومن ثم كانت دعوتهم إلى تدخل الدولة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتشجيعها للتجارة ، وقد وجدت الدول الكبرى في ذلك الوقت (كإنجلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال) وهي في طور بناء إمبراطوريات جديدة أن بناء اقتصادياتها على أساس من تدخل الحكومة في المجالات الاقتصادية الصناعية والتجارية وبناء احتكارات لها هو دعامة قوية للسيطرة السياسية، لهذا اعتنقت هذه الدول المذهب التجاري .

وعندما ذهب الإقطاع بدعامتيه – المقايضة والاكتفاء الذاتي– فسح المجال لنظام اقتصادي جديد لعب فيه البيع والشراء الدور الرئيسي مما أدى إلى نمو التجارة وإلى إحراز تقدم كبير وسريع ومن ثمة ظهرت مكانة النقود وأهمية الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات لتراكم رأس المال.

1–المبادئ العامة في التحليل الاقتصادي عند التجاريين:

– الاقتصاد للقوة: كان الفكر السياسي في عصر التجاريين يقوم على أن الدولة الحديثة يجب أن تكون قوية موحدة حتى يمكن أن تقاوم ذيول الإقطاع وسلطان الكنيسة، وأن تصد أي عدوان خارجي عليها، وأي واسطة تحقق هذه الغاية تنهض لها كل المبررات بصرف النظر عن مبادئ الأخلاق كما ذكر مكيافللي في كتابه الأمير، وقد جاءت هذه النظرة تعبيرا عن نظرية الاقتصاد للقوة

[1] محمي محمد مسعد: الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية الجديدة، 2004، ص47.

وتفسيرا لتسمية علم الاقتصاد، إبان فترة طويلة من الزمن، بعلم "الاقتصاد السياسي" بناء على هذا الربط بين السياسة والاقتصاد.[1]

- اعتبر التجاريون أن الذهب والفضة أهم أنواع الثروة وأنفعها: ولهذا يجب على الدولة أن تعمل على زيادة ما هو في حوزتها من هاذين المعدنين.
- –وتجاوبا مع هذا المنطق فإن الدولة يجب عليها أن تحتفظ بمنجمها من هاذين المعدنين وتحول دون خروجهما.
- وجه التجاريون اهتماما كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية: فهم يرون أنه يجب على الدولة أن تصدر أكثر مما تستورد أي يجب أن تبيع سلعا وخدمات إلى الخارج أكثر مما تشتري، ومن ثم يدخل الذهب والفضة إليها من الخارج وتتقوى الدولة بثروتهما.
- خفض التكاليف وبالذات الأجور وإعفاء الصناعة الوطنية من الضرائب أو منحها إعانات كي تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية في الخارج.
- توسع الحكومة في إنشاء المصانع والعمل على جذب العمال المهرة من خارج البلاد.
- زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المصنوعة وخفضها على الواردات الأولية التي تحتاجها الصناعات المحلية.[2]

يرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي بأن مذهب التجاريين هو مذهب ذو طابع فردي ودولي في آن واحد: **فردي** لأنه يركز على شخصية الفرد ومصلحته الذاتية التي تتمثل في الاعتراف بالملكية الخاصة، **ودولي** لأنه يحقق في ذات الوقت المصلحة العليا للدولة في إحراز القوة من خلال تحقيق الفائض في ميزانها التجاري، وبالتالي تركيم ثروة قومية من المعدن النفيس، ولو كان ذلك على حساب المصالح الاقتصادية للدول الأخرى.

يشير بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي إلى أن التجاريين لم يصلوا بأبحاثهم الاقتصادية إلى إرساء علم الاقتصاد كعلم له استقلاليته عن العلوم الاجتماعية الأخرى وذلك لسببين: أحدهما أن التجاريين

---

[1] حسين عمر: تطور الفكر الاقتصادي، ج1 ، دار الفكر العربي ، 1994،ص157-158.
[2] محي محمد سعد، مرجع سابق، ص49.

ربطوا الاقتصاد بالسياسة، والآخر أنهم جعلوا من القوة هدفا للاقتصاد بخلاف ما ينطوي عليه الفكر الاقتصادي الحديث من أن هدف الاقتصاد هو تحقيق إشباع الحاجيات ومن ثم الرفاهية.

2-إحياء فكر التجاريين في العصر الحديث:

إن فكر التجاريين لم يدخل حيز النسيان بعد أداء هذه المدرسة لدورها التاريخي إذ أن هذا الفكر قد عاد إلى الظهور ثانية في أكثر من موقع في العصر الحديث ففي احد المواقع نجد تمجيد الفكر التجاريين على أيدي جون مانيار عندما أوضح في كتابه (النظرية العامة) كيف أن سياسة النقود السخية لم تكن ساذجة كما تصورها البعض ذلك أن الزيادة في كمية النقود داخل الدولة مدعاة إلى انخفاض سعر الفائدة فيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الدخل والتوظف وتخفيض حجم البطالة تبعا لذلك وفي موقع آخر في فترة ما بين الحربين نجد آن سياسة التجاريين بدأت تطفو على السطح من جديد في العالم المعاصر عندما لاح شح الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم منذ مطلع عام 1929 ليمر بفترة صعبة هي الفترة المعروفة بالكساد العظيم . لقد أخذت دول العالم تتعامل مع معطيات تلك الفترة بالأخذ بأسلوب خفض القيم الخارجية (أسعار الصرف) لعملاتها وذلك بغية تحقيق الفوائض في موازينها التجارية عن طريق زيادة الصادرات وتقييد الواردات وكان النهج الذي اتبعته دول العالم لمعالجة أزمتها الاقتصادية في أعقاب فترة الكساد العظيم عن طريق تكوين فائض في الموازين التجارية هو بعينه النهج الذي كان قد نادى به التجاريون من قبل من اجل تركيم الثروة المعدنية فضلا عن ذلك فان أساليب الرقابة على الصرف التي تطبقها الدول في العصر الحديث هي بعينها تلك الأساليب التي كانت اسبانيا وغيرها من الدول تطبقها من قبل في عصر التجاريين وفقا لسياستهم الاقتصادية.

3-النقد الموجه للمركانتيلية وبداية زوالها:

هاجم دفيد هيوم السياسة التجارية المركانتيلية على أساس التناقض المنطقي في أركانها وخلاصة مناقشته هي أن تكوين الفائض في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى

زيادة القدرة على تنميته بل على العكس. لابد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية وفي رأي هيوم. أن هذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته

كما اعتبر آدم سميث أن السياسة التجارية المركانتيلية سياسة ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الاقتصادية تحليلا عميقا وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها مناف للمنطق ويمكن تصوره كتحليل فلسفي نظري أكثر منه تحليل اقتصادي مبني على حقائق ومشاهدات واقعية. وقد بين المذهب ذلك في كتابه ثروة الأمم"[1]

ومن هنا بدأ المركانتيلي في التراجع والاضمحلال فكريا من جهة أخرى أدت التطورات التكنولوجية كاكتشاف المحرك البخاري إلى تحول كبار التجار إلى مستثمرين صناعيين ينبذون تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد والتقييد الصارم للصادرات و الواردات وتحولوا شيئا فشيئا إلى سلطة تضاهي سلطة الملك ومن ثم فقد أخذ الفكر التجاري في الاضمحلال وكانت إنجلترا بالذات التي تعتبر مهده هي أيضا لحده ، ذلك أن ظهور فلسفات جديدة على يد هيوم– وجون جاك روسو و مونتسكيو تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة وترفض فكرة الحق الإلهي للملوك وتكافح من أجل الحرية الفردية والمساواة قد دق آخر مسمار في نعش المركانتيلية و بعض الأفكار وطورت إلى مذهب جديد بينما أخذ منها بعض الأفكار وطورت إلى مذهب جديد سماه أصحابه الطبيعية أو الفيزيوقراطية .

سيطر المذهب التجاري على الممارسات الاقتصادية الأوروبية خلال القرن 16 وكانت مظاهره تتجلى في كل أوجه الحياة و انعكاساته على الشعوب كانت واضحة حيث أن مبدأ تحصيل المعادن النفيسة وزيادتها قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بطريقة غير مسبوقة ولم يتوافق ذلك مع مصالح الأفراد الذين أهملهم المذهب وخص عنايته الكاملة للدولة أو المملكة كما أن مبدأ تخفيض الأجور يعد مبدأ ضالما حيث يستعبد العمال

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com، 2018/010/12.

ولا يأبه لوضعهم الاجتماعي ومن جهة أخرى فإن السياسات المنتهجة للتجاريين كانت تؤدي إلى عكس النتائج الاقتصادية المنطقية بقولهم أن زيادة المعدن تزيد الثروة وتزيد الإنتاج ومن ثم فهناك زيادة أكبر في معدلات التصدير وتحقيق ميزان تجاري موافق إلا أن هذه الزيادة في المعادن في الحقيقة قد أتت بزيادة في الأسعار وهذا ما يقوض من عملية التصنيع والتصدير، أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية و انخفاض مستوى معيشة الفرد فقد كانت بعيدة كل البعد عن أدهان التجاريين ويمكن تلخيص عيوب المذهب المركانتيلي في نقاط :

أ- إهمال الفرد وإهمال رفاهيته

ب- تعطيل سير التجارة الدولية بالتدخلات الدائمة للدولة.

ت- عدم الإمكان المحافظة على ميزان تجاري موافق دائم.

ث- استعمال بشع لموارد الشعوب المستعمرة وتقوية النزعة الاستعمارية.

ج- ارتفاع في الأسعار.

ح- إهمال الزراعة والتجارة الداخلية.

خ- التشجيع على زيادة السكان دون مراعاة ما يترتب عن ذلك[1].

إن الاعتقاد بعدم صلاحية فكر المدرسة التجارية وعدم صلاحيته في الوقت الحالي مسألة مريبة وفيها جدال، خاصة فيما تعلق بأفكارهم القائلة بأن قوة الدول تبنى على تكديس أكبر قدر من المعادن النفيسة من الذهب والفضة، وإلا كيف نفسر احتلال أمريكا أكبر قوة عالمية اقتصاديا وعسكريا وعلميا المرتبة الأولى في احتياطي الذهب، وألمانيا المرتبة الثانية وفرنسا المرتبة الثالثة، وهي دول تصنف ضمن الدول الصناعية السبع ولها قوة اقتصادية وعسكرية لا تضاهيها قوى أخرى، كما أن روسيا اقتربت كثيرا من امتلاك أكبر احتياطي للذهب، معنى ذلك أن نفوذ الفكر التجاري لازال نافذا، وقوة الدول بقدر ما يعتمد على الإنتاج

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com، 2018/010/12.

والقوة التنافسية وامتلاك التكنولوجيا في الوقت الحالي، بقدر ما يعتمد أيضا على عوامل تقليدية منها المعادن النفيسة. الدليل الآخر لقوة امتلاك هذه المعادن في ترجيح قوة الدول هو المنافسة المحتدمة بين الصين وأمريكا، ليس فقط في المجال الاقتصادي ، أين أبانت الصين عن قوتها الاقتصادية الكبيرة وتهديدها لأمريكا بإزاحتها من المرتبة الأولى عالميا، بل أيضا عسكريا، حيث أن معظم الأسلحة والصواريخ وعتاد الأجهزة الالكترونية يصنع من المعادن النفيسة، لذلك ارتأت الصين إلى التهديد إلى قطع تصدير هذه المعادن لأمريكا بغية ضرب صناعاتها العسكرية والالكترونية، أو على الأقل الحد منها، وكل ذلك يدخل في لعبة الصراع والهيمنة بين القوى الكبرى، التي لا تزال تبني اقتصادياتها على التنويع وعلى امتلاك المعادن النفيسة لضرب الأطراف المنافسة والمعادية لها.

كما أن الفكر التجاري ساهم بقدر كبير في ترسيخ تقاليد بناء النظام الرأسمالي، فالمال لوحده لا يستطيع صنع رجل مستثمر في قطاعات عدة ما لم يكن له فكر ذو بعد مصلحي ذاتي وفكر ذو بعد قومي، فالتاجر الذي أصبح فيما بعد صناعي، ساهم في بناء نهضة حقيقية في بلده مستهدفا المصلحة الجماعية أيضا والعمل على المساهمة في قوة بلده، استطاعت هذه الفئة أن تغير البناء الطبقي السائد واكتاب مكانة اجتماعية راقية سميت فيما بعد بالطبقة البرجوازية، مسقطة بذلك طبقة الاقطاع والطبقة الدينية من هرم السلم الاجتماعي.

كما أن فكرهم الخاص بحرية التجارة الخارجية لا يزال قاعدة صلبة تغذي الفكر الرأسمالي في الوقت الحالي، إذ رغم اختلاف الظروف، إلا أن الحفاظ على المصالح الخارجية لا يكون إلا بترك مجال الحرية التجارية الخارجية مفتوحا وخيار متاح لجميع الدول.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحاضرة الخامسة:

المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط)

ظهرت هذه المدرسة في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وامتد أثرها حتى نهاية القرن. وسميت بالفيزيوقراطيين أي أنصار الطبيعة، إذ أرادوا أن يقيموا أسس الاقتصاد على المصدر الطبيعي للثروة أي الزراعة، وتعرف كذلك هذه المدرسة بمدرسة الحرية الاقتصاديّة.

لقد أدى إسراف وتمادي الحكومات في تطبيق مبادئ التجاريين وكثرة التدخل في الشؤون الاقتصادية إلى تقييد الحياة الاقتصادية، مقابل ظهور فلسفة المذهب الفردي (أو المذهب الحر) وكان من الطبيعي أن يساير الفكر الاقتصادي تيارات التطورات السياسية والاجتماعية الجديدة، واقتضى الأمر الدعوى إلى حرية العامل في الانتقال، وإلى ترك الأجور تتحدد على أساس كمية العمل المتوفرة والطلب عليها دون تدخل من جانب الحكومات للعمل على خفضها كما نادت به سياسة التجاريين.

يعتقد الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي وقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة وأبدية قام عليها الكون لخدمة وسعادة البشر، ومن ثم يجب ترك هذه القوانين لتقوم بوظائفها تلقائيا دون معوق أو معطل لنشاطها، لذلك نادوا بوجوب ترك الحرية للأفراد حتى يمكنهم توجيه جهودهم إلى ما فيه مصلحتهم الخاصة التي هي في نفس الوقت مصلحة الجماعة، حيث لا يوجد تعارض بل يوجد توافق بينهما. وكانوا ينادون بحرية العقل وحرية الاستبدال الداخلي والخارجي، وعبروا عن هذا بشعارهم المشهور: اتركه يعمل اتركه يمر.[1]

[1] محي محمد مسعد، مرجع سابق، ص50.

انطلاقا مما سبق، يمكن التمييز عادة في إطار رواد المدرسة الطبيعية بين الرواد الإنجليز والرواد الفرنسيين

فلقد أنتج الرواد الإنجليز من أمثال: جون لوك، دافيد هيوم، جيمس ستيوارث، وعلى رأسهم وليام بيتي أفكارا عن الثروة وطبيعتها، عن القيمة (مصدرها وقياسها)، عن النقود والفائدة، وعن التجارة الخارجية وضرورة أن تكون حرة. أما **وليام بيتي** فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي، وذلك لأنه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها، ولأنه كان واعيا بأنه يستخدم منهجا جديدا للبحث، يرتكز على الملاحظة وينشغل بالتوصل إلى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس. بل أكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشأ علما جديدا.

أما الرواد الفرنسيين وعلى رأسهم "فرانسوا كيناي" (1694-1774) فيرون أن الثروة تتمثل في الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الإنتاج السنوي لهذه الأموال، هذه الثروة تنتج في مجال الإنتاج لا في مجال التبادل، وهي لا تنتج في نظر "فراسوا كيناي" إلا في مجال الإنتاج المادي، وعليه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة. ففي مجال الإنتاج المادي تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج، فدورها لا يقتصر على التغذية فحسب، وإنما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الأولية، وشبه تداول الثروات في جسم المجتمع بدورة الدم في جسم الإنسان، وقدم نظام طبيعي قائم على تفوق الزراعة وحلل ذلك في ضوء طبقات المجتمع، والتي صنفها إلى ثلاث طبقات هي:

- طبقة الزراعيين
- طبقة الملاك
- رجال التجارة والصناعة

وتعتبر الطبقة الأولى هي الوحيدة المنتجة أو المسؤولة عن إنتاج الناتج الصافي، أما الطبقات العقيمة فهي كل المشتغلين بالصناعة والتجارة سواء أكانوا من الرأسماليين أو العمال، لأنهم لا يضيفون شيئا إلى إجمالي الناتج الصافي.

أما طبقة ملاك الأرض فهي طبقة وسيطة، أو ليست بالمنتجة أو العقيمة، ونظر الطبيعيون إلى هذه الطبقة على أنها الأداة الأولى لإصلاح الأراضي وزيادة إنتاجها.[1]

ومن هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل "كيناي" وذلك من خلال جدوله الاقتصادي الذي جرد النظام الطبيعي من طابعه الديني والميتافيزيقي ومحاولة جعل الاقتصاد علما منسجما مع الوقائع ومع طبيعة الأمور.[2]

-التحليل الاقتصادي عند " فرنسوا كيناي":

" كان تقديم" فنسوا كيناي" لرأس المال في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمة من قبل متمثلة في شكلها المادي في سلع إنتاجية يتعين وجودها قبل البدئ في عملية الإنتاج التي تستخدم في أثنائها رأس المال. فالجزء الأول من المال يخصص لاستصلاح الأراضي الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف وهذا يسمى تسبيقات عقارية. الجزء الثاني من رأس المال يتمثل في أدوات الإنتاج كالمباني والآلات وهذا يسمى تسبيقات أولية. الجزء الثالث من رأس المال يخصص للحصول على الموارد الأولية التي يجري تحويلها في عملية الإنتاج وتستخدم كلية في فترة إنتاجية واحدة، وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الإنتاج ويسمى ذلك تسبيقات سنوية. في هذا الإنتاج الزراعي ذي الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعي الذي يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده روابط الإنتاج السائدة. فيكون هناك ثلاث فئات: الملاك :ناتج صافي، فيما يحصل العمال على الأجور (فقط حد الكفاف)، بينما يكون للحرفيين (الطبقة العقيم) انتاجية منخفضة.[3]

-المرتكزات الاقتصادية للمدرسة الفيزيوقراطية:

- ركز الطبيعيون البحث في الزراعة وأعادوا لها أهميتها بعد أن أهملها التجاريون.
- سلك الطبيعيون منهجا موضوعيا علميا يقوم على تفسير وتحليل عام للنشاط الاقتصادي، سلكوا فيه طريق الاستدلال والاستنباط، بعد أن كان الاقتصاد في المدرسة التجارية عبارة عن مجموعة وصفات يكتبها المفكرون للدولة معتمدين في وضعها على تغيرات جزئية للوقائع.

---

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الاقتصاد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، ط20092، ص160.
(2) محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان ،ج2002،1،ص227.
(3) محمد حامد دويدار: الاقتصاد السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص150-160.

- جاء الجدول الاقتصادي "لكيناي" بأول محاولة جادة لحل أهم مسألة في الاقتصاد السياسي: وهي مسألة تحديد الإنتاج الاجتماعي الإجمالي في جميع القطاعات الاقتصادية في تداخلها وترابطها.
- ركز الطبيعيون على رأس المال الإنتاجي، ورغم تركيزهم على الزراعة فإنهم كانوا يخدمون بذلك رأس المال الصناعي المتنامي، ويعد نقل ميدان البحث من التداول إلى الإنتاج من المنجزات الأساسية للطبيعيين.
- ساهموا في إعطاء صورة صحيحة عن العلاقة بين الإنتاج والتبادل، فالإنتاج هو المصدر الوحيد للثروة أما التبادل فهو تبادل فليس إلا مرحلة من مراحل تحديد الإنتاج وخاضعا للإنتاج يقوم بتصريف المنتجات ويخلق الشروط لتجديد إنتاجها.
- التداول النقدي ما هو إلا نتاجا ومظهرا من تداول البضاعة.[1]

لكن اقتصار "كيناي" على الإنتاج في إطار الزراعة حال بينه وبين كشف طبيعة القيمة وإرجاع مختلف أنواع العمل الملموس إلى عمل مجرد عام وفي ذلك يكمن العيب الأساسي في طريقة بحث تحديد الإنتاج في لوحة "كيناي" الاقتصادية.

وبالرجوع إلى اقتصاديات الدول الأوروبية، نجد بلدان مثل فرنسا وإيطاليا واسبانيا، من البلدان التي لا يزال اقتصادها يقوم على الإنتاج الزراعي الضخم، ففرنسا من أكبر الدول المصدرة للقمح والفواكه، وكذا إيطاليا واسبانيا؛ إذ تعدان من أكبر الدول المصدرة للفواكه والخضار الطازجة في العالم، بخلاف ذلك بقيت ألمانيا وشمال إيطاليا، وبريطانيا دولا تعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى رغم التنوع الاقتصادي. إن دلالة ذلك هو بقاء تأثير هذه النظريات في اقتصاديات هذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى وكأننا نقف على تقاليد اقتصادية حافظت عليها هذه الدول في رسم سياساتها الاقتصادية من أزيد من ثلاث قرون.

[1] سكينة بن حمود: دروس في الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص77-78.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحاضرة السادسة:

المدرسة الكلاسيكية

لقد قامت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا على الأسس التي وضعها الطبيعيون مع ملاقاة بعض الانتقادات التي وجهت إليهم وسد الثغرات التي وجدت في نظامهم، أي أن ما جاء به الكلاسيك مكمل لدراسات الطبيعيين، وقد وضع الكثير من أسس هذه المدرسة "آدم سميث"(1723-1790) في كتابه المشهور "ثروة الأمم" ثم "دافيد ريكاردو"

(1772-1823) وروبرت مالتوس (1756-1834) حيث اعترف لهم بالسبق في معالجة القضايا الاقتصادية بعلمية أكثر، وانتهت بذلك إلى ليبيرالية مطلقة اشتقت من ثورتين إحداهما ذات طبيعة علمية والثانية قانونية. [1]

أ- الثورة العلمية التقنية: بحلول الآلة محل أدوات الصناعة اليدوية ساعدت الاكتشافات العلمية في تسريع وتوسيع وتجديد الإنتاج، حيث ظهرت أشكال عديدة لأنواع الغزل والنسيج الآلي كما ساعد اكتشاف البخار كقوة محركة للآلة الصناعية وجرى تعميمه ليشمل معظم المراحل الصناعية.

إن هذا التطور في المجالات العلمية والتقنية أدى إلى أن يتجه قسم كبير من الرأسمال التجاري إلى الميدان الصناعي بغية الاستثمار وهذا بسبب العائدات الطائلة التي تعود عليهم بالربح.

ب- الثورة الفرنسية: تمكنت مبادئ الثورة الفرنسية من تجذير مبدأي التحرر ونمو الفردانية، حيث لاقت هذه المبادئ صدى عميقا، أين اتسم المناخ الاجتماعي بالنقد الفلسفي وساهم البريطاني دافيد

[1] محي الدين مسعد، مرجع سابق، ص51.

هيوم (1711-1776) بتشجيعه للمنافسة وترقيتها بين الأفراد. وقد مارس هيوم تأثيرا واضحا على مؤسسي المدرسة الكلاسيكية.[1]

1- آدم سميث: يعتبر **سميث** من مؤسسي المدرسة الكلاسيكية، وكان له فضل كبير في ترسيخ الاقتصاد كعلم وعرف بأب الاقتصاد السياسي.

تأثر آدم سميث خلال حياته الدراسية بأصحاب المدرسة الطبيعية وتبنى شعارهم "**دعه يعمل دعه يمر**" وقد تضمن كتاب "ثروة الأمم" مجمل أفكاره خاصة القانون الطبيعي والمصلحة الفردية والحرية الاقتصادية ودور الدولة ونظريته في التجارة الخارجية

1-1: القانون الطبيعي والمصلحة الفردية: يرى سميث أن الدافع الذي يسير الأفراد هو المصلحة الفردية وهي كما يعرفها الدافع الطبيعي عند كل إنسان لتحسين وضعه والأفراد مسيرون بيد خفية في بحثهم الدائم عن منفعتهم الشخصية في جو من الحرية وفي تزاحمهم من أجل ذلك. هذا النظام الطبيعي والعفوي هو الذي بموجبه تسير الحياة الاقتصادية.

1-2: الحرية الاقتصادية ودور الدولة: يعتقد سميث أن خير ما تفعله الدولة هو ألا تعترض سبيل الحرية الفردية ودورها العفوي في تحقيق الصالح العام مادامت هذه الحرية لا تنتهك قوانين العدالة ولا تخرج عن إطارها الاجتماعي والدولة ليست بنظره صالحة للوظائف الاقتصادية لأنها مبذرة للأموال التي يربحها الأفراد،> ولأنها سيئة في الإدارة الاقتصادية لعدم وجود مصلحة مباشرة للموظفين. **بل** إن دور الدولة يقتصر على فض النزاع بين الناس والدفاع عن حدود الوطن وأمنه والقيام بمشاريع الأشغال العامة، وإزالة العقبات التي تقف في وجه النظام الطبيعي.

1-3 التجارة الخارجية: يدعم سميث فكرة التبادل الدولي ويعتبرها تعميما لقانونه في تقسيم العمل والتخصص مبينا أن التجارة الخارجية تعطي فائدة لكلا الطرفين المتبادلين، ويرفض سميث الحماية

[1] عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص99-100.

الجمركية لأنها توجه رأس المال بشكل سيئ، في حين أن التبادل الحر يوجه رؤوس الأموال حيث الفعاليات الاقتصادية ذات المردود الأعلى. [1]

من خلال ما سبق يمكن إيجاز أهم المبادئ التي نادى بها سميث فيما يلي:

- أن العمل بكافة أنواعه يعتبر أساس ثروة الأمم.
- أن الأفراد يسلكون بدافع المصلحة الفردية.
- من الخطأ تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية، كما لا يحق لها أن تضع قيودا على حرية التجارة.
- أن يتخصص كل فرد في نشاط معين، ويجب أن ينطبق هذا التقسيم والتخصص على المستوى الدولي أيضا.
- أن زيادة الناتج الوطني يمشي جنبا إلى جنب مع زيادة معدل الاستثمار، أي أن الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين رأس المال.

1-4- النمو الاقتصادي: بين أهم العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي وهي حسب رأيه تتمثل في:

- تجميع رأس المال- نمو السكان –رفع إنتاجية العمل، بالإضافة إلى العامل السابق وهو حرية التجارة الدولية.

ويولي **آدم سميث** إلى القطاع الفلاحي عناية كبيرة، ويوجب في ذلك استخدام التقدم التقني من عتاد وآلات حديثة، لأن التغيرات التي تحدث على مستوى طرق الإنتاج هي التي تدفع عجلات التنمية قدما إلى الأمام. ويتفطن **سميث** إلى البطالة التي تحدث في الريف عند إدخال التقنيات الحديثة على القطاع الفلاحي، لكنه يجيب بأن هذه الأعداد المبعدة من القطاع الفلاحي تجد عملا لها في القطاع الصناعي الذي يبدأ في التطور والذي يكون بحاجة إلى عمال. إن أهمية القطاع الفلاحي تكمن في كونه يؤمن ضروريات العيش ولذلك يجب العمل على تطويره أولا، ثم تطوير القطاع الصناعي

[1] بن حمود سكينة، مرجع سابق، ص91-92.

الذي يؤمن الحاجات الأقل ضرورة. فالثروة تزداد بزيادة وتطور المهارات والطرق الإنتاجية. كما يعطي **سميث** أهمية بالغة للزيادة الإنتاجية التي تكمن عن طريق تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة مهارة العمال وإنقاص الوقت اللازم للإنتاج، واختراع الآلات والمعدات الأكثر تطورا. ويؤكد على زيادة رأس المال في الدورة الاقتصادية أمر مهم بل ضروري لإحداث التنمية.[1]

" ويرجع الدارسون أهمية هذا الكتاب إلى قيمته الأدبية والعلمية، وبالأخص تأثره بأفكار أستاذه هوتشسن وصديقه دافيد هيوم والطبيب الفيلسوف برنار ماندفيل.انطلاقا من الجملة الأولى من كتابه، يتخذ سميث موقفا معارضا لكيناي، زعيم الاقتصاديين الطبيعيين، الذي كتب قائلا: "الزراعة هي مصدر كل ثروات الدولة وثروات سائر المواطنين ."

على خلاف هذا الرأي، يقول آدم سميث: "العمل السنوي الذي يقوم به كل شعب هو الرصيد الذي يمده بكافة ضروريات الحياة وكمالياتها مما يستهلكه كل سنة، وتكون دائما إما من الإنتاج المباشر لذلك العمل، ومما يشتريه ذلك الناتج من الخارج." كانت تلك المرة الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي الأوربي التي أكد فيها آدم سميث على أن العمل الإنساني هو مصدر الثروة الحقيقية للأمة، وهي العبارة التي أحدثت انقلابا جذريا في دراسات الاقتصاد السياسي في العصر الحديث. ومنها استمد كارل ماركس حججه الحاسمة التي دعم بها نقده للنظام الرأسمالي.

يؤكد آدم سميث على أن الثروة التي تنتج بكل اختلافاتها ترجع إلى العمل بالأساس، وليس إلى قوى الطبيعة كما كان سائدا في الفكر الاقتصادي السابق عليه. وبدون عمل الإنسان تظل هذه القوى كالأرض وما بباطنها من كنوز وما فوقها من خيرات غير ذات نفع، فهي عبارة عن موارد أولية لا تستطيع أن تشبع رغبات البشر إلا إذا بذل فيها عمل إنساني، على سبيل الاستغلال واستخراج المنافع. والعمل في نظر سميث هو العمل الكلي للمجتمع. إن الدخل الذي يقصده آدم سميث هو نتيجة تعاون كافة الشعب بطبقاته الزراعية والصناعية ...والثروة تتعاظم طبقا لنوعية العمل الذي يقدمه أفراد الأمة وهو يكمن في العلاقة بين العمل الكلي وحجم السكان.

[1] اسماعيل شعباني :مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه،1997،ص17.

دأب الدارسون لهاته القيمة عند آدم سميث على الاستشهاد بنص حول صناعة الدبابيس التي عدت عندهم مرتكزا لنظريته في تقسيم العمل. يقول هذا النص: "إن العامل الذي يعد الإعداد اللازم لهذا العمل الذي جعله تقسيم العمل صناعة قائمة بذاتها ولم يألف استخدام الآلات التي تستخدم في هذه الصناعة، قد لا يمكنه ان ينتج أكثر من دبوس واحد في اليوم، ولكنه بعد فترة من المران والتدريب يستطيع أن ينتج أكثر من عشرين دبوسا في أحسن الظروف، ولكن هذه الصناعة لم تعد صناعة واحدة، وإنما تفرعت إلى صناعات عديدة، يكاد بعضها أن يكون صناعة قائمة بذاتها، فهناك عمال يختصون بعملية سبك الأسلاك وآخرون يمددونها مستقيمة وغيرهم يقومون بتقطيعها، وفريق رابع يسن أطرافها، وخامس يشحذ رؤوسها ، وهذه العملية وحدها تنقسم إلى عمليات متفرقة، وفريق سادس يقوم بلفها في الورق ووضعها في الصناديق, وهكذا حتى صارت صناعة الدبابيس موزعة على ثماني عشرة عملية مختلفة يقوم بكل واحدة منها فريق متخصص من العمال. بينما يقوم الفريق الواحد من العمال بأداء اثنتين أو أكثر من العمليات".

مما لا شك فيه أن زيارة آدم سميث لمصنع الدبابيس وملاحظته لإنجاز العمليات الإنتاجية في هذا المصنع هما اللتان اوحتا له بالفكرة عن زيادة الإنتاجية عن طريق تقسيم العمل .ويظهر من خلال النص المستدعى، يظهر أثر تقسيم العمل بشكل إيجابي على مردودية الإنتاج التي تتضاعف عن طريق التدريب وتكرار التدريب خلال العمليات الإنتاجية. هذه المضاعفة الكبيرة في الإنتاج التي لاحظها آدم سميث في هذا المصنع يرجعها إلى أسباب من أهمها:

أولا: زيادة مهارة العامل عند اقتصاره على القيام بمهمة إنتاجية واحدة؛

ثانيا: تركيز وقت العامل بكامله على مهمة إنتاجية واحدة؛

ثالثا :الإبداع الذي يوحي به تخصيص العمل نتيجة إعادة التجربة وتكرارها. [1]

2- دفيد ريكاردو: عرف عنه دقة تفكيره وقدرته الفائقة على التحليل والمنطق، وكتب مؤلفا عنوانه " الاقتصاد السياسي والضرائب" احتوى على نظريات اقتصادية مشهورة مثل نظريته في الريع التي تقول بأن الريع يميل إلى الزيادة مع مرور الزمن وكذا نظريته في القيمة التي ترى أن قيمة الشيء إنما تتحدد بنفقة الإنتاج على أساس العمل، ثم نظريته في الأجور التي تقول بزيادة الجنس البشري بنسبة

[1] http://alghirbal.blogspot.com/2014/03/blog-post_5408.html يوم 2015/11/19 على21:00.

أكبر من الزيادة في المواد الغذائية مما يترتب عن ذلك أن يتساوى الأجر مع الحد الأدنى اللازم للمعيشة..

باختصار تظهر ليبيرالية دافيد ريكاردو وتشاؤمه مما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية للطبقات المحرومة في بريطانيا ويؤمن هو الآخر بترك مجال الحرية الاقتصادية، وأن أي تدخل من الدولة في الشؤون الاقتصادية يعمل على تعقيد المسألة الاقتصادية في المجتمع حصرا، وبفضل السياسة الحرة يمكن تشخيص الأوجاع التي تعانيها الإنسانية، فإذا كان الأمر ليس على ما يرام، فإن البديل هو دعه يعمل دعه يمر ...وذلك هو السبيل المضمون.[1]

ويعتبر القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة، إذ توفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي

كما أن الكلاسيك كانوا يستندون في تحليلاتهم إلى قانون محدودية الأرض وقانون تناقص الغلة وزيادة عدد السكان. فتناقص الغلة حسب **ريكاردو** تعوض باستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج.

– تقسيم المجتمع: قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات وهم: –الرأسماليون – العمال – والإقطاعيون، فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم، كما تكمن أهمية الرأسمالي حسب ريكاردو في عمليتين:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.
- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي الذي يوفر لهم الآلات والعتاد وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاعي مالك الأرض فإنه مهم جدا خاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

---

[1] عبد الله ساقور، مرجع سابق،ص101-104.

وبتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام:
*أرباح الرأسماليين *أجور العمال* ريوع الإقطاع. وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، ولهذا ركز على زيادة الأرباح، إذ كلما زادت هذه الأخيرة، فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار.[1]

3- روبرت مالتس(1756-1834): رأى مالتس أن انتشار البأس يرجع لعدم التوازن بين عدد السكان والموارد الغذائية، حيث قرر أن السكان يتزايدون على أساس متوالية هندسية (2،4،8،16،32،64....) ويتضاعف عددهم كل 25 سنة، بينما تزداد الموارد الغذائية على أساس متوالية عددية (2،4،6،8،10...) في نفس الفترة الزمنية، فإذا تجاوز السكان العدد المناسب في أي مجتمع أي إذا ما أصبحت الموارد غير كافية له تدخلت الطبيعة تلقائيا لإعادة التوازن بين السكان والموارد عن طريق ما أسماه بالموانع الإيجابية مثل المجاعات والأوبئة والأمراض والحروب والكوارث، ولتجنب هذه الموانع يقترح ما أسماه بالموانع الواقعية (أو السلبية) مثل تأخير سن الزواج والتمسك بالفضيلة والتعفف.

- التحليل الاقتصادي للبطالة عند الكلاسيك:

من الأمور المسلم به اقتصاديا أن المدرسة الكلاسيكية من أفضل المدارس الكلاسيكية التي كان لها دور واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، إذ أن هذه المدرسة اهتمت بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية وهذا يفسر لنا لماذا احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلاتهم باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
وقد انصب تحليلهم على الأجل الطويل وما يحدث فيه من تغيرات كبرى، حيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.
وقد آمن الكلاسيك في مجال التوازن الاق العام بقانون "ساي" للأسواق أو بقانون المنافذ وينص على أن كل عرض سلعي إنما يخلق مباشرة الطلب المساوي له وذلك على أساس السلع المعروضة بالأسواق

[1] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص63-64.

إنما يتم تبادلها بسلع أخرى(المنتجات تتبادل مع المنتجات) وتأسيسا على هذا القانون فإن التوازن الاقتصادي العام هو توازن التوظف الكامل ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع ، فلو حدث أن كان عرض المدخرات في السوق النقدي اكبر من الطلب عليها أي تزيد على الاستثمار، فإن ذلك يؤدي طبقا لقانون العرض والطلب إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تنخفض المدخرات إلى أن يتوازن حجمها مع حجم الاستثمار ويحدث النقيض في حالة زيادة الاستثمار على الادخار، حيث يرتفع سعر لفائدة وتزيد المدخرات إلى أن تتساوى مع حجم الاستثمار. أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال بمعنى زيادة عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك سهل من خلال انخفاض الأجور حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل، والأجور الأقل تعني انخفاض التكاليف الخاصة بالإنتاج وذلك يؤدي إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمال إلى أن تختفي البطالة تماما، ومعنى ذلك أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج البطالة إنما يأتي من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل.[1]

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان: عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب ،2003، ص35.

المحور الثالث

المدارس الاقتصادية المعاصرة

-المدرسة النيوكلاسيكية(الحدية)

-المدرسة الكينزية

-المذهب الاشتراكي

تمهيد:

تعتبر مرحلة المدرسة الكلاسيكية مرحلة فاصلة بين المدارس القديمة والحديثة، ذلك كون المدرسة الكلاسيكية لم تعاصر مرحلة الثورة الصناعية إلا في بداياتها، أو ما يسمى بالمرحلة الأولى منها. لكن دخول العالم المرحلة الثانية من الثورة الصناعية باكتشاف الطاقة الكهربائية والبترول والآلة، مهد الطريق لتفجر الصناعات والاختراعات في شتى المجالات، فانتقلت الزراعة من نشاط الموجه للاستهلاك الى نشاط موجه للصناعة والصناعة التحويلية، وتعاظمت المصانع والمنشآت والشركات العابرة للقارات، وتعقدت سلسلة الإنتاج، الأمر الذي أدخل الكثير من الشركات في حالات افلاس أو شبه افلاس، كلها أمور أوصلت الاقتصاد العالمي إلى حالة الكساد الأعظم من سنة 1929، وهو الأمر الذي لم تستطع النظريات التقليدية ولا النظرية الحدية تفسيره وإيجاد حلول مناسبة له.

وقد صنعت المدرسة الكينزية التميز من خلال التفسيرات الاقتصادية التي وضعها جون مايناردكينز للأزمة، وطرح بدائل لتجاوزها، وهو الأمر الذي كلل بالنجاح المؤقت، ليقع العالم في عدة أزمات اقتصادية بعد ذلك ولو ليس بنفس الحدة، مما استنتج أن من خصائص النظام الرأسمالي الوقوع في أزمات من حين آخر، وكل أزمة تختلف عن الأخرى من حيث طبيعتها وأسبابها وبالتالي طرق تجاوزها.

كما ظهرت أيضا عديد النظريات الاقتصادية بعد النظرية الكينزية، منها النظرية الكينزية الجديدة التي أسست لما يسمى باقتصاد الرفاهية، ونظريات أخرى واكبت التغيرات الاقتصادية الحاصلة في النظام الرأسمالي.

الأمر الشاذ في هذه النظريات المعاصرة التي تم طرحها في هذا المحور، هو المذهب الاشتراكي، وهو ذلك المذهب الذي نشأ في كنف النظام الرأسمالي، لكن بأسس تختلف عنه، أين ناقش أيضا موضوع القيمة والثروة وركز على العمل والطبقات العمالية. كما استطاع هذا المذهب التغلغل داخل أسس النظام الرأسمالي بحد ذاته، أين تم استحداث تغييرات جذرية في قواعده بناءا على انتقادات النظام الاشتراكي، الذي وصل إلى مرحلة استطاع فيها تهديد اسقاط النظام الرأسمالي، خاصة بعد تبنيه من طرف العديد من الدول التي كانت تعتبر قوية آنذاك مثل الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا والصين وفنزويلا والجزائر ومصر وليبيا....

ما ميز النظريات المعاصرة، أنها تجاوزت في تحليلها الموضوعات التي تناولتها النظريات التقليدية من انتاج وقيمة وثروة واستهلاك وعرض وطلب، أين ركزت على المستجدات الاقتصادية والظواهر الاقتصادية الجديدة كالتضخم والندرة والادخار والبطالة والرفاهية...كما امتزج ت تحليلاتها الاقتصادية بين التحليل الجزئي والتحليل الكلي على خلاف النظريات التقليدية.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحاضرة السابعة:

المدرسة الحدية (النيوكلاسيكية)

1-مذهب التقليديون الجدد(النيوكلاسيك)

الاتجاه الكلاسيكي الجديد هو امتداد للاتجاه الليبرالي الكلاسيكي، ولكنه أكثر تجديد وفردية، فهذا الاتجاه ذو تحليل فردي وسلوكي، يهتم بالميكانيزم والأداء، ويعطي الأهمية لعنصر الطلب ورغبات الأفراد، أكثر مما يعطي لجانب العرض ونفقة الإنتاج. وفي إطار هذا الفكر يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين: المدرسة الحدية وامتدادها الاتجاه الحدي الجديد، ومدرسة التوازن، إلى جانب محاولة للتوفيق بين كافة الاتجاهات.[1] إلا أن هناك من يدمج الاتجاهين في مدرسة واحدة وهي المدرسة الحدية، نظرا لاعتمادها النقطة الحدية في التحليل الاقتصادي، وهذا ما سنعتمده في هذه المحاضرة من خلال عنوانها، والتفصيل في الاتجاهين من خلال المحتوى.

1.1-المدرسة الحدية:

يتميز الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية بعدد من المفاهيم تتصل بما عرف عنهم بشأن النظرية الذاتية في القيمة والمنهج التجريدي في البحث الاقتصادي والدفاع عن الرأسمالية والحرية الاقتصادية، ومن أهم مؤسسيها النمساوي" كارل منجر"(1840-1921) وستانلي جوفنز الإنجليزي(1930-1882).

فيما يتعلق بنظرية القيمة ركز الحديون على الأساس النفسي للقيمة (الطلب)، فقيمة السلعة تتوقف على تقدير الشخص لها، وعلى قدرتها لتحقيق إشباعه(المنفعة)، فقيمة الاستعمال تنعكس على قيمة المبادلة. وقد أخضعوا هذا الإشباع لقانون هام أطلق عليه " قانون تناقص المنفعة" وبمقتضاه فإن كثافة الإشباع تتناقص مع زيادة الكميات من السلعة المستخدمة (مبدأ الندرة). وعلى أساس قيمة أو تقدير

[1] زينب حسن عوض الله: مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005ص115.

الوحدة الأخيرة أو الوحدة الأقل انقساما تتحدد قيمة المجموعة. وباكتشاف التحليل الحدي، يتم ربط القيمة بالمنفعة الحدية التي أصبحت مع المدرسة الحدية أساسا لإقامة نظرية عامة لتفسير التصرفات الاقتصادية للأفراد. ولقد حاولوا تعميم وتطبيق تلك القواعد على نظريات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.[1]

انطلاقا من هذا التصور يصبح منهج التحليل هو المنهج التجريدي، وينكر أنصار هذه المدرسة إمكان الأخذ بالمنهج الاستقرائي، ويفترض الحديون نموذج فردي لرجل اقتصادي رشيد يتخذ قراراته بناءا على مصلحته الفردية وسلوكه الذاتي. كما يفترضون أن العلاقات الاقتصادية تدار بميكانيكية تلقائية، وباستخدام الحسابات الهامشية والكميات الصغيرة اللامتناهية بعيدا عن الظروف الاجتماعية والتاريخية، والتنظيمات الاقتصادية. أما هدف هذا التحليل فيجب أن يكون الكشف عن قوانين عامة تحكم السلوك بغض النظر عن ظروف المكان والزمان، وبالتالي تحول الاقتصاد من الطبيعة السياسية إلى اقتصاد خالص ومجرد.

والاعتقاد في الحرية الاقتصادية ليس بالأمر المطلق عند الحديين، إذ أنهم اعتقدوا في أهميتها مع التسليم بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حسب مقتضيات الأمور.[2]

1.2- مدرسة التوازن:

وتكون الشق الثاني من الفكر النيوكلاسيكي، ويعتبر " فالراس"الفرنسي (1824-1910) من أهم مؤسسيها، ورغم تأثره بأفكار جوفنز ومانجر، فقد اختلف عنهم منهجيا، فهو على عكسهم تماما- يبدأ من الكل ليصل إلى الجزئيات- وهو يرفض العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، وبذلك يختلف عن الكلاسيك، كما يرفض أيضا التحليل الجزئي الذي يبحث عن سبب الظاهرة متغاضيا عن الأسباب الأخرى (لأشياء الأخرى تبقى على حالها)، فتحليله وظيفي يقوم على علاقات التبعية والتغير(العلاقات الدالية) ويدخل جميع الظروف والمتغيرات في شبكة متكاملة(مبدأ تشابك وارتباط العلاقات) ويرجع له الفضل في إرساء فكرة التوازن الشامل التي كان لها أثر كبير في تطور النظرية

---

[1] نفس المرجع السابق، ص115.
[2] زينب حسن، مرجع سابق، ص116.

الاقتصادية، وقد تأثر بالفيزيوقراط وجدولهم الاقتصادي، كما أثر كثيرا فيما بعد في جون ماينارد كينز. ويعتبر فالراس أيضا مؤسس الاقتصاد الخالص، واستخدم منهجا لذلك الأسلوب الرياضي، ولكنه يختلف عن المدرسة الحدية من حيث أنه لم ينفي الواقع أو يبتعد عنه. وقد هدف دائما إلى مكافحة الابتكار وعدم المساواة، وأن يعود النظام الرأسمالي إلى نموذجه المثالي" المنافسة الكاملة". أما عن تدخل الدولة؛ فلا بد أن يكون الغرض منه المحافظة على النظام المثالي لرأسمالية المنافسة، فالمنافسة هي التي تحقق الرشادة والكفاءة الاقتصادية، وهي التي تحدد الحد الأقصى من المنفعة. ولقد حاول " باريتو" تلميذ "فالراس" أن يكمل تلك الأفكار ويطورها، ولكنه تحول لأن يصبح أهم مؤسس نظرية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي).

1.3-المدرسة الحدية الجديدة:

لقد حاول أصحابها أن يستبدلوا المعايير الشخصية في مقاييس المنفعة أو الاشباع الأمثل بمعايير موضوعية مؤسسة على الاختيار والحساب الاقتصادي، وفي هذا يقترب الحديون الجدد من مدرسة التوازن، ولديهم لا تتوقف القيمة على التقدير الشخصي فقط، بل تدخل في ذلك الظروف البيئية والاجتماعية، فالاختيار يؤسس على الحساب الاقتصادي والظروف الشخصية والاجتماعية التي ترتبط لهذا الحساب.

1.4- المحاولة التوفيقية:

وكما تحقق بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية، حاول " ألفريد مارشال" (1824-1924) التوفيق بين كافة الاتجاهات النيوكلاسيكية، فرفض المنهج التجريدي (في الفكر بين الكلاسيك والنيوكلاسيك) وأدخل في التحليل الاقتصادي الحقائق الواقعية، سواء كانت فردية سيكولوجية أم بيئية أم اجتماعية، كما طور المفاهيم الستاتيكية، عندما أدخل عنصر الزمن في التحليل، وفرق بين المدة القصيرة والمدة الطويلة.[1]

[1] زينب حسن، مرجع سابق، ص117.

لقد هدف النيوكلاسيك في التوصل إلى بديل لنظرية ريكاردو في أن الأجور هي أثر لقيمة الناتج وليس سببا لها.

في بحث الحديين عن هذا البديل يغيرون مسار العربة الاقتصادية لتعود إلى دائرة التبادل، ولكنه على خلاف التبادل الذي اهتم به التجاريون (التبادل المرتكز على الإنتاج) التبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين الذين يهدفون إلى تحقيق أقصى اشباع للحاجات (إذا تعلق الأمر بالفرد المستهلك) أو أقصى ربح نقدي (فيما يخص الفرد المنظم الذي يتخذ قرارات الإنتاج).

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك أفراد يسعون في مجال النشاط الاقتصادي، إلى تحقيق أقصى استمتاع هم أفراد يُعرفون بالحاجات، هذه الحاجات يتم اشباعها بالحاجات المادية وغير المادية التي تكون الثروة الاجتماعية، تلك الثروة التي تعرف الندرة، هذه الندرة تتضمن بدورها:

-المنفعة: وهي الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء إلى ما يبتغيه، ويكتسب حقا في أن تكون له صفة الناتج، كما أن الندرة تتضمن كذلك:

- الحد من الكمية، أي أن الشيء لا يوجد تحت تصرفنا إلا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها.[1]

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لإشباع حاجاتهم، هذه العلاقات (بين الانسان والأشياء) منظور إليها من جانبها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد. على هذا النحو تعتبر العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والأشياء المادية، ويصبح الاقتصاد بالتالي علم الندرة، الأمر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية. ذلك هو تصور الحديين لموضوع منهج الاقتصاد. وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات تُكون البناء النظري للمدرسة الحدية، دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة،

[1] محمد حامد ديويدار: الاقتصاد السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص198.

فالمنفعة تعتبر ظاهرة ذاتية تحل محل العمل كأساس للقيمة والأثمان، وبما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية، يكون تحليلهم ذي طبيعة وحديةmicro économique أي تحليلا ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة(المستهلك أو النظم أو الصناعة) على فرض انعزالها على بقية أجزاء الاقتصاد، وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجي(أي تأثير يأتي من بقية أجزاء الاقتصاد) يدفعها إلى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا أثر يمكن اهماله. فالبناء النظري للحديين لا يهتم إلا بالمظاهر القابلة للقياس، أي بالمظاهر الكمية، كما أن نظرياتهم استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن، أي عدم الأخذ في الاعتبار العنصر الزمني للظاهرة وحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة. [2]

[2] حامد دويدار، مرجع سابق، ص202.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحـاضـرة الثامـنـة:

المدرســـة الـكيـنزيـة

كانت المدرسة الحدية تزعم أنها تستطيع تفسير كل الحوادث الاقتصادية ...إلى أن وجدت نفسها عاجزة عن ضبط وتفسير الأوضاع والأزمات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وبالخصوص أزمة 1929 الكبرى، إن استمرار الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدادها إلى باقي بلدان العالم، خاصة الأوروبية منها، والتي تولدت عنها بطالة هامة مست اليد العاملة ورؤوس الأموال، قد وجد الاقتصاديين النيوكلاسيك أننفسهم أمام أوضاع لم يستطيعوا تفسيرها وبالتالي معالجتها. وذلك لأن نظرياتهم كانت ترتكز على فرضية مفادها أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يوجد دائما في حالة التوازن وهو توازن الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج واليد العاملة.

وإذا ما حدث لسبب أم لآخر تعطل أو بطالة ما، فإنهم يزعمون بأن هذه الحالة لا تلبث أن تزول بشكل سريع ونهائي لتعود الأوضاع إلى التوازن، وذلك لأن النظام الرأسمالي يملك آليات مصححة ذاتية تتلخص في آليات السوق أو فيما يسمى باليد الخفية. ينجم عن هذا الموقف أنه لا داعي لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي.

ولكن استمرار الأزمة وتفاقم الأوضاع خلال سنوات طوال، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة من جهة، والنجاح النسبي للسياسات الاقتصادية القائمة على تدخل الدولة من جهة أخرى، كونت مجالا خصبا لتطور نظرية جديدة في التحليل الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي. فتلك هي الظروف التي طور فيها الاقتصادي الإنجليزي الشهير **جون مانيارد كينز(1883–1946)** نظريته في العمالة والنقد والفائدة في كتابه المشهور "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" الذي نشر سنة 1936والذي أعاد

التحليل الاقتصادي الكلي إلى الميدان، بل أعطى دفعا جديدا لتطوره، فتكونت النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة.[1]

وقد تعرضت الأفكار الرئيسية للنظرية الكلاسيكية لعدة هزات على إثر نشوب الحرب العالمية الأولى. وفي فترة ما بين الحربين، وكان لذلك أثر في نشأة النظرية الكينزية التي لم تدعو إلى هدم النظام الرأسمالي، وإنما إلى تطويره.[2]

وقد حلل الفكر الكينزي التحولات السابقة وسعى لدحض آراء الكلاسيك وبيان كيفية الخروج من الأزمة، وقنن قواعد الرأسمالية الموجهة بل إنه بعثها وبين مقوماتها.

1-**دحض آراء الكلاسيك**: وذلك من خلال:

- رفض كينز قانون ساي (القائل بأن كل عرض يخلق الطلب المساوي له) وبين عدم وجود نظام آلي يستند إلى اليد الخفية والقانون الطبيعي ويتكفل بإبقاء الطلب بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل ويعيد التوازن إذا ما تعرض للإختلال. كما انتهى كينز إلى أن الأزمات الاقتصادية ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي وإنما هي وثيقة الصلة به ومتأصلة فيه.
- رفض الادعاء التقليدي بأن البطالة في سوق العمل اختيارية، وبين كينز أنها بطالة إجبارية بمعنى أن الكميات الهائلة من الموارد المادية والبشرية العاطلة ليست من الموارد الممتنعة عن العمل بأقل من أجر معين وإنما هي عاطلة لعدم كفاية الطلب عليها.
- كما خلص كينز إلى أن الكساد لا يشفي نفسه بنفسه وأن الطلب الكلي لا يتجدد دائما وتلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل لكامل للموارد الإنتاجية.
- دحض فكرة الكلاسيك بأن الادخار صورة من الإنفاق ويتحدد أساسا في ضوء مستوى سعر الفائدة. وبين كينز أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي أساسا وليس عن طريق سعر الفائدة.

---

[1] محمد شريف إلمان: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، ص34-35.

[2] زينب حسين عوض الله /سوزي عدلي ناشد: مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية ،2006، ص131.

- رفض كينز الادعاء الكلاسيكي بمرونة الأجور حيث أكد على جمود الأجور النقدية في اتجاه الانخفاض تحت تأثير النقابات العمالية وتدخل الدولة، كما رفض اعتبار الأجور مجرد عنصر من عناصر النفقة بل هي أيضا عناصر إيراد، وبالتالي فإن زيادتها في نفقات الإنتاج بقدر تمثيلها لزيادة في الطلب الكلي مما يجعلها محركا دافعا نحو زيادة الإنتاج والقضاء على البطالة.

2- **بيان كيفية الخروج من الأزمة:** في معرض بيان كيفية الخروج من الأزمة، قضى كينز على الأفكار التقليدية عن حياد الدولة وطالب الدولة بالقيام بوظائف أوسع وأعظم أثرا من الوظائف التقليدية. بل أنه جعل من المجهودات الاقتصادية المالية الحكومية منحور الخروج من الأزمة ومصدر بعث الانتعاش. وهكذا ظهرت فكرة الدولة المتدخلة بديلا عن لدولة الحارسة وخرجت الدولة من لنطاق الذي رسمته النظرية الاقتصادية التقليدية لدورها واندثرت موجهة المالية المحايدة أمام التيار الجارف للمالية المعوضة أو الوظيفية.

وكان اعتقاد كينز راسخا بأن الكساد لا يشفي نفسه بنفسه وأن الاقتصاد الراكد في أعماق حوض الكساد يعجز عن توليد انتعاشه بطريقة آلية

فحين يهوي الاقتصاد إلى الحضيض← ينكمش الدخل← فتعتصر المدخرات وتجف← يباطئ الاستثمار وتنكمش الطاقات الانتاجية ← ينكمش حجم الاقتصاد من جديد وتتحطم سلسلة تداول الدخول ← وتزيد مدة الانكماش هكذا يضل الاقتصاد راكدا.

وكان لعلاج لدى كينز هو أن تقوم الدولة بسد النقص ولفترة مؤقتة فتقوم ب:

- زيادة الإنفاق العام.
- رفع الميل للاستهلاك.
- اتباع سياسة النقود الرخيصة (أي زيادة كمية النقود) والتمويل عن طريق التضخم.
- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار

وتستهدف تلك الاجراءات زيادة الاستهلاك والاستثمار لتهيئة قاعدة كبيرة للنشاط الاقتصادي. حيث استخدم فكرة الطلب الكلي لتفسير أسباب عدم التوازن وموجات الانكماش والبطالة، كما جعل من زيادة الطلب الكلي الفعلي الأداة الرئيسية لاجتياز الاختلالات وجعل كينز من الحكومة بمثابة الكفيل بتحقيق العمالة الكاملة. [1]

والتحليل الكينزي يعد عودة إلى الاهتمام بالتحليل الكلي الذي ينشغل بأداء الاقتصاد الوطني في مجموعه، وهي عودة تكمل إحدى طرق وأساليب البحث الاقتصادي، لأن التحليل بدأ كليا بصفة رئيسية من التجاريين إلى ماركس، ليصبح وحدويا عند الحديين، ثم يسترجع التحليل الكلي مكانة الصدارة مع كينز، الذي تمثل تحليلاته نموذجا له. وهو الاتجاه الذي تأكد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الاهتمام المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي، والاهتمام أكثر بالجوانب الاجتماعية التي أصبحت تحظى بالأهمية من طرف الاشتراكيين ومن طرف النقابات العمالية، وهو الشيء الذي كرس فكرة اقتصاد الرفاهية الذي يؤسس لدولة الرفاهة في الأنظمة الرأسمالية.

وترتكز تحليلات كينز الاقتصادية على ثلاث مبادئ أساسية هي:

1- نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي:

على عكس النظرية الكلاسيكية، خاصة فيما يتعلق بالتشغيل الكلي "لساي" والتي مفادها أن العرض يخلق الطلب لا محالة، وبذلك نكون في حالة تشغيل كلي وتوازن اقتصادي، وحتى وإن كان هناك عرض لا يقابله طلب، فإن ذلك يكون لفترة مؤقتة فقط، لأن اليد الخفية هي من تتكفل بالطلب فيما بعد، وإن أي أزمة اقتصادية ستكون مؤقتة فقط. أما عند كينز، فقد قام بنقد هذه النظرية، اعتقادا منه أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة، أي مستوى التشغيل.

ويتكون الطلب الفعلي، من طلب على أموال الاستهلاك، وطلب على أموال الاستثمار، ولكل نوع من الطلب عوامل تحدده.

فالميل للاستهلاك يحدد كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار، فكلما كان حجم الدخل قليلا، كلما خصص الفرد هذا الدخل للاستهلاك.

---

[1] محمود طنطاوي باز: مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية،2004ص278

أما الطلب على أموال الاستثمار، فيتحدد بالميل للاستثمار، ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين:

– سعر الفائدة –والكفاية الحدية لرأس المال: فأصحاب الأموال يفضلون استغلال أموالهم في الإقراض إذا كانت الفائدة مرتفعة، أما إذا كان الاستثمار أكثر ربحا، فهم يفضلون الاستثمار أي الموازنة بين سعر الفائدة وعائد رأس المال المستثمر الذي ينبني بدوره على دراسة توقعات أثمان السلع والخدمات التي يساهم رأس المال في إنتاجها وتوقعاتهم بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج.

ومنه يتوقف الإنتاج على الطلب الفعلي وليس على العرض الكلي، ففي الحالة التي يكون فيها العرض أكبر من الطلب، يترتب عليه تعرض البلاد لفترات من الكساد والبطالة.

2– نظرية النقود والفائدة:

نظر الكلاسيك إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل، الأمر الذي يعني أن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار واعتبار أن حجم الادخار يخضع لتأثير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية.

وقد بين كينز أن هناك وظيفة أخرى للنقود، هي أنها مخزن للقيم، فالنقود يمكن أن تطلب لذاتها لغرض المضاربة والحاجة للاحتياط للمستقبل وأيضا بغرض الاكتناز. وعنده أن الادخار والاستثمار يجري تعيين كل منهما بصورة مستقلة عن الآخر، وكذلك فإن المستثمرين ليسوا هم المدخرين، ويترتب عن ذلك إمكانية أن يكون الادخار أكثر من الاستثمار والعكس، وعند تساوي الادخار مع الاستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مرحلة التشغيل الكامل.

3– دور الدولة: يرى كينز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي، وحتى يتحقق التشغيل الكامل ويقضي على البطالة ويتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي، مع الحث على الاستهلاك وتسهيل ذلك للبسطاء أو الطبقات المتوسطة، والحث أيضا على الاستثمار مع نسب فوائد ضئيلة، كما يمكنها التدخل للحد من الاحتكارات.

لا شك أن النظرية الكينزية أحدث ثورة في الفكر الاقتصادي ترتب عليها تطور في النظم الرأسمالية المعاصرة وبتجاوز أزمة من أزمات النظام الرأسمالي والتي قد تتكرر ولكن بمعطيات مختلفة تعجز الكينزية عن حلها إلا من خلال أفكار بديلة أخرى وهذه أيضا من خصائص النظام الرأسمالي.[1]

[1] زينب حسن عوض الله، مرجع السابق، ص134-135.

إن الطبيعة الإسعافية لنظرية كينز حققت رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية في المجتمعات الغربية، أمام عجز النظرية النوكلاسيكية التي كانت سائدة قبل كينز عن تفسير الكساد الكبير وعن تزويد الدولة بأفكار تمكن من رسم سياسة اقتصادية تخرج الاقتصاد الرأسمالي من هذا الكساد وتضمن بالتالي تجدد إنتاج هياكله.

وقد امتد هذا البريق لنظرية كينز إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لينتقل إلى الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، فبدأ تفسير أداء الاقتصاديات المتخلفة بنفس الأدوات الفكرية الكينزية، كما تم تزويد الدول في هذه الاقتصاديات بأنظمة محاسبة وطنية تقوم على النظرية الكينزية دون إدراك لاختلاف الوضع الهيكلي في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي عنه في الأجزاء المتقدمة، رغم انتماء الاثنين إلى الاقتصاد الدولي وارتباطهما عضويا عن طريق نمط تفسير العمل الرأسمالي السائد.

لكن مع نهاية الستينات بدأت النظرية الكينزية تفقد بريقها مع تجدد التقلبات والأزمات في العالم الرأسمالي معلنة في ذات الوقت عن أزمة السياسة الكينزية إزاء هذا الوضع ... يجب أن نأخذ من النظرية الكينزية موقفا ناقدا بالبحث عن أسباب عجزها عن السيطرة على استقرار الاقتصاديات الرأسمالية رغم محاولات تعديلها (أو تطويرها).

4-التحليل الاقتصادي للبطالة عند كينز:

اختزل كينز مشكلة البطالة وعدم استقرار مستوى الدخل الى مشكلة العلاقة بين الادخار والاستثمار ، وبما أن الميل للاستهلاك ثابت نسبيا، في حين ان الاستثمار غير ثابت، فإن التغير من الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغير الدخل، وفي ضوء الخبرة التي تجمعت لدى كينز توصل إلى أن المستوى التوازني للدخل سيكون أقل من مستوى التوظف الكامل، لأن كمية الادخار (الدخل الذي لم يستهلك) والتي تتناسب مع مستوى التوظف الكامل، سيكون دائما أكبر من الكمية المستثمرة، الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.[1]

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان: عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب،2003، ص35.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحـاضـرة التاسعة:

الـنـظـام الاشتـــراكي

بعد قيام الثورة الصناعية، أخذت الهوة تتباعد شيئا فشيئا بين طبقات المجتمع، الأمر الذي أوجد فئة الرأسماليين الذين احتكروا الصناعة والإنتاج، وفئة العمال الذين لا يملكون إلا جهدهم في الحصول على قوت يومهم، فزادت الأرباح وتضخمت الثروات بالنسبة للفئة الأولى، وزاد الغبن والظلم والاستغلال بالنسبة للفئة الثانية. ونتيجة لشعور المجتمعات بالانحرافات الخطيرة، والآثار السيئة التي تركها النظام الرأسمالي الحر. ظهر الفكر الاشتراكي كبديل للفكر الرأسمالي باتجاهين أساسيين، اتجاه إصلاحي واتجاه ثوري.

1- سان سيمون: يعد مذهب سان سيمون فاتحة الحركة الاشتراكية التي ظهرت في القرن التاسع 19، والذي كان يؤمن بالملكية الفردية، ولكنه اعتبرها ظاهرة تاريخية يجب إلغاؤها بقدر ما يجب تطويرها، وانتقد نظم الوراثة والوصاية باعتبارها تحول بين الفرد والعمل الطموح، ورأى أن العدل أن تتاح الفرصة لكل إنسان في إظهار قدراته ومواهبه، ومن ثمة يجب أن يكافأ عليها بقدر عمله ومجهوده، ولذلك وصف سان سيمون الطبقة الأرسطوقراطية بأنها الطبقة التي لا تنتج.

ويقوم مذهب سان سيمون على نصرة الصناعة، والتي تبدو أهميتها وأهدافها في تحقيق التقدم ورفع مستوى الطبقات الفقيرة، وفي عام 1817 نصب سان سيمون نفسه نصيرا للصناعة مع عدد من رجال العلم، فرجال العلم كما يرى يستهدفون استغلال موارد الأرض إلى أقصى ما تسمح به قوة البشر، ولذلك مارسوا فكرة الرجوع إلى الطبيعة التي نادى بها روسو.

وهكذا آمن سان سيمون بحكم أو سيطرة النخبة أو الصفوة الصناعية والفكرية باعتبارها المحرك الأول للتقدم. واعتبر العلم هو الثروة الحقيقية للشعوب وينبغي أن يكون في خدمة الصناعة التي ينبغي أن تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفقراء.[1]

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الاقتصاد والمجتمع، مكتب الجامعة الحديث ، ط2، 2009،ص186.

وهكذا فإن اشتراكية سان سيمون هي اشتراكية الإنتاج والمنتجين، فهو لم يهتم بالاستهلاك وتنظيمه، ولكنه اهتم بزيادة الخيرات التي تستفد منها الإنسانية وذلك عن طريق حسن استغلال موارد الأرض.

2- روبرت آوين: تصور أوين الاشتراكية باعتبارها سياسة إصلاحية للنظام الرأسمالي القائم، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتحسين أوضاع الطبقات العاملة وركز على أهمية إصلاح المصانع وتحسين الظروف الفيزيقية والمعيشية للعمال، والتي تمثلت في خفض ساعات العمل وإلغاء عمل الأطفال ثم وضع تقريرا شاملا لإعادة تنظيم المجتمع. واقترح حلا لمشكلة الفقر وهو جعل الفقراء أفراد منتجين، ودعا إلى إنشاء قرى تعاونية محددة العدد يقوم أفرادها بالعمل بالزراعة أو الصناعة، ويؤسس لهم بيوتا ملائمة وتحسين تعليم أطفالهم لتنشئتهم مهنيا وأخلاقيا.

وقد طرح أوين بعض الأساليب لتغيير الحياة الاقتصادية والتي تتمثل في إلغاء الأرباح، أو في ارتفاع أسعار السلع ارتفاعا يفوق سعر تكلفتها وذلك أن الأرباح تؤدي إلى تفاقم الأخطار الاقتصادية إبان الأزمات وهبوط مستوى الاستهلاك عند الأفراد البسطاء.

3- كارل ماركس: وتقوم نظريته الاقتصادية على دعامتين أساسيتين: الدعامة الأولى هي التفسير المادي للتاريخ والدعامة لثانية هي نظرية فائض القيمة.

وتعتمد فكرة المادية التاريخية على أن تاريخ البشرية عملية واحدة لا تكرار فيها تخضع لقوانين يمكن اكتشافها والتوصل إليها، هذه القوانين التي يخضع لها تاريخ البشرية تختلف عن القوانين الكيميائية والقوانين الطبيعية. إن هذه القوانين أقرب شبها إلى قوانين علم طبقات الأرض وعلم النبات التي تتضمن المبادئ التي تخضع لها عملية تغيير مستمرة. فالنظام الاقتصادي هو الدعامة التي تقوم عليها جميع النظم الأخرى سواء أكانت سياسية أم فلسفية أم قانونية، ويؤكد ماركس أن هذه قاعدة عامة، أي أنها ليست مقصورة على دولة دون أخرى أو خاصة بعصر دون آخر، وتطبيقا لهذه القاعدة فإن القياس السليم لسلوك الأفراد في أي مجتمع هو طريقة الإنتاج التي تسود هذا المجتمع.

ويعتبر ماركس النظام الرأسمالي حلقة من سلسلة متصلة وليست نظاما أبديا، فهو كغيره من الأنظمة السابقة قابل للتغيير والسبب هو احتوائه على خطأ أساسي في تكوينه بين وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فنتيجة للتقدم في وسائل الإنتاج، انتهى نظام الإنتاج الفردي وأصبح الإنتاج تعاونيا اجتماعيا، بينما نظام الملكية

فرديا كما كان. وبعبارة أخرى لقد أصبح العمال يشتركون في الإنتاج ولا يشتركون في ملكية وسائل الإنتاج، بينما نجد أن أصحاب رؤوس الأموال يملكون وسائل الإنتاج ولا يشتركون بأنفسهم في الإنتاج. وبذلك يكون العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال وينشا ما أتطلق عليه ماركس "استغلال الإنسان لأخيه الإنسان".

ونتيجة لذلك يوجد بين هاتين الطبقتين صراع دائم يتخذ أشكالا مختلفة. وحتى تتمكن طبقة العمال من الاستمرار في صراعها مع طبقة رؤوس الأموال يجب عليها أن تثبت التناقض القائم بالفعل، وهذا ما فعله ماركس بتوضيحه الدعامة الثانية التي تقوم عليها النظرية الاشتراكية وهي "**نظرية فائض القيمة**".[1]

اعتبر ماركس أن قيمة الأشياء هو العمل وحده ، أما رأس المال فهو عقيم لا يؤدي إلى إضافة أي إنتاج جديد في العملية الإنتاجية ، بينما الأرض هي هبة من هبات الطبيعة فهي سلعة حرة ، فقيم الأشياء تتناسب مع بعضها البعض على أساس التناسب الذي يقوم بين متوسط ساعات العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاج كل سلعة .وينطبق هذا التحليل على تحديد قيمة أي سلعة بما في ذلك العمل .ولكي لا يكون هناك غموض في تحديد قيمة العمل (أو أجر العامل) فغنها تعادل قيمة ساعات العمل اللازمة لإنتاج العامل نفسه أي التي تكفي لإنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها العامل هو ومن يعول من غذاء وكساء وملبس وغيرها والتي تجعله يعيش على ما يسمى بمستوى الكفاف وبدونها لا يستطيع الاستمرار في العمل، فإذا فرض أن العامل يشتغل 10ساعات يوميا وأن ما يكفي لإعالته عند مستوى الكفاف هو 04 ساعات من ذلك العمل فإن رب العمل يدفع للعامل ما يعادل 04 ساعات ويحصل على ناتج 06 ساعات، وهذا ما سماه ماركس بفائض القيمة. وهذا الفائض إنما هو نتاج تلك القوة التي يملكها الرأسماليون في ظل النظام الرأسمالي وهي الملكية الخاصة.[2]

غير أن اتباع ماركس لم يحاولوا الاجتهاد من بعده، بل رددوا أطروحاته ومناقشتها حول مسائل كانت تمس جوانب محددة في الاقتصاد الحر وهي لم تعد صالحة مع نهاية القرن العشرين كنظرية القيمة وما طرأ عيها من تغيرات.

---

(1) علي لطفي: مقدمة في علم الاقتصاد، ص72

(2) محي محمد مسعد: الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة،2004، ص63.

ومن منظور سوسيولوجي، أسس ماركس نظرته الاشتراكية انطلاقا من زاوية العلاقات المؤسسة للنظام الرأسمالي المبنية على التوزيع غير العادل للثروة، وكذا علاقة أرباب العمل مع العمال المبنية على الاستغلال الفاحش للعامل مقابل أجور زهيدة. إن تحليلات ماركس بقيت مجرد تصورات وطرح مثالي ماكروي، فرغم سلامة فكرة العدالة الاجتماعية، إلا أن الجدارة والكفاءة يجب أن تحل محل التعامل وفق مبدأ المساواة، كما أن فكرة الملكية العامة أسست لطغيان قيم التمرد والتسيب واللامبالاة، مما أوجد أنواعا أخرى من القوى والصراع داخل المؤسسات وهو ما أشار إليه ميشال كروزييه.

4–ما بعد الاشتراكية:

عندما نشر فوكوياما كتابه في بداية تسعينيات القرن انساق وراء أطروحاته العديد من المثقفين بما فيهم بعض الماركسيين الذين لبسوا ثياب اللبيرالية وأفكارها، ولا نعرف ما إذا كانوا لا يزالون على نفس التأييد بعد أن تحولت النيوليبرالية إلى عولمة الاقتصاد والاستحواذ على مقدرات وثروات الشعوب، وتفشت البطالة وقلّ الدعم المالي والاجتماعي المقدم من الحكومات لشعوبها وبالأخص للفئات الفقيرة منها مما يؤدي إلى خلق المشاكل والاضطرابات في تلك البلدان.

واليوم هناك من يفكر من الاستفادة من النظام الاشتراكي وما يوفره من مزايا اجتماعية وصحية وتنموية لشعوبه، وسبق أن استفادت الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية التي حكمت ولعقود من السنوات دولاً إسكندنافية كالسويد والدنمارك والنرويج من التجارب الاشتراكية وبالأخص في أبعادها الاجتماعية والصحية والتنموية وطبقتها هناك، لهذا كانت تصل الحكم في أغلب الدورات الانتخابية التي تخوضها كل أربع سنوات، وإنْ أخفقت في بعض الحملات الانتخابية لأنها لم تنفذ ما وعدت به ناخبيها لهذا يعاقبها الشعب، فهل تعاقب شعوب أوروبا حكوماتها بعد أن فشل النظام الصحي في توفير الرعاية الصحية المطلوبة لهم في جائحة الكورونا؟

تنبوءات وقراءات عديدة من قبل مفكرين وكتاب عن المستقبليات والاستراتيجيات بعضها قديم وآخر جديد، ترى بأن العالم سوف تحدث فيه تغيرات كبيرة تشمل دولًا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، قد يبلغ حدّ تفككها. وتجري الإشارة خاصة إلى ولاية كاليفورنيا لكبر حجمها كأراضٍ وسكان يبلغ عددهم 40 مليون نسمة، وتملك ثروة مالية واقتصادية كبيرة، ويذكرون في كتاباتهم بأن إمبراطوريات سادت ثم بادت، مثل الإمبراطورية البريطانية، ويشيرون أيضاً إلى ما كتبه الكاتب الامريكي توفلر في كتابات له في عام

1987 بأن الاتحاد السوفياتي سوف يتفكك، رغم أن ما جرى للاتحاد السوفياتي له أسباب مختلفة ساعدت على انهياره، ويقولون بأن الدور، في التفكك، قادم على الولايات المتحدة الأمريكية.

الموضوع ليس فيما سوف يحدث لتلك الأنظمة السياسية، ولكن الخيارات أو المسارات المستقبلية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، وموضوعات كانت ولازالت تطرح وبقوة مثل العدالة الاجتماعية والمساواة، ردم الهوة مابين الفقير والغني، بمعنى التوزيع العادل للثروة وينطبق هذا على البلدان الفقيرة والغنية، فهل تكون الاشتراكية الخيار المفضل للشعوب والبلدان، بتجاوز أخطاء الماضي والاستفادة من الإيجابيات وتطويرها لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة.

النظام الاشتراكي أعطى نموذجاً رائعاً للعديد من الشعوب والبلدان، عندما قدّم مساعداته الطبية حول العالم، كما فعلت الصين وكوبا الفقيرة والعظيمة بثورتها ومبادئها، والمحاصرة منذ ستين عاماً من قبل الإمبريالية الأمريكية، والتي صمدت وحافظت على مبادئ الثورة الاشتراكية، حيث سارعت في تقديم خدماتها الطبية للدول الرأسمالية التي ناصبتها العداء طوال تلك السنوات الستين، وروسيا التي ورثت الاتحاد السوفياتي قدمت أيضاً خدماتها الطبية لتلك الشعوب الأمريكية والأوروبية، لترينا الفرق بين نظامين وفكرتين، فهل يتشكل نظام عالمي جديد، وتشرق من جديد شمس الاشتراكية؟.[1]

[1] فاضل الحليبي: الأفق الاشتراكي ما بعد كورونا ليس كما قبلها، https://www.altaqadomi.org/?p=8845، ماي2020.

المحور الرابع

قضايا اقتصادية معاصرة

-البدائل الاقتصادية

-اقتصاد السوق

-العولمة الاقتصادية

-التنمية المستدامة

تمهيد:

يستهدف هذا المحور الخاص بالقضايا الاقتصادية المعاصرة، تبصير الطالب في مجال العلوم عامة وفي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة بأهم الظواهر والمشكلات والقضايا الاقتصادية التي تمثل تحدي للبشرية بشكل عامة على غرار تناقص الموارد واستنفاذ المواد الطاقوية والبيئية، وبالتالي تهديد استمرارية الوجود البشري، أو التهديدات على المستوى الوطني، وما ينتظر الأجيال القادمة منا من محافظة على البيئة والأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، والكف عن التلوث، كل ذلك عن طريق محاولة زرع ثقافة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، كما يمكن للطالب أيضا- رجل الغد- أن يطلع على البدائل الاقتصادية المتاحة للعالم والمتاحة للدول كل حسب ما يملك من موارد مختلفة.

كما نشير مرة أخرى أننا تغاضينا على العديد من المواضيع والمشكلات الاقتصادية التي لا تعد ولا تحصى، والتي تمكن الطالب من خلال الاطلاع عليها من تكوين ثقافة اقتصادية جيدة مثل التضخم والمضاربة والصيرفة والندرة....

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحـــاضـــرة العاشرة:

البدائل الاقتصادية

1-المقصود بالبدائل الاقتصادية: هي محاولة رسم وتبني حلول اقتصادية مغايرة لتلك المعتمدة أو تغييرها كليا أو جزئيا بما يسهم في الرفع من الدخل الوطني الإجمالي، وبما يكفل أيضا تحقيق توازن بين الموارد وحاجيات المجتمع وللأجيال القادمة، وذلك من خلال تبني نظام اقتصادي بديل لذلك المعتمد أو تغيير في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية بحث تمس قطاع من القطاعات أو جميعها.

2-أسباب تبني البدائل الاقتصادية:

تعتبر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، المحك الحقيقي الذي تقاس من خلاله مخلفات السياسات الفكرية في شتى المجالات، وينعكس ذلك لا محالة على رفاهية الأفراد والمجتمعات والبلدان. فإن كانت خيرا قبلناها وطورناها، وإن كانت غير ذلك بدلناها وغيرناها، ولا شك أن رقي المجتمعات في الوقت الراهن مربوط بصلاحية النظام الاقتصادي المتبع، والسياسة الاقتصادية والمالية المتبعة أيضا، فصلاح النظام الأول لا يعني عدم فشل السياسة الاقتصادية، بل الكل يؤثر ويتأثر.

3-البدائل الاقتصادية للبلدان النامية: إن الخصوصية التي تمتاز بها اقتصاديات بلدان العالم الثالث هي اعتمادها على تصدير المواد الأولية كمصدر أساسي للدخل الوطني، الشيء الذي يعرضها للكثير من لأزمات المالية وتوقف عمليات التنمية بسبب نفاذ هذه المواد الأولية من جهة أو انخفاض أسعارها في السوق من جهة أخرى، حتى وإن لم تنفذ فإن الموارد بطبيعتها آخذة في التقلص، وهذا ما يهدد اقتصاديات هذه البلدان في حالة ما إذا بقيت تعتمد على تصدير المواد الأولية فقط.

ومن الخصائص الأخرى التي تميز هذه البلدان أنها بلدان غير صناعية، وحتى وإن وجدنا بعض الصناعات، فإنها تكون خاضعة للشركات المتعددة الجنسيات بحكم التقسيم الدولي للعمل، وهذا ما يكرس التبعية في استيراد المواد المصنعة من جهة، والتبعية في تصدير المواد الأولية من جهة أخرى.[1]

4-أهداف سياسة البدائل الاقتصادية:

إن أهداف البديل الاقتصادي لا يطرح على مستوى البلدان النامية فحسب، بل أيضا تطرح وبشدة على مستوى البلدان المتقدمة ، وذلك لكون مصير البشرية حاليا ومستقبليا متوقف على تبني هذه السياسة والتي من أهدافها مايلي:

- إيجاد مصادر دخل بديلة.
- التموقع في الاقتصاد العالمي الذي تسوده العولمة.
- بناء صناعات قوية موازية للاقتصاد الزراعي.
- إيجاد مصادر طاقة بديلة لتلك الموجودة حاليا (البلدان المتخلفة مهددة بنفاذ مواد الطاقة أو تراجع أسعارها في السوق، والبلدان الصناعية مهددة بارتفاع تكاليف صناعاتها إذا ما ارتفعت أسعار المواد الأولية والطاقوية)
- المحافظة على البيئة، وهذا نظرا للأخطار الكارثية التي خلفتها استعمال المواد الطاقوية التقليدية،خاصة على ما يعرف بطبقة الأوزون، والتحول في المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض، الأمر الذي يؤثر سلبا على الزراعة والصناعة على حد سواء .وهذا ما سيدخل الكثير من بلدان الجنوب في خانة البلدان المهددة بالجفاف .

5-ماهي البدائل الاقتصادية المطروحة؟

رغم سقوط المعسكر الاشتراكي وهرولة البلدان الاشتراكية سابقا إلى تبني النظام الرأسمالي أو المزج بينهما، إلا أن ذلك لا يعني عدم تبني نظام اقتصادي بديل يتوافق مع طبيعة كل مجتمع ومع ثقافته وقيمه، وهذا لا يعني أيضا عدم التفكير في بدائل أخرى للدخل الوطني المرتبط بالعملية التنموية في غالب الأحيان .لذلك أصبحت البدائل الاقتصادية المطروحة تتمثل في:

---

(1) https://platform.almanhal.com/Files/2/111130 ليوم 2011/14/13 الساعة 11:33.

- ضرورة الاعتماد على مصادر بديلة أخرى للطاقة بما يكفل المحافظة على البيئة (الطاقة النووية، الطاقة الشمسية، تحلية مياه البحار، الرياح، المياه، الذرة، القمح....).
- الترشيد في استخدام الموارد بصفة عامة.
- الاعتماد على مصادر أخرى للدخل الوطني بديلة للمواد الأولية والطاقوية.
- الاعتماد على التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- تنمية القطاعات السياحية كمصدر هام وأساسي للدخل.
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتذليل العقبات في وجهها.
- ضرورة ربط الاقتصاد بالجانب الأخلاقي (وهو ما تم الإشارة إليه مؤخرا في قمة العشرون وفي قمة بكين في محاولة تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة)
- الاعتماد على التطور العلمي والتكنولوجي في ترشيد الموارد.
- الإعتماد على الغاز المميع كبديل للبترول.[1]

6–سير عملية البدائل الاقتصادية: لا شك أن الكثير من دول العالم تدرك تمام الإدراك المخاطر التي تهدد اقتصادياتها، بل وتهدد اقتصاد دول العالم بأجمعه إذا ما سلطنا الضوء على الكوارث التي أصبحت تهدد الإنسانية بأجمعها. وفي سبيل ذلك أخذت الدول المتقدمة وقطعت أشواط لا بأس بها في العمل بالطاقة البديلة بما يكفل لها ترشيد مواردها المالية من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى. والاعتماد على توجيه صناعاتها نحو الجنوب، وهذا قصد الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة من جهة، وطاقة هذه البلدان من جهة ثانية.

أما بالنسبة لحال الدول المتخلفة فهناك العديد من المحاولات، سواء فيما يخص تبني سياسة الترشيد وسياسة التكتلات الاقتصادية، كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، أو الاعتماد على السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد طالما أن هذه البلدان لا تملك خيارات كثيرة بسبب عدم امتلاكها للتكنولوجيا أو نقص التحكم فيها بسبب أيضا نقص الكفاءات.

[1] https://platform.almanhal.com/Files/2/111130 ليوم 2011/14/13 الساعة 11:33.

7–الطاقة البديلة: هو مصطلح يستعمل للدلالة على بعض مصادر الطاقة البديلة للوقود الأحفوري. بشكل عام، يدل المصطلح على مصادر طاقة غير تقليدية ذات ضرر قليل على البيئة. تستعملها بعض المصادر كمرادف لمصطلح الطاقة المتجددة.

وتنتج الطاقة البديلة من الرياح والمياه والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر أو من حرارة الأرض الباطنية وكذلك من المحاصيل الزراعية والأشجار المنتجة للزيوت. إلا أن تلك الأخيرة لها مخلفات تعمل على زيادة الانحباس الحراري. حالياً أكثر إنتاج للطاقة المتجددة يُنتج في محطات القوي الكهرمائية بواسطة السدود العظيمة أينما وجدت الأماكن المناسبة لبنائها على الأنهار ومساقط المياه ، وتستخدم الطرق التي تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية طرق على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية؛ لكن وسائل إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة أصبح مألوفا في الآونة الاخيرة ، وهناك بلدان عديدة وضعت خططا لزيادة نسبة إنتاجها للطاقة المتجددة بحيث تغطي احتياجاتها من الطاقة بنسبة 20 % من استهلاكها عام 2020 وفي مؤتمر كيوتو باليابان اتفق معظم رؤساء الدول علي تخفيض إنتاج ثاني أكسيد الكربون في الأعوام القادمة وذلك لتجنب التهديدات الرئيسية لتغير المناخ بسبب التلوث واستنفاد الوقود الأحفوري، بالإضافة للمخاطر الاجتماعية والسياسية للوقود الأحفوري والطاقة النووية.

يزداد مؤخراً ما يعرف باسم تجارة الطاقة المتجددة الذي هي نوع الأعمال التي تتدخل في تحويل الطاقات المتجددة إلى مصادر للدخل والترويج لها، التي على الرغم من وجود الكثير من العوائق غير اللاتقنية التي تمنع انتشار الطاقات المتجددة بشكل واسع مثل كلفة الاستثمارات العالية البدائية وغيرها إلا أن ما يقارب 65 دولة تخطط للاستثمار في الطاقات البديلة، وعملت على وضع السياسات اللازمة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة.

وبما أن الدول النامية هي أكثر الدول المطالبة باستخدام الطاقة البديلة، إلا أن افتقادها للتكنولوجيا من جهة وتبعيتها السياسية والاقتصادية من جهة أخرى خال دون تجسيد فعلي لمشروع البديل الاقتصادي الناجع، بل بقيت هذه البلدان رغم مرور سنين المناداة بهذا البديل الاقتصادي تقتصر على تصدير المواد الأولية في شكل خام بأسعار زهيدة جدا، ودليل ذلك أن برميل من مشروب كاكا كولا يساوي عشرين ضعفا سعر برميل البترول، رغم أهمية وقيمة البترول.

الأمر الآخر وهو الأخطر كذلك أن الدول الصناعية المتقدمة تسعى لعدم امتلاك البلدان النامية للتكنولوجية التي تخلصها من التبعية، وكثير هي البلدان التي تسعى إلى اكتساب الطاقة النووية لاستخدامات بديلة لكنها تقابل بشتى العراقيل السياسية والاقتصادية.

إن قمة كوبنهاغن الأخيرة ،الخاصة بالمناخ والتي عرفت مشاركة أكثر من 100 رئيس دولة، فشلت في إحداث توافق بين الرؤى وذلك لتباين مصالح الدول النامية والدول الغنية .ورغم أن الدول الغنية هي المتهم الأول في الاستخدام الفاحش للطاقة والصناعات وبالتالي انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، ورغم أن المتضرر الأكبر هي الدول النامية التي تقع في الجنوب، ورغم مطالبتها بتعويضات مالية وأخرى تتمثل في ضرورة التقليل من الانبعاثات الغازية، إلا أن الدول الغنية لم تعتمد ميثاق القمة واكتفت بالالتزام بالحد الأدنى فقط، الأمر الذي من شأنه أن يرهن البدائل الاقتصادية وجعلها تستجيب لمصالح الدول الرأسمالية لا لمصال شعوب المعمورة. ويعد آخر مؤتمر خاص بالمناخ هو الذي انعقد بباريس الفرنسية بتاريخ 2015/11/30.

إن البديل الاقتصادي يجب أن يحقق الحل لكل ذلك، وهذا يفرض الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الإنتاج، وهو الأمر الذي يفرض تحقيق التالي:

أ-إيجاد وسائل الإنتاج التي تستوعب العمالة، بحيث تحل مشكلة البطالة، وتستوعب النمو السكاني من حيث دخول أعداد متزايدة الى سوق العمل سنويا.

ب-حل مشكلة الاستيراد، وعجز الميزان التجاري، بحيث يتراجع الاستيراد نتيجة إنتاج السلع الصناعية والزراعية محليا.

ج-توفير فائض قيمة يسمح بتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، والتوسع في تطوير الاقتصاد حيث يجب أن يتأسس اقتصاد منتج كبديل عن الاقتصاد الريعي، ويسمح بتوظيف الفائض الاقتصادي في توسيع الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو الأمر الذي يعني أولا، بناء وسائل إنتاج تحقق قيام اقتصاد حقيقي، وثانيا، يبقي الفائض الاقتصادي في حدود الوضع المحلي (القومي). من هذا المنظور جرت الإشارة المتكررة الى الصناعة، ومحوريتها في كل اقتصاد حديث ومنتج، بعد أن باتت الحاجة البشرية تعتمد بشكل كبير على

المنتجات الصناعية، وباتت الزراعة تعتمد على المكننة كذلك. وبهذا لا بد من أن يكون هدف بناء الصناعة محوريا في كل مشروع بديل.[1]

8-البدائل الاقتصادية للاقتصاد الجزائري:

تتمثل أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في كونه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، كونه يمثل أكثر من 70% من إيرادات الدولة جراء تصديره، كما أنه مصدر لايرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية، كما أنه مصدر للمساهمة في انشاء وحدات صناعية والتموين بالنجهيزات اللازمة وفي التحويلات البيتروكيميائية، ومصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلال الغاز الطبيعي والكهرباء، إضافة للاستهلاك الصناعي، ومصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات...لكن اعتماد الجزائر على مصدر طاقوي واحد في انتاج الطاقة وفي الحصول على العملة الأجنبية لاستراد الحاجيات وبناء الميزانية، جعل اقتصادها يصنف صمن الاقتصاديات الريعية.

ويعتقد الخبراء أن الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي يتطلب عدة شروط منها:

8-1-تبني الحكم الراشد والعمل على حوكمة الإدارة: عن طريق تحديث الإدارة الجبائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية والتنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي، والتحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة للوصول إلى المعلومة الاقتصادية، فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا تتم إلا باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية.

8-2-تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الاقتصادية الدولية:

وذلك بواسطة اكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق، وكذا الانتقال من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستراتيجية، والاهتمام بوظيفة البحث والتنمية والتطوير، إضافة إلى تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي

[1] سلامة كيلة وآخرون: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: "المفهوم والقضايا، روافد للنشر والتوزيع، تونس، 2016.

كخيار بديل ومهم بغية النمو والبقاء والتوسع، والتحكم في مفهوم إدارة الجودة والتحكم في أساليب للتسويق الحديثة وإدارة المعلومات بشكل جيد.

8-3-العمل على تنويع الاقتصاد الوطني:

عن طريق تنويع القاعدة التصديرية بإيجاد الاستراتيجيات الكفيلة بذلك كالاستراتيجية السياسية، استراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التأهيل المقاولاتي والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تنمية صادراتها، فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة عن النفط.[1]

وتعتبر الإرادة السياسية والتحدي المجتمعي، كفيل بتجسيد البدائل وتذليل الصعوبات، فنماذج البدائل الاقتصادية الناجحة كثيرة ومتعددة ولا استدل بروسيا فقط، فقط استطاعت التخلص من الاقتصادي الريعي وتنويع اقتصادها لدرجة أنها أصبحت من الدول الرائدة في تصدير القمح عالميا، ناهيك عن محافظتها على الريادة في تصدير الأسلحة والبترول، كما أصبحت منافسا جيدا للدول الرائدة في المجال السياحي، معتمدة على تسهيلات في منح التأشيرة للسياح من مختلف دول العالم لاكتشاف شبه قارة تمتد وهي التي تمتلك ثالث أكبر مساحة في العالم.

[1] قرومي حميد، بن ناصر محمد: ضرورة التنويع الاقتصادي فيظل انهيار أسعار النفط، مجلة" الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات"، العدد11، ص269.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحـاضـرة الحادية عشر:

اقـتصـاد الســوق

يعتبر مصطلح السوق حاليا مفصول عن أية تغطية جغرافية معينة. إذ إن المجال الجغرافي للمصطلح يعتمد على السياق الذي يستخدم فيه، فربما ينطبق على الوضع المحلي في جزء ما من الاقتصاد الريفي أو ربما ينطبق على الدولة كلها، أو على المنطقة، أو حتى على الاقتصاد العالمي. وهكذا فإن عبارة السوق العالمية تنطبق على عملية تشكل السعر على الصعيد العالمي للسلع التي خضعت للعمليات التجارية بين دول العالم.

تعمل الأسواق بطرق عدة بحسب عدد المساهمين على كل جانب من جوانب السوق وحجم هذه المساهمة، وبحسب كفاءة انسياب المعلومات بين المشترين والبائعين، وبحسب البنية التحتية الطبيعية كالطرق والسكك الحديدية، التي تنقل بوساطتها السلع، ويستخدم الاقتصاديون مصطلح السوق التنافسي لوصف الحالة التي يوجد فيها بائعون ومشترون كثر.

أما مصطلح السوق الناقصة أو مصطلح فشل السوق فهو يعني أن بعض مكونات الوضع التنافسي في السوق غائب، فعلى سبيل المثال، يمكن لمشتر أو بائع واحد كبير جداً، أن يؤثر مباشرة على سعر السوق بقرارات بيع أو شراء يتخذها، وهذه حالة تعرف بـ الاحتكار. كما أن المعلومات حول الأسعار واتجاهاتها يمكن أن توزع بشكل غير متساو، الأمر الذي يصب في صالح بعض المشتركين في السوق دون سواهم.

وكذلك يمكن للأسواق أن تتجزأ بسبب سوء وسائل النقل والاتصالات، أو يمكن أن تختفي بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية وفشل تبادل المعلومات وأسباب أخرى. [1]

1– آليات السوق:

تقوم فلسفة السوق كما هو معروف في الاقتصاد السياسي على عدد من الفرضيات أهمها:

– البعد عن تدخل الدولة

- ممارسة الحرية الاقتصادية من جانب المنتجين والمستهلكين
- قيام المنافسة بين المنتجين قصد تحقيق أقصى الأرباح، وبين المستهلكين قصد تحقيق أقصى إشباع.

– الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

الجدير بالذكر أن كفاءة عمل آليات السوق رهن بطبيعة هذا السوق وخصائصه ودرجة اتساعه ونماء مؤسساته.

إن اقتصاد السوق لا يعني ترك إدارة النشاط الاقتصادي أو غالبيته للقطاع الخاص، وإنما هو نظام متكامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويفترض توفر المعلومات وسرعة وحرية تداولها. كما يفترض أن تكون الأسواق حرة، والوصول إليها متاحاً لجميع الناس. كما أن وجود نظام السوق يجب أن يتيح المنافسة.[2]

2–التحول إلى اقتصاد السوق:

تستند فلسفة التحول إلى اقتصاد السوق لمفهوم الاقتصادي شومبيتر عام 1950 والمبنية على فكرة (الهدم . البناء) فعملية التحول تعني عملية تشويه مستمرة لنظام جديد هذا المنطلق الفلسفي يؤكد أن التحول يستند في الأساس إلى التمييز بين نظامين: تركز الملكية والإدارة بيد الدولة في النظام الاشتراكي أو الشمولي،

[1] وفاء جعفر المهداوي، القاعدة الاقتصادية لإستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق ص 28 .
[2] مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية جامعة دمشق – كلية الاقتصاد.

بينما ينصرف النظام الجديد إلى تفتيت هذه الملكية وتغيير الإدارة مع كل ما يلحق بها من عمليات تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين (عمليات هدم)، وإعادة توجيه وتخصيص شاملة للموارد (عمليات تكييف وبناء)وتباينت المصادر إلى تشخيص زمن الانطلاقة الفعلية للتحول نحو اقتصاد السوق، أي التحول من عصر سعت فيه الدولة إلى فرض الإدارة المركزية، وتعطيل دور القوانين الاقتصادية، وتغيب لدور القطاع الخاص في عملية البناء، إلى عصر أصبحت فيه سيطرة الدولة منبوذة، وترهل الحكومات عبئا، فشاع مصطلح (الدولة الرخوة) و(الانفتاح) و(التخصصية)و(التحررية) و(المنافسة) و(الكفاءة الاقتصادية) في الفكر الاقتصادي العالمي.. وقد لاقت هذه الأفكار قبولا واسعا في الدول ذات الاقتصاد الموجه . ومثلما تباينت المصادر في تحديد الزمن فإنها تباينت في تسمية أو توصيف الدول التي انتهجت طريق التحول إلى اقتصاد السوق فهناك من أسماها بالاقتصاديات المتحولة أو الاقتصاديات الانتقالية أو الأسواق الناشئة.

3–مراحل إستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق:

حدد الاقتصاديان فيشر وجلب عام 1991 الخطوط العريضة لإستراتيجية التحول في ثلاثة خطوط وسماها مراحل الإصلاح التي تتضمن كل واحدة مجموعة عناصر ذات صبغة اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية ذات فعالية وتأثير معين في إستراتيجية التحول.. وهذه المراحل تتمثل بـ:

3–1– تحرير الاقتصاد: وبموجبه يتم إنهاء (الدولة الرخوة) في إرساء أسس التخلي عن نظام التخطيط والإدارة المركزية والتحرك باتجاه بناء نظام يستند على آلية السوق، وتتمثل مراحل تحرير الاقتصاد برفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية كافة وفي المقدمة تحرير الأسعار من سوق السلع والخدمات بهدف إلغاء وتفكيك جميع أشكال الاحتكار الحكومي في ذلك السوق، لتبدأ آفاق توسيع دور القطاع الخاص ويستمر التوسع في التحرير ليشمل التجارة الخارجية برفع جميع القيود المفروضة على حركتها بشقيها الاستيراد والتصدير، وتصحيح التعرفة الجمركية بشكل متوازن إضافة إلى فتح الأسواق ورفع الحواجز أمام حرية انتقال السلع والخدمات.. لتبدأ عملية إزالة شروط تكييف الرواتب ومنع تثبيت الأجور الحقيقية وفق معدلات التضخم.. كل هذه الإصلاحات يطلق عليها في هذه المرحلة إصلاحات البداية..

3–2– سياسة تثبيت الاقتصاد الكلي: تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وعلى المدى القصير، من خلال احتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. بدايات هذه المرحلة تفرض تبني سياسة صرف ثابت موحد، مرتبط بعملة رئيسية كالدولار الأميركي، بهدف

كبح جماح التضخم، بعد ذلك لابد من التحول إلى سياسة سعر صرف مرنة في المدى المتوسط، بهدف التخلص من الكلف العالية المرتبطة بأنظمة سعر الصرف الثابتة في البيئة المالية الجديدة.. وفي السياسة النقدية يتم إعادة هيكلة البنك المركزي وتفعيل دوره في إدارة السياسة النقدية بدلا من اعتمادها سياسة السوق المفتوحة ويتم ذلك من خلال استقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية لإبعاد الحكومة من مسؤولية إصدار العملة، كما يمنع تمويل المصارف الحكومية دفع الاعتمادات من البنك المركزي هذه الحقيقة ستمهد للاقتصاد الانتقالي فتح بابه لولوج الاستثمار الأجنبي المباشر..

كما تسعى السياسة النقدية إلى إزالة القيود كافة على النظام المصرفي وبالتالي تمتلك المصارف التجارية حرية العمل والحركة وتحديد أسعار الفائدة وغير ذلك من الأعمال المصرفية.. كما تستهدف السياسة المالية بتفاعلها مع السياسة النقدية إصلاح جملة قضايا جوهرية في هذه المرحلة بهدف تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفي مجال عمليات الإنتاج والتوزيع واقتصار دورها في مجالات الدفاع، التعليم، البنى الأساسية.. ولتعزيز ذلك يبدأ تقليص تدريجي للإنفاق الحكومي وتقييده في المراحل المتقدمة. كما يتم إصلاح النظام الضريبي وإصلاح الإدارة الضريبية، كل هذه الحزمة من السياسات الكلية تمهد الانتقال إلى المرحلة الثالثة في إستراتيجية الانتقال بعد أن تولد:

أ– قطاعا ماليا جديدا يتكون من بنك مركزي مستقل وفاعل، ومصارف تجارية وأسواق مالية قادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات.

ب– نظم ضريبية أكثر شفافية.

ج– مستوى جديداً من الإنفاق العام وذا هيكل واتجاه مغاير.

د– تفكيك كافة الاحتكارات العامة وإلغاء الدعم الحكومي وتحويل بعض من ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص.

3–3– مرحلة التصحيح الهيكلي:

وتهدف إلى هيكلة الاقتصاد على المديات الزمنية المتوسطة والطويلة الأجل بالاعتماد على تدني دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أدنى نقطة ممكنة والاعتماد على معايير السوق وآلياته في معظم المشاريع الحكومية علما أن درجة استجابة الاقتصاد المتحول تتحدد بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغيير الهيكلي،

وتختلف هذه الاستجابة باختلاف التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في تخصيص الموارد. فكلما تقدمت مراحل تطور النمو ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد..

ولعل التوسع في تطبيقات الخصخصة والتحرير الكلي للتجارة الخارجية بهدف الوصول إلى تقارب في العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيراتها في الأسواق العالمية تعد من أبرز الخيارات التي تمكن اقتصاديات الدولة المتحولة من مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية بكفاءة. [1]

إن نجاح إستراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق لا تظهر نتائجها إلاّ بعد أن تكون قد حققت:

أ. إصلاحات قانونية تعزز معاملات السوق وتحمي حقوق الملكية وتنظم عقود الاستثمار الأجنبي.

ب .إصلاحات مؤسسية شاملة.

ج. إرساء قاعدة واسعة للإحصاء والبيانات.

د. برنامج موسع وشامل للخصخصة ليشمل خصخصة المصارف.

4-الضوابط السيادية لاقتصاد السوق:

4-1- منع الاحتكار وتنظيم المنافسة: الاحتكار حالة نظرية متطرفة تنعدم فيها المنافسة، فالاحتكار هيكل سوقي تنسحب دراسته إلى عرض سلوك المحتكر الذي ينتج منتجا وحيدا ليست له بدائل قريبة، ويفرض رقابته الكاملة على العرض الكلي لهذا المنتج في السوق، فالمحتكر يحصل على أرباح احتكارية على حساب جماهير المستهلكين لمنتج المحتكر مما يتعارض مع الصالح العام، والواقع أن موضوع الاحتكار بالغ الأهمية، سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، أو المستوى الإقليمي.

أ- على المستوى المحلي: منذ أواخر القرن 19 عمدت الدول الصناعية المتقدمة إلى سن التشريعات المقيدة للاحتكار، ولعل أبرزها في تلك الفترة القانون الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1890 والمعروف باسم:**"قانون شيرمان "**

ب- **على المستوى العالمي:** اقترحت الدول الصناعية المتقدمة مؤخرا إنشاء إدارة خاصة بمنع الاحتكار وتنظيم المنافسة بمنظمة التجارة العالمية OMC وهي المنظمة التي أنشئت بموجب اتفاقية التعاون التجاري (جولة الأورغواي) الشهيرة باسم "اتفاقية الجات " وذلك على غرار الإدارة الخاصة بمكافحة الإغراق" بهذه المنظمة.

---

[1] وفاء المهداوي، المصدر السابق ص 39.

ت- **على المستوى الإقليمي**: تقدم الاتحاد الأوروبي لمنظمة التجارة العالمية بورقة عمل خاصة به وتتضمن اقتراحا بالتنسيق بين التشريعات الوطنية الصادرة في الدول المرتبطة باتفاقية التعاون التجاري والتي تشمل أكثر من 90%من التجارة الدولية وذلك إعمالا للتوصية الجديدة من جانب الدول الصناعية المتقدمة في خصوصية تولي تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

4-2- منع الإغراق: الإغراق هو بيع سلعة في أسواق أجنبية بسعر أكثر انخفاضا من السعر الذي يفرضه المحتكر في السوق المحلية، أو بسعر يقل عن تكلفة إنتاج السلع المماثلة في الدولة التي يوجه إليها المحتكر سلعته للبيع.

فهو إجراء مبتكر غالبا ما تلجأ إليه المؤسسات الاحتكارية بهدف الاستحواذ على الأسواق العالمية، أو بهدف التخلص من الإنتاج الفائض عن احتياجات السوق المحلية. هذا الإغراق له الكثير من المساوئ بالنسبة للدول المشترية، إذ قد ينجم عنه تقلبات الأسعار فيها وإرباك الصناعة المعنية. بل قد يؤدي هذا الإغراق أيضا إلى معاناة منتجي السلع المحلية في الدولة المشترية، وهي السلع المماثلة للسلع المستوردة والمطبق عليها أسلوب الإغراق.

ومن هنا فمن بين الضوابط السيادية لاقتصاد السوق هو قيام الدولة بمنع الاغراق للسلع الأجنبية في أسواقها حماية للصناعة المحلية، وذلك بالطرق التالية:

- رفض دخول السلع المستوردة المطبق عليها أسلوب الإغراق إلى السوق المحلية.
- إخضاع هذه السلع الأجنبية المستوردة للضرائب الباهظة عن الواردات منها.

ومع ذلك ينادي الخبراء بأن مثل هذه التدابير لابد أن تطبق في الدولة المشترية بحذر شديد، بما أن رد فعلها قد يكون في نهاية المطاف في غير صالح المستهلكين بسبب حرمانهم من السلع الأجنبية الرخيصة.

4-3- مكافحة الغش التجاري: وهو إضفاء صفة غير صحيحة على السلعة، تجعل المشتري راغبا فيها، مقبلا عليها ولم تم عرض هذه السلعة على حقيقتها في السوق، فالأرجح كثيرا قلة الإقبال عليها

فتجريم الغش التجاري ضرورة لها كل مبرراتها في معظم لدول وذلك لكون الغش التجاري ينطوي على مايلي:

- تدليس من جانب صاحب السلعة.

- احتيال على إرادة المستهلك.
- إضرار بالصحة العامة في حالة تسويق بعض السلع التي تنطوي على الغش التجاري، سواء من ناحية نوع السلعة، أو في مكوناتها، أو في عدم مطابقاتها للمواصفات المقررة، أو في تاريخ صلاحيتها....

ولدرء الغش التجاري تعمل الدولة على سن قوانين عقابية لقمع الغش التجاري. أو بفرض ضمانات قوية تحول دون انتشار الغش التجاري وذلك عن طريق:

- وضع مواصفات محددة لكل سلعة من حيث مكوناتها وعناصرها ومدة صلاحيتها وأسلوب تغليفها وحفظها.
- تشكيل جان فنية لفحص كل سلعة لمعرفة مدة مطابقتها للمواصفات المقررة واستبعاد ما يكون منها مخالفا لتلك المواصفات.
- تكثيف الرقابة على منافذ توزيع السلع وإعدام ما يكون منها منتهي الصلاحية أو فسدت مكوناتها.[1]

[1] ضياء الدين الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعيةن2004.

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحـاضـرة الثانية عشر:

العــولمــة الاقــتــصاديــة

العولمة في دلالتها تعني جعل الشيء عالميا، بما في ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها العولمة فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع، في اللغات الحية كافة، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالميا.

فالعولمة هي زيادة التفاعل والمبادلات والاندماج بين أنشطة المجتمعات المختلفة وخاصة الاقتصادية منها، وتشير العولمة إلى شيئين هما: انكماش العالم وازدياد الوعي بالعالم ككل.[1]

نموذج واحد ⟵ مؤهل لقيادة العالم وتعميم تجربته وثقافته على العالم.

وعرفت أيضا بأنها عملية تدويل مكثف ومتزايدة لحركة رأس المال، بدأت في التوسع مع التطورات الكبيرة التي حصلت خصوصا في القرن 19. فجوهرها رأسمالية المرحلة التاريخية الراهنة وبالتالي فإن كل نضال ضد العولمة هو نظال ضد الرأسمالية.

ونصادف تعريفا آخر للعولمة يحدد مضمونها وشكلها أي العولمة: سياق تاريخي طويل موضوعي ومتناقض لتقارب واندماج وانفتاح وتكامل وترابط وتفاعل بلدان وشعوب العالم. إنها مسار الشكل المتناقض للمجتمع العالمي الموحد بكل مكوناته، مسار تعمق العلاقات والصلات في العالم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، إنها عملية تحول العالم إلى حقل نشاط موحد للبشرية في هذه المجالات كلها.

[1] محمد صفوت قابل: الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، 2004، ص16.

ولأن العولمة ظاهرة اجتماعية نتاج تفاعل البشر في مجالات نشاطهم المختلفة، الفردية والمشتركة ونتيجة تحضرهم المستمر، أي أنهم ينشطون ويتفاعلون في تشكيلات اجتماعية وظروف اجتماعية تتطور من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا. فإن العولمة كما وكل الظواهر الاجتماعية الأخرى تنطبع بطابع التشكيلة الاجتماعية المحددة، تتأثر بقوانينها وأهدافها وبالقوى الاجتماعية المحركة والمسيطرة فيها. أي أن شكل العولمة يختلف باختلاف التشكيلات الاجتماعية.

ولذلك تحدد التشكيلة الرأسمالية المعاصرة والنظام الرأسمالي تطوره الاحتكاري الامبريالي للعولمة.

فالعولمة اليوم هي عولمة رأسمالية احتكارية، هي عملية يقودها الرأسمال المعولم الذي تعود ملكيته للشركات العابرة للقوميات والساعي إلى إخضاع البشرية ومجتمعاتها والطبيعة والفضاء الخارجي وأعماق البحار وكل منجزات البشرية لتحقيق هذا الهدف. لذا فإن ما نشهده اليوم ليس عملية تقارب بل تقريب وليس انفتاحا بل فتحا وليس اندماجا بل دمجا وليس ترابطا بل ربطا بين الشعوب والبلدان والاقتصاديات والتجمعات التي يقوم بها الرأسمال المعولم بمؤسساته وأدواته وما يفرضه من اتفاقيات.[1]

أولا–تعريف العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية أو عولمة الحياة الاقتصادية هي عملية نشوء وتعمق العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية (ووحداتها) في مختلف بلدان العالم حيث يخرج العمل المنفرد قوميا عن أطر البلد المعني، ويتحول العالم إلى حقل موحد للنشاط الاقتصادي في جميع مكوناته، الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك. إلا أن القاعدة المادية لهذه العملية تكمن في عولمة عملية الانتاج وتجديد الإنتاج التي تتخذ شكل تدويل (عولمة) القوى المنتجة الذي يستند إلى تعميق التقسيم الدولي للعمل ن مما يفترض درجة عالية لتعميم (تجميع) الإنتاج.

ثانيا–الخلفية التاريخية للعولمة:

إذا كان هناك اتفاق على أن البند الأول في العولمة الاقتصادية هو تحرير التجارة، فإن ذلك لم يكن وليد تسعينات القرن العشرين، بل لقد شهد العالم فترات طويلة من أجل تحرير التجارة المرتبطة بالنظام الرأسمالي، ويعود السبب في ذلك إلى أن الرأسمالية تسعى لتوسيع الأسواق بالامتداد الخارجي حينما تعجز عن تعميق السوق الداخلي أو المحافظة على مستواه نتيجة الدورات الاقتصادية حيث يقع التناقض بين إمكانيات الإنتاج وحجم الاستهلاك مما يتطلب لتوسيع السوق خارجها.

---

[1] www.aklaam.net/forum/show thread

وأيضا في نمط الانتاج الرأسمالي، فإن البحث عن الربح يولد التنافس، وهذا التنافس يدفع كل وحدة اقتصادية إلى أن تتوسع وتذهب من أجل ذلك إلى أماكن بعيدة تبحث فيها عن مواد أولية بخسة الأثمان وتكون منفذا لإنتاجها المتزايد ⟵ الوجهة تكون في دول العالم الثالث.

هذا التوسع كان أول ما بدأ في ظل السيطرة الاستعمارية على المستعمرات وبالتالي فإن التبادل التجاري كان يتم وكأنه داخل نطاق سياسي واحد .وبالتالي فرضت الدول الاستعمارية نمط تحرير التجارة لأنه كان في صالحها وفق التقسيم الدولي للعمل الذي تم فرضه هو أيضا والذي بمقتضاه تتخصص المستعمرات في انتاج السلع والمواد الأولية .وهكذا نجد أن القرن 20 بدأ والعالم يشهد نوع من الترابط وتحرير التجارة أو ما يمكن تسميته بالعولمة نتيجة السيطرة الاستعمارية ، ثم في نهاية القرن شهد العالم موجة ثانية من العولمة ولكن في ظل الاستقلال السياسي للدول مع ملاحظة أن العولمة الحديثة هي أكثر انتشارا وأوسع نطاقا والأخطر من حيث الترابط الاجتماعي والثقافي والعلمي...[2]

ثالثا–اتجاهات العولمة الاقتصادية ومؤشرات التعولم:

عندما يجري الحديث عن العولمة الاقتصادية يقصد بالدرجة الأولى تحويل عملية تحديد الإنتاج من قضية محلية إلى قضية يستحيل حلها إلا في إطار عالمي لجهة تشكيل نسب الإنتاج والتزود بعوامله وسياق تحديده .كما يجري الحديث عن امتلاء الأسواق الدولية بسلع وخدمات من البلدان وشركات عديدة ، وعن مليارات الدولارات التي تتدفق من سوق مالية لأخرى بسرعة البرق، بكلام آخر يجري الحديث عن تكامل اقتصاديات العالم .إن خارطة العالم الاقتصادية تمتلئ بالحلقات التكاملية وبالاتحادات ما بين الدول ، ومن هنا يمكن تحديد اتجاهات العولمة الاقتصادية على النحو التالي:[1]

1– السيطرة المتزايدة للشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية:

من أبرز خصائص السوق العالمي الرأسمالي في تطوره الحالي، ظهور شركات عابرة للقوميات كانت نتيجة تركيز الرأسمالية على التطور التكنولوجي. وقد اخذ التركيز الرأسمالي بعدا جديدا تجاوز به حدود الدول المتنافسة ومناطق نفوذها التقليدية عبر انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول وتداخل الاستثمارات واندماج الشركات في بعضها البعض أو الشراء المتبادل للأسهم .ظهرت في ساحة الاقتصاد الدولي هذه الشركات

---

[2]محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ،ص25.

[1]موقع الانترنيت السابق.

عابرة للقوميات التي يملك توجيه سياستها جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة وتقوم برسم سياسة الشركة على مستوى العالم ككل .ورغم أن ظهورها كقوة عالمية كان بداية من ستينيات القرن الماضي إلا أنها تحكمت وتكتلت بقوة أكبر في عولمة الانتاج الاقتصادي بحيث نجد أن 06 شركات تسيطر على 85%من تجارة الحبوب. و08 شركات تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو. و03 شركات تسيطر على 80% من تجارة الموز.[1]

وأهمية العولمة على مستوى الإنتاج وتجديد الإنتاج تكمن في تحول نسب الإنتاج وتشكله على مستوى بلدان العالم مسألة مرتبطة بالعوامل الخارجية، إما لجهة عوامل الإنتاج أو لجهة المنافسة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يجعل التعاون الدولي بين المشاريع أمر لا مفر منه في تحقيق عملية تجديد الإنتاج.هذه الشركات المتعددة الجنسيات تأخذ أحد الأشكال: - شكل الملكية الكاملة- شكل المشاركة- شكل المقاولة.

2- الثورة العلمية والتكنولوجيا الحديثة:

من أبرز ملامح الثورة العلمية والتقنية هي ربط العلم بالإنتاج مباشرة، وهو ما أدى إلى تحقيق زيادات في إنتاجية العمل ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة .وكان اهتمام الشركات دولية النشاط دائما في جعل وسائل الإنتاج أكبر من دور قوة العمل وتنظيماتها النقابية الضاغطة، ومن هنا تنشأ العلاقة الجدلية بين رأس المال والتكنولوجيا ، فرأس المال يتطلب التطور التكنولوجي لزيادته والتطور التكنولوجي يحتاج إلى راس المال للحصول عليه

عناصر الإنتاج العينية (رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية)

عناصر الإنتاج الغير عينية (أنشطة البحث العلمي، الوقت، التنظيم أو المهارات الإدارية)

مثال: دولة تشتري أجهزة السكانير بمبالغ طائلة، بعد 05 سنوات تجد قطع غيار بمبالغ تفوق قيمة الجهاز، فتكون مجبرة على شراء أجهزة أخرى أكثر تقدما ←يفرض عليها التماشي مع التقدم.

3- التقسيم الدولي للعمل:

بدأت في السبعينيات من القرن العشرين الدعوة في الدول الصناعية لإعادة تقسيم العمل الدولي، وتهدف الدول الصناعية من هذه الدعوة إلى أن تحتفظ لنفسها بالصناعات الأحدث تكنولوجيا (الإلكترونيات،

[1] ضياء الدين الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية،2004، ص111

الأقمار الصناعية..) وتتخلى عن الصناعات ذات التأثير الضار بالبيئة (بعد أن تصاعد الاهتمام بحماية البيئة من التلوث مثل تكرير البترول ، الكيماويات ، استخراج المعادن ومعالجتها).

وهناك عدد من العوامل التي تساعد على تنفيذ هذا الاتجاه منها : - **انخفاض الأجور** : حيث يجري توطين الصناعات الكثيفة العمالة في البلدان ذات الأجور المنخفضة – **توسيع السوق الخارجية**: لأن هذه الصناعات تفضل أن تعتمد على أماكن مجاورة مباشرة للأسواق الكبيرة – **سياسة الشركات المتعددة الجنسيات** : لأن هذه الشركات تعمل على تدويل الإنتاج ، وتعمل من أجل ذلك على إقامة الصناعات وتوزيع المصانع على بلدان العالم الثالث حتى يتحقق لها أكبر ربح ممكن ، مستفيدة من نقل عبئ كثافة العمالة وكثافة رأس المال أو إفراط استهلاك الطاقة أو الخدمات ، ووضعه على عاتق الدول المتخلف.[1] الضرائب ، التكاليف ، القوانين ، التأمينات ، الأجور.. مقولة آدم سميث.

كل هذا يعمي أن العلاقات الإنتاجية التي تشكلت يوما ما في إطار اقتصاد بلد معين في ظل النظام الرأسمالي والتي طبعت إنتاج هذا البلد بطابع اجتماعي، تكتسب في ظل العولمة طابعا عالميا، بحيث أن عملية الإنتاج تتوزع في حلقات مختلفة متموضعة في عدة بلدان وتشارك فيها قوة عمل متعددة القوميات، ويصرف المنتج في أسواق العالم المختلفة الواسعة، وتستفيد المشاريع من مصادر تمويل لا تحصى، وبهذا المعنى يصبح من الصعب تحديد قومية المنتج لأنه لم يعد حصرا على إنتاج اليابان أو أمريكا أو سنغافورة أو الصين أو الهند. [2]

4- انهيار النظام الاشتراكي:

الملكية العامة لوسائل الإنتاج+ اتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة، ولكن مع انهيار النظم الاشتراكية ومع سقوط الشيوعية والاتحاد السوفيتي، بدأت دول أوروبا الشرقية في التحول لاقتصاد السوق، وكذلك أغلبية الدول النامية التي كانت تتبع النهج الاشتراكي بصورة من الصور أو التي كان للدولة فيها دور أساسي في توجيه الاقتصاد القومي.[3]

---

[1] محمد صفوت قابل ، مرجع سابق،ص29.
[2] مرجع الانترنيت السابق.
[3] محمد صفوت قابل، نفس المرجع السابق، ص39-40

وهذا أدى بهذه الدول إلى تصدير سلع أولية بأسعار أقل عن مثيلتها في الدول الرأسمالية (الصوف الروسي) بالإضافة إلى تدفق اليد العاملة المؤهلة (فئة العلماء) وبأجور ضئيلة إذا قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة. (10000دولار للعالم الأمريكي، يقابله 1000دولار للعالم الروسي)

هذا بالإضافة إلى تنازلات عديدة قدمتها الدول الاشتراكية سابقا في سبيل جلب الاستثمارات من جهة، وفي سبيل الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية من جهة ثانية.

5- فشل تجارب التنمية وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

لقد كان الفكر التنموي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية مؤيدا لتزايد دور الدولة في الاقتصاد، لأنه في بداية الأخذ بالتنمية الاقتصادية ونتيجة لحداثة عهد الدول النامية بالاستقلال السياسي ، فلقد كان هناك اتجاه لعدم السماح للاستثمارات الأجنبية بالتغلغل في الاقتصاد القومي، وبالتالي تحملت الدولة عبئ توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية عن طريق الاقتراض الخارجي، وعن طريق عائد القطاع العام .ولكن بعد عدة عقود ونتيجة لتعثر برامج التنمية تضخمت مشكلة الاقتراض الخارجي، وتعثرت عملية السداد لهذه القروض، مما أدى إلى أن تصبح المشكلة التي تواجه الحكومات ليس في توفير الاستثمارات ، بل في كيفية تسديد القروض، مما جعل هذه الدول تغير من اتجاهها لتسمح بالاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، وفي نفس الوقت كان لابد من السماح بحرية التجارة، فنتيجة لتزايد الديون وتحت ضغط الحاجة للمساعدات الأجنبية ، فلقد كان الطريق إليها هو تحويل الاتجاه نحو اقتصاد السوق.

وهكذا نجد أن العولمة تؤدي إلى ضعف دور الدولة في إدارة الاقتصاد، وينتقل الدور المحرك للاقتصاد إلى القطاع الخاص، مما يثير تساؤلا حول قدرة أو رغبة القطاع الخاص في الدول النامية في أن يؤدي هذا الدور بما يحقق صالح الأغلبية. لذلك فإن من أهم التحديات التي تواجه صانعي القرار هو كيفية وضع سياسة اقتصادية وطنية في ظل العولمة.

ولكن العولمة أيضا حدت من خيارات البشر اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، بحيث بدا النموذج المعولم أي الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية الغربية هي النموذج الوحيد المطلوب من الدول والمجتمعات تبنيه.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

رابعا–الأطراف الفاعلة في العولمة الاقتصادية:

هي الشركات المتعددة الجنسيات (على اختلاف أنواعها وتعدد نشاطاتها) ومجموعة الثمانية الكبار، والمؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) والمنظمة العالمية للتجارة OMC ، بحيث أصبح لهذه المؤسسات تأثيرا بارزا على الخيارات التنموية للدول، وفي تنظيم العلاقات الدولية لخدمة المصالح الاقتصادية عن طريق مطابقتها ومؤسساتها المتعددة، وقد تجلت الهيمنة الامريكية وتحكمها في المحيط السياسي بأجل صوره بعد أحداث 11 سبتمبر، وعلى إثرها لم يعد شك في صحة ما أشار إليه البعض في أن العولمة هي الأمركة التي أصبحت مصالحها هي التي تحكم العالم سواء بدعوى مكافحة الإرهاب أو مزيد من السيطرة على مواقع النفط وأسواق التجارة والمال.[1]

وقد حددت هذه القوى قواعد السلوك الاقتصادي والاجتماعي لكافة دول العالم وقواها الاقتصادية في صيغة اسمها " توافق واشنطن" وهي تتضمن:

- إزالة كافة القيود أمام حركة الرساميل والسلع والأفراد، أي إزالة القيود أمام حركة عوامل الإنتاج.
- تحرير القطاع المالي.
- تخصيص واسع للمشاريع الحكومية من أجل توسيع اقتصاد السوق وإلغاء التنظيم الحكومي للاقتصاد وتثبيت ملكية القطاع الخاص.
- إصلاح ضريبي لصالح الرأسمال، تخفيض الإنفاق الحكومي على أجهزة الدولة والدفاع، ودعم المشاريع.
- تأمين مرونة سوق العمل.

ولتفعيل هذه الآليات الخمس يستدعي على الدول القيام ب:

1- الانضباط في الموازنة الحكومية (وهذا يعني تخفيف عجز الميزانية، والامتناع عن تمويل التزامات حكومية عبر طبع النقود.)
2- تغيير أولويات الإنفاق الحكومي (الامتناع عن سياسة الدعم بما في ذلك المشاريع الحكومية المتغيرة)
3- الإصلاح الضريبي (نظام ذي قاعدة ضريبية واسعة وتخفيض معدل الضريبة)
4- تحرير أسعار الفوائد.

[1] لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية ، 2002،ص35.

5- تحرير أسعار العملات والامتناع عن التدخل في تحديدها

6- تحرير التجارة الخارجية (إزالة العوائق الجمركية والغير جمركية)

7- تحرير الاستثمارات الأجنبية.

8- خصخصة المشاريع الحكومية.

9- إلغاء التنظيم الحكومي للحياة الاقتصادية.

10- تعزيز حقوق الملكية الخاصة.[1]

ومما سبق يمكن القول بأن العولمة في صورتها الراهنة تتركز على الجوانب الاقتصادية الساعية إلى تحرير رؤوس الأموال والتجارة والإنتاج وبدرجة أقل إلى تحرير تنقل العمالة. أما الجوانب الاجتماعية والثقافية لمشروع العولمة فيأتي الاهتمام بها بالقدر الذي يخدم المصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية .ومن ثم يمكن القول بأن مفهوم العولمة مفهوما اقتصاديا قائما على اقتصاد السوق الحرة في امتدادها عبر الدول والجنسيات.[2]

خامسا–نتائج العولمة:

–اتساع الهوة والتفاوت في الدخول.

–التفاوت الاقتصادي على الصعيد الدولي، وبالتالي نقص المساعدات للدول النامية وارتباط ذلك بالتبعية والمصالح الجيوسياسية.

– انهيار قيم الأسرة وظهور قيم بديلة عن القيم الدينية والإثنية، ونتج عن ذلك نسبة الزواج، وزيادة نسبة الولادات خارج مؤسسة الزواج، زيادة الأسر وحيدة الوالد، زيادة في عدد الأمهات العازبات، زيادة حالات الطلاق وتنامي الفردانية، وبطالة أفراد الأسرة.

– انتشار الجريمة وتضخم السجون.[3]

لقد فتحت العولمة على المستوى السيوسيواقتصادي أمورا وظواهر لم تكن موجودة من قبل، فقد زاد التوجه نحو العمل الرقمي والوظائف الرقمية، وبالتالي تحول التكوين والوظائف وسوق العمل نحو الوظائف الرقمية، الأمر الذي حد من الوظائف التي تعتمد على الجهد العضلي والمهاراتي كأعمال السباكة والأعمال الزراعية والمنجمية. إن هذا التحول أوجد بطالة لدى الفئات التي تعمل في الوظائف التقليدية أو التي لديها تكوين

(1) www.aklaam.net/forum/show thread ليوم 2017/12/12 الساعة15:47.

(2) لمياء محمد أحمد السيد، مرجع سابق ،ص 34-35.

(3) رونالد ايرنبرج، روبرت سميث: اقتصاديات العمل، تعريب: فريد طاهر، دار المريخ، 1994.

في الوظائف التقليدية، خاصة في فئة الكهول الذين لم يصلوا إلى سن التقاعد، مما انعكس على معدل التكفل الاقتصادي للأسر خاصة وأن التكوين في الجزائر مثلا لم يصل إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الوظائف بأنواعها في المجال الرقمي.

أمور أخرى أفرزتها العولمة، فقد كشفت معظم الدراسات أن أهم المجالات التي يصادف فيها الشباب مشكلات تتعلق بتحقيق ذاته تتمثل في تقبل الشباب لجسمه وشكله وتقبله لدوره الجنسي، وتحقيقه لعلاقات ناجح، والتحرر العاطفي من سلطة الاسرة وسلطة الغير وضمان الاستقلال الاقتصادي، وتنمية القدرات العقلية ومهارات المواطنة الصالحة، والسلوك بما تفق واحترام الذات.[1]

سادسا: ما بعد العولمة

بحسب حسين الزاوي[*] "يذهب المتابعون للشؤون الدولية إلى أن العالم انتقل خلال جائحة «كوفيد-19» بسرعة هائلة من مرحلة العولمة بكل ما تعنيه من تبعية متبادلة بين اقتصاديات الدول، إلى مرحلة يمكن وصفها بما بعد العولمة، وذلك بعد أن واجهت الدول الأوروبية، التي شهدت انتشاراً خطِراً للجائحة خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، ندرة كبيرة في المستلزمات الطبية نتيجة لعدم احترام العديد من الدول الصناعية الكبرى لقواعد حرية التجارة، الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى استخلاص دروس قاسية ومؤلمة دفعتهم إلى الاقتناع بضرورة تقليص تبعيتهم للمنتجات الأجنبية التي يمكن أن تتحول فجأة إلى عملة نادرة ويصبح من الصعب الحصول عليها في وضعيات استثنائية مثل الأزمات الصحية الكبرى.

وبصرف النظر عن النقاش الذي يمكن أن يتشعب بشأن نهاية ما هو «قبل» المرتبط بفترة سيادة العولمة وبداية ما «بعد العولمة» وتجليات كل ذلك على مستوى الساحة الدولية، فإنه بالإمكان ملاحظة – وفق ما يذهب إلى ذلك نوربير غيار– أن هناك حالة من التسارع في التطورات الدولية المتعلقة بما بعد العولمة، ليس فقط بسبب الجائحة التي أعادت للدول القومية أهميتها وجزءاً معتبراً من سيادتها الاقتصادية والصحية، لكن أيضاً بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب بالتخلي عن قواعد حرية التجارة وفرضها لعقوبات على الصين بعد أن اكتشفت أن العولمة تخدم مصالح بكين أكثر مما تخدم مصالحها.

---

[1] محمد محمد بيومي: انحرافات الشباب في عصر العولمة، ج1، دار قبار للطباعة، 2003، ص20

[*]أستاذ الفلسفة في جامعة وهران الجزائرية، باحث ومترجم ومهتم بالشأن السياسي، له العديد من الأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات الفكرية، ويمتلك مؤلفات شخصية فضلا عن مساهمته في تأليف العديد من الكتب الجماعية الصادرة في الجزائر ومصر ولبنان

من الواضح في كل الأحوال أن العالم سيظل بحاجة إلى المحافظة على التعاون الدولي لتجنب الانهيار الكامل للاقتصاد العالمي، بيد أن هذا التعاون سيتجاوز دون أدنى شك قواعد العولمة المأزومة التي تأسست خلال فترة الأحادية القطبية، من أجل احتواء التحولات التي تحدث على مستوى موازين القوى الجديدة التي يشهدها العالم؛ تحولات بدأت تظهر بشكل تدريجي مع بداية الألفية الجديدة وخطت خطوات عملاقة مع ظهور الأزمتين الصحية والاقتصادية خلال هذه السنة، التي دفعت الكثير من الدول إلى البحث مجدداً عن الاكتفاء الذاتي والسعي إلى إعادة الكثير من الصناعات التحويلية التي جرى نقلها سابقاً إلى آسيا من دولها الأصلية، وذلك في سياق خطة تهدف إلى التحكم مستقبلاً في مسار العولمة وصولاً إلى تشكيل عولمة مغايرة بناء على قواعد جديدة.

وفي مقابل كل ما يقال عن مظاهر الانتقال نحو مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تتجاوز العولمة المعتلة، فإن هناك أسئلة كثيرة ما زالت تُطرح بشأن قدرة النظام الدولي على التخلي عن اقتصاد ليبرالي مرتبط بعولمة مفتوحة تقودها شركات متعددة الجنسيات تتجاوز مصالحها سيادة الدول القومية، بخاصة أن هذه الشركات خلقت أوضاعاً اقتصادية وسياسية من الصعوبة بمكان تغييرها. وهي وضعيات أضحت فيها آليات السوق العابرة للحدود هي المتحكمة في سياسات الدول الصناعية، وبالتالي هل سيكون من اليسير بالنسبة للحكومات إبطال كل مفاعيل العولمة وإعادة كل النسيج الصناعي من آسيا إلى أوروبا وأمريكا؟ وهل ستكون الأزمة الصحية العالمية كافية للانتقال إلى ما بعد العولمة ولاستعادة الدول القومية لسيادتها على ثرواتها الاقتصادية؟ وهل سيكتفي هذا الانتقال بالتركيز على القطاعات الاستراتيجية ذات الصلة بالأمن الصحي والغذائي أم أنه سيطال قطاعات أخرى كالتقنية التي تتجاوز من حيث خصوصياتها الإنتاجية قدرات الدول القومية؟

تقودنا مثل هذه الأسئلة إلى التساؤل أيضاً عن مدى قدرة الدول القومية، خاصة في أوروبا وآسيا، على إعادة بناء علاقاتها مع محيطها الدولي انطلاقاً من معايير جديدة تتجاوز ما جرى تأسيسه حتى الآن منذ نهاية الحرب الباردة، بخاصة أن المواجهة القائمة بين واشنطن من جانب، وبكين وموسكو من جانب آخر، تفرض على باقي الدول تحديد طبيعة خياراتها الاستراتيجية.

ونستطيع أن نلاحظ بشكل جلي أن العالم يتجه نحو مرحلة تتجاوز العولمة في صورتها القديمة، لكنها لا تمثل نهاية لها بقدر ما هي محاولة لإعادة تعديل مسارها وفق نموذج ستظل معالمه رهينة المصالح والتوازنات السائدة ومرتبطة بموازين القوى القائمة بين الدول العظمى التي ستضطر، عندما يصل الصراع بينها إلى ذروته، إلى التوصل إلى توافق يحافظ على مصالحها ويجنب الجميع تبعات سقوط «معبد العلاقات الدولية» على رؤوس رواده. كما يمكننا أن نخلص إلى أن رواد عولمة «ما بعد» العولمة الراهنة، التي بدأت أركانها تتصدع بسبب الجائحة، يجدون أنفسهم مجبرين على إعادة الاعتبار لسيادة الدول القومية التي ستظل تمثل القلعة الحصينة التي تلجأ إليها الشعوب عندما تواجه تحديات استثنائية".[1]

[1] حسين الزاوي: عالم ما بعد العولمة، صحيفة الخليج، https://www.alkhaleej.ae/2020-10-

السنة الأولى علوم اجتماعية

مقياس: مدخل لعلم الاقتصاد

المحـاضـرة الثالثة عشر:

التنمية المستدامة Sustainable Development

لا يمكن تناول موضوع التنمية المستدامة دون التعريج عن موضوع التنمية وانواعها، وتداعيات وأسباب ظهور ما يسمى بالتنمية المستدامة.

1-مفهوم التنمية:

التنمية مصطلح ديناميكي نوقش على نطاق واسع. لاحظ ميسون (1990) في شرح تاريخ هذا المصطلح أنه في أوائل السبعينيات، كان يمكن قياس التنمية بالرجوع إلى العوامل الاقتصادية مثل الناتج القومي الإجمالي، وهيكل التوظيف، ومعدل النمو الاقتصادي وإنتاج الغذاء. تشير مقاييس التنمية هذه إلى ثروة البلد أو المنطقة و "صحة" اقتصادها. ومع ذلك، خلال السبعينيات من القرن الماضي تغير فهم عملية التنمية، وأصبح من الواضح أن المؤشرات الاقتصادية لم تكن كافية لإظهار جميع جوانب التنمية. اعتُبرت الصحة والتعليم عاملين حيويين في تنمية الشخصية وتنمية المجتمع. دعمًا للتعليق السابق، أشار Hicks and Streeten (1979) إلى أن الناتج القومي الإجمالي لكل فرد تم قبوله على نطاق واسع كأفضل مؤشر فردي للتطور تاريخياً. ومع ذلك، فقد استند هذا إلى افتراضات مشكوك فيها حول ما إذا كان النمو الاقتصادي يميل إلى دغدغة الفقراء تلقائيًا. لذلك، كان هناك تعديل في المصطلح وكان التركيز الجديد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية مما يعني أن "الرفاهية الاقتصادية لا تشمل فقط الدخل القومي للفرد ولكن أيضًا توزيعه ودرجة الثبات أو التقلبات بمرور الوقت". لذلك تم إنشاء المؤشرات الاجتماعية التي تحاول قياس تطور الصحة والتغذية والإسكان وتوزيع الدخل والجوانب الأخرى للتنمية الثقافية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، استنتج إنغهام (1993) بإيجاز من المنظورات السابقة لمصطلح التنمية، ثم توصل إلى أبعاد المصطلح. وتناولت أن مصطلح التنمية يمكن تعريفه "استنادًا إلى التفسيرات الحالية للحكمات القديمة واهتماماتنا الأحدث". وناقشت "التنمية" بناءً على سياق مختلف مثل:

- النمو والتطور في السياق التاريخي؛
- التطوير كتغيير هيكلي؛
-التنمية كتحديث؛
- التنمية والتغيير السياسي؛
- اللامركزية والمشاركة؛
- إعادة التوزيع والاحتياجات الأساسية؛
- التنمية مثل التنمية البشرية؛
-تنمية مستدامة؛
- أخلاقيات التنمية.

يمكن اعتبار هذه الأبعاد المثالية للمناقشة حول مصطلح التنمية في المجتمع الحالي. بدأ الناس بشكل متزايد في التركيز على حقوق الإنسان ونوعية البيئة. في هذا السياق، يتطلب تعريف التنمية كتنمية بشرية تجاوز معايير القوة الشرائية النسبية للنظر في مجموعة من المؤشرات الاجتماعية.

أصبحت "تنمية المجتمع" الآن محور التنمية أو قلبها في العديد من المجتمعات وقد تم الترويج لها في العديد من المجالات مثل الاقتصاد والتعليم والبيئة والصحة والسياسة والسكان والسلامة العامة والاستجمام والنقل . [1]

2-التنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا وشمولا من النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر المطلق.[2]

كما أن التنمية الاقتصادية تعني تحقيق سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي بالدولة المتخلفة من معيشة الكفاف إلى مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية -بالنسبة لهذه الدول –

(1) https://researchonline.jcu.edu.au/1323/4/02whole.pdf,p27 ليوم 2020/02/13 الساعة 17:05.
(2)عفاف عبد العزيز عايد: مبادء الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004، ص349.

تعبر عن العملية التي يمكن بموجبها أن يستخدم شعب دولة ما، أو منظمة ما، موارده المتاحة في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي، وفي نصيب كل فرد في المتوسط من سلع وخدمات. أما بالنسبة للدول المتقدمة اقتصاديا، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة المعدلات الحالية للنمو أو استدامتها على الأقل، وغالبا ما يوصف هذا النموذج من النمو بالتصنيع. وتكشف صفحات التاريخ عن هذا الوصف، فقد كان النمو الاقتصادي السريع في الكثير من مجتمعات أوروبا الغربية مصحوبا في أغلب الأحيان التوسع الصناعي، ومع ذلك فمن الخطأ أن نقصر معنى النمو على التصنيع بل يجب أن يشمل جميع ميادين النشاط الاقتصادي.[1]

3- التنمية المستدامة:

اصطلاح شاع استخدامه في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية التي رأستها "**جرو هالم برونتلاند**" رئيسة وزراء النرويج السابقة ، التي أصدرت تقريرها المعنون " **مستقبلنا المشترك**" وصاغ التقرير هذا المفهوم ببساطة ، حيث ينص :"إن التنمية المستدامة هي توفير احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها".ويتبين من هذا أن الإنسان يمثل الاهتمام المشترك لكل من التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وإن كانت الأخيرة تنظر بعين الاعتبار إلى احتياجات الأجيال القادمة، كما أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة ، على أساس أن الإنسان يمثل المردود الأساسي لعملية التنمية.

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتعمل التنمية المستدامة في ثلاث مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاجتماعية. إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

[1] حسين عمر : الموسوعة الاقتصادية ،1992دار الفكر العربي، ص149

كما تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من المجتمع وتشمل جميع المجالات، فهي عملية مركبة تهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز، وتطوير الإمكانات المتعددة الجوانب، بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات **الفكرية والقيمية**، وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى احداث التغييرات المرجوة، هذه التغييرات تسببت في نتائج ليست كلها إيجابية.[1]

4-مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن مختلف تعاريف التنمية المستدامة أبعادا مختلفة تتداخل فيما بينها، ومن شأن التفاعل فيما بينها أن يحقق تطورًا في التنمية المستهدفة، حيث يشترط البنك الدولي مثلا من أجل تمويل أي مشروع فني أن يكون قابلا للاستمرار اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

وأهم هذه الأبعاد:

أ- البعد الاقتصادي :يدور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي- مرحلة توزيع واستخدام الموارد- الاستثمار-الانتاج -الاستهلاك -توزيع الدخول.

وتمثل العناصر التالية محور البعد الاقتصادي:

-النمو الاقتصادي المستدام.

-كفاءة رأس المال.

-إشباع الحاجيات الأساسية.

[1] حافظ بن عمر: البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة، " مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية" العدد12، 2015، ص67-68.

-العدالة الاقتصادية.

-تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية وإيقاف تبديدها.

-المساواة في توزيع الموارد والخدمات.

-الحد من التفاوت في المداخيل.

-تقليص الانفاق العسكري.

-معالجة التلوث ومسؤولية الدول المتقدمة عنه.

-تقليص تبعية الدول النامية.

ب- البعد الاجتماعي والمؤسسي (البشري): يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والأمن واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعلية في صنع القرار، والمساواة الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات، ومكافحة الفقر، تمكين الاقليات الدينية والعرقية وتوعية الأفراد، السكن، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات، وتثبيت النمو السكاني، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، والتأكيد على دور المرأة، الحكم الرشيد، التمكين، الشراكة.

ج- البعد البيئي التكنولوجي :من أهم أهداف التنمية المستدامة هو إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات وأنهار وبحار ونظم البيئية، وتنوع بيولوجي وحماية البيئة من التلوث، ومكافحة التصحر، والحد من استخدام المبيدات الحشرية، وصيانة المياه.

فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي السابقة الذكر، الذي يتحقق باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها. في الحقيقة لم يكن اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزء من المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط اقتصادية إنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل

البدء في تنفيذه الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل تكلفة – فائدة، وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية، إضافة إلى الحفاظ عل البيئة.

ولذلك يجب:

-إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخطيط لمؤسسات معنية بالبيئة للتقليل من المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي وزيادة استدامة النمو الاقتصادي.

-إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل الأسواق ومنع السلع التي لا تراعي البعد البيئي، ووسم المنتجات (الإيزو).

-تسخير السياسات البيئة الفنية في استدلال عناصر الإنتاج و الحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد على المحافظة على الموارد في المجالات الزراعية والصناعية والمنزلية، وإعادة تدوير المياه والنفايات... ويسدّ الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية ،ويحد من تلوث البيئة المترتب على حرق الوقود، ونقل النفط والفحم والغاز واستخدام الطاقة النووية.

-خلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات.

-الوعي البيئي، وإشاعة التعاليم الإسلامية التي تحث على الحفاظ على البيئة.[1]

5 -القضايا المؤشرات الاجتماعية:

5-1- المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس على درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة .والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة

[1] حرفوش سهام، صحراوي ايمان: الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة مؤشرات قياسها، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس، 8/7 أفريل2008، بتصرف.

والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل ن النوع الاجتماعي ، تمكين الأقليات العرقية والدينية ، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية ، وعدالة الفرص ما بين الأجيال. وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق .وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

- الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ن ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

5-2- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس فإن الفقر وزيادة التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة. وفي معظم دول العالم النامي، فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة. أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي[1]:

- حالة التغذية، وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

[1] حرفوش سهام، مرجع سابق، ص10-11

5-3- التعليم: يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. أما مؤشرات التعليم فهي:

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

5-4- السكن: إن توفير المسكن المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم، فإن العديد من الدول وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري. وتشكل عملية الهجرة من الريف إلى المدينة أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة لا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية بالعيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

5-5- الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة. ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف شخص من سكان الدولة[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص10-12.

5-6-السكان : هناك علاقة عكسية واضحة ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام ، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة .ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة ، حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية .وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

6- القضايا والمؤشرات الاقتصادية:

- البنية الاقتصادية: تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق. وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الفردي.
- التجارة: ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.[1]

[1] صونية بيزات: محاضرات في مقياس البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، 2021.

خاتمة المطبوعة

ختاما لهذا العمل المتواضع الخاص بمطبوعة مقياس مدخل إلى الاقتصاد، نأمل أننا قد وفقنا في اختيار المادة العلمية التي تليق بالمواضيع الخاصة بالمقياس، كما نعيد الإشارة إلى أن هذا المقياس يختلف عن ما كان عليه سابقا (التحليل الاقتصادي)، واعتقد أن تناول المقياس كمدخل أحسن بكثير من تناوله بالتحليل، كون هذا الأخير يجر الطالب إلى دراسة معادلات رياضية خاصة بالإنتاج والعرض والطلب والاستهلاك والادخار...وهو في غنى عنها لفهمها طالما أنه يدرس في ميدان العلوم الانسانية أو الاجتماعية، وهذا لصعوبتها على الفهم بالنسبة للدارسين في هذه الشعب البعيدة بعض الشيء عن الرياضيات والمعادلات الرياضية.

كما نعيد التنويه بأن هذا المدخل لم يتناول العديد من المواضيع والظواهر الاقتصادية الجديرة أيضا بالدراسة على غرار التضخم، الندرة، المضاربة، الإنتاج، العرض والطلب، الأجور...وكلها مواضيع تزيد من فهم الدارس للاقتصاد وللظاهرة الاقتصادية، خاصة وأن هذه الأخيرة تلامس حياته اليومية بشكل مستمر وفي جميع مراحل حياته.

كما نسعد بأي تصويبات تصلنا من القراء سواء كانوا طلبة أو باحثين، فالباحث في مجال البحث العلمي يتلقى كل ملاحظة أو نقد أو توجيه بكل صدر رحب، والدال على الخير كفاعله، وجل من يملك العلم الكامل، وجل من لا يخطأ.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1-أحمد هني: دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل إلى العلوم الاقتصادية، د.م.ج، ط2، 2003.

2--اسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه،1997.

3- بن حمود سكينة: دروس في الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

4- شوام بوشامة: مدخل في الاقتصاد العام، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع.

5-حازم الببلاوي: أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، 1996.

6-حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الاقتصاد والمجتمع، مكتب الجامعة الحديث، ط2، 2009.

7-حسين عمر: تطور الفكر الاقتصادي، ج1، دار الفكر العربي، 1994.

8- حسين عمر : الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي، 1992.

9-زينب حسين عوض الله /سوزي عدلي ناشد: مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية ،2006.

10-سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1983.

11-سلامة كيلة وآخرون: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: "المفهوم والقضايا، روافد للنشر والتوزيع، تونس.

12-صبحي تادرس قريصة، مدحت نحمد العقاد: مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة،

13-صفوت عبد السلام عوض الله : مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية ،2005.

14-عبد الله ساقور: الاقتصاد السياسي، دار العلوم ،2004.

15- ضياء الدين الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعيةن2004.

16-عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع الاقتصادي النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، ج1، 2002

17-عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية،2001.

18-علي لطفي: مقدمة في علم الاقتصاد.

19- عفاف عبد العزيز عايد: مبادء الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004،

20-مجدي عبد الفتاح سليمان: عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب ،2003.

21-محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

22-محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، المكتب العربي الحديث، 1994.

23-محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ،ج1، 2002.

24-محمد شريف إلمان: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي

25-محمود الطنطاوي الباز: مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية ،2004.

26-محمي محمد مسعد: الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية الجديدة، 2004.

27- لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية.

28-نيكيتين: أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو، 1984.

29- محمد صفوت قابل: الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية.

30- محمد محمد بيومي: انحرافات الشباب في عصر العولمة، ج1، دار قبار للطباعة،

31- مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية جامعة دمشق – كلية الاقتصاد.

32- نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، ط2، 2000

33- وفاء جعفر المهداوي: القاعدة الاقتصادية لإستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق.

ثانيا-المجلات والملتقيات:

34-حافظ بن عمر: البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة، " مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية" العدد12، 2015،

35- قرومي حميد، بن ناصر محمد: ضرورة التنويع الاقتصادي فيظل انهيار أسعار النفط، مجلة" الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات"، العدد11. جامعة البليدة.

36- حرفوش سهام، صحراوي ايمان: الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة مؤشرات قياسها، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس، 8/7 أفريل2008.

ثالثا-المواقع الالكترونية:

37- صونية بيزات: محاضرات في مقياس البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، 2021.

38-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com، 2018/010/12.

39- http://alghirbal.blogspot.com/2014/03/blog-post_5408.html يوم 2015/11/19 على21:00.

40- http://www.startimes.com/?t=10495907 ليوم 2015/11/30 على 09:15.

41-https://researchonline.jcu.edu.au/1323/4/02whole.pdf,p27 ليوم 2020/02/13 الساعة 17:05.

42-www.aklaam.net/forum/show thread ليوم 2017/12/12 الساعة15:47.

43-https://www.ar.w3ki.com/managerial_economics/jel_classification_codes.html

44- فاضل الحليبي: الأفق الاشتراكي ما بعد كورونا ليس كما قبلها، https://www.altaqadomi.org/?p=8845، ماي2020.

45- حسين الزاوي: عالم ما بعد العولمة، صحيفة الخليج، 10-2020/https://www.alkhaleej.ae-